

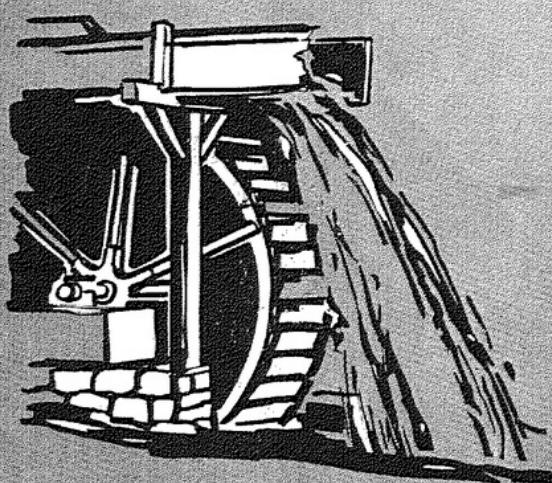
جامعة الاسكندرية
كلية الزراعة
قسم الاقتصاد الزراعي

محاضرات في السجلات والمحاسبة الزراعية

الأستاذ الدكتور
على يوسف خليفة

الدكتور
حسنی حبیب المسیح

الأستاذ الدكتور
عبد النبی بسیونی علیل



قسم الاقتصاد الزراعي - كلية الزراعة
جامعة الاسكندرية

مركز سروات للأبحاث
٣٩٢٢١٦٤

جامعة الإسكندرية
كلية الزراعة
قسم الاقتصاد الزراعي

محاضرات في السجلات والمحاسبة الزراعية

الأستاذ الدكتور على يوسف خليفة الأستاذ الدكتور حسني حبيب السيد

قسم الاقتصاد الزراعي

كلية الزراعة - جامعة الإسكندرية



LENT

المحتويات

الصفحة

الفصل الأول: ساهمية السجلات والدفاتر والسفاهيم المستعملة فيها	١
الفصل الثاني: القيد في الدفاتر والسجلات وفقاً لنظرية القيد المزدوج ..	١٧
الفصل الثالث: دفتر الأستاذ	٥٤
الفصل الرابع: استخراج ميزان المراجعة ..	٦٠
الفصل الخامس: جرد المزرعة ..	٧٨
الفصل السادس: دراسة التقارير المحاسبية في شكل حسابات	٨٦
الفصل السابع: التقارير الاقتصادية المزرعية ..	١٢٧
الفصل الثامن: السجلات المزرعية ..	١٣٧
الفصل التاسع: السجلات والدفاتر المستعملة في الجمعيات التعاونية الزراعية ..	١٧٤
الفصل العاشر: السجلات والدفاتر المستعملة في بنوك القرى ..	١٩٧

مُقدمة

بدأ الإنسان الأول حياته معتمداً على الصيد والقنص والزراعة المتنقلة، فهو يعيش على الفطرة ويتعامل مع الطبيعة بفطرته وبالتالي لم يكن في حاجة إلى تدوين معاملاته مع الآخرين، لأن حجم هذه المعاملات كان ضئيلاً أو يكاد يكون منعدماً. وحتى بعد ظهور نظام القبيلة التي كانت تتبع للإكتفاء الذاتي لم يكن الإنسان في حاجة إلى أية دفاتر أو سجلات لتدوين معاملاته مع أفراده لأن حجم هذه المعاملات كان يمكن أن تعده الذكرة.

وببداية مرحلة الزراعة المستقرة وببداية الأخذ بمبدأ التخصص وتقسيم العمل وإتساع نطاق الأخذ بهذا المبدأ وظهور المقايضة كأسلوب للتعامل فيما بين الأفراد إلا أن حجم النشاط الاقتصادي كان محدوداً وبالتالي لم يكن هناك ما يدعو إلى الإحتفاظ بدفاتر أو سجلات تثبت فيها المعاملات التي كانت تنتهي آثارها بمجرد حدوثها.

ولكن عندما ظهرت النقود وأصبحت أداة التعامل بين الناس وتلاشت جميع صعوبات المقايضة وأصبح التبادل ميسوراً وتعددت المبادرات وتنوعت أحس الأفراد بحاجتهم إلى الصحف والمدفاتر لتدوين معاملاتهم مع الآخرين لأنها تزيد عما يمكن أن تعده الذكرة.

وحينما ظهر التعامل الآجل في النشاط الاقتصادي اشتدت حاجة صاحب المشروع إلى الدفاتر والحسابات والسجلات لتدوين وحساب وحفظ العمليات والمعاملات التي تتم بينه وبين الغير، وكان هذا يتم في أول الأمر بطرق بدائية، حيث كانت أصول المنشأة وخصوصها تقوم تقويمياً تقريرياً في نهاية السنة المالية وكانت نتيجة نشاط المشروع تقام بمقابل الزيادة أو النقص في صافي أصوله في آخر كل عام عنها في أوله وبالتالي لم يتمكن صاحب المشروع من إستخراج حسابات تبين عناصر إيراداته ومصروفاته ومصادر ربحه أو خسارته.

وبناءً على المبادرات وتعددتها وتشعيب التجارة الداخلية والخارجية بدأ البحث عن طرق ووسائل وأساليب تكفل تسجيل وإثبات وضبط العمليات والمعاملات المختلفة التي

تم فيما بين الأفراد أو فيما بين المنشآت وبعضها. ظهرت الدفاتر العرفية والدفاتر القانونية بأنواعها، وعرفت وتعددت وتتنوع طرق إثبات العمليات بالدفاتر فعرفت نظريات القيد المفرد والقيد المزدوج والقيد الثالثي والقيد الرابعى. وقسمت الحسابات إلى حسابات شخصية وأخرى وهمية وظهرت السجلات المزرعية بأنواعها الشاملة والجزئية والنوعية.

كل ذلك يتبع للمنشأة الوقوف على عناصر ومفردات أصولها وخصوصها وينسод التكاليف والإيرادات والمصروفات ... إلخ كما يوفر البيانات الإحصائية الدقيقة التي تتيح للمنشأة استخدام الأساليب التحليلية المتقدمة لدراسة وتقدير أوضاعها ورسم سياستها الاقتصادية على أساس سليمة.

وتعتبر الصفحات التالية من هذا الكتاب محاولة متواضعة لتناول مبادئ التقارير والدفاتر والسجلات والمحاسبة الزراعية لعلها تكون هادياً ومرشداً لأبنائنا الطلبة خلال هذه المرحلة من دراستهم الجامعية.

الفصل الأول: ماهية السجلات والدفاتر والمفاهيم المستعملة فيها

أهم المفاهيم والمصطلحات المستعملة في الدفاتر والسجلات المزرعية:

١) الأصول:

- تشمل جميع الممتلكات التي في حيازة شخص معين - طبيعى أو معنوى - وكذلك جميع حقوق ذلك الشخص في ممتلكات أو حيازة الغير.
- ويمكن تقسيم الأصول إلى الأنواع التالية:
 - أصول حاضرة: وتشمل النقود وكل ما يسهل تحويله إليها كالأوراق المالية.
 - أصول متداولة: وهي تلك التي يتم إمتلاكها بغرض بيعها، وتنقسم بسهولة تحويلها نسبياً إلى نقود مثل أوراق القبض - كمبالغ أو فواتير - والأسمدة والقاوى، والبذور ... والحاصلات النباتية والحيوانات المزرعية... إلخ أى أنها تشمل رأس المال المتداول للمشروع أو المنشأة.
 - أصول ثابتة: وهي تلك الموجودات التي يصعب تحويلها إلى نقود في وقت قصير، ولا تستوي بغرض بيعها وإنما لتدخل زمناً طويلاً مستخدمة لإنتاج الدخل مثل، الأراضي، والمبانى، والآلات، والأثاث، والحيوانات المزرعية التي ليست للتربية ... إلخ أى أنها تشكل رأس المال الثابت للمنشأة أو المزرعة.
 - الأصول المتناقصة أو المستهلكة: وهي من بين الأصول الثابتة التي تتناقص قيمتها بالإستعمال وبمرور الزمن ويجب أن يحسب لها قسط استهلاك مثل الآلات، والمبانى، والأثاث إلخ.
 - الأصول الورقية: تتطوى على قيم لا يمكن إستردادها مثل المصاروفات، أو الأجور المدفوعة مقدماً بناءً على اتفاقات خاصة.

٢) الخصوم:

- تشمل جميع الحقوق القانونية للغير - شخصية طبيعية أو إعتبارية - في ممتلكات شخص معين. مثل التروض، وأوراق الدفع... إلخ.
- ويمكن تقسيم الخصوم إلى الأنواع التالية:

أ- خصوم جارية: وهي الخصوم التي تستحق الدفع في مدي قصير لا يتجاوز سنة واحدة. مثل الكمبيالات والفوائير الخ.

ب- خصوم ثابته: وهي الخصوم التي لا تستحق الدفع إلا بعد مرور سنة أو أكثر . مثل الكمبيالات طويلة الأجل، والقروض المضمونة بحقوق الرهن.

(٣) العقارات والمنقولات:

تشمل جميع الأشياء ذات القيمة المملوكة لشخصية طبيعية أو معنوية . وتنقسم إلى كل من:

أ- الممتلكات العقارية أو العقارات: وتتضمن جميع الأشياء ذات القيمة المتصلة بالأرض أو المبني، ويصعب نقلها بدون تلف.

ب- الممتلكات الشخصية أو المنقولات: وتتضمن جميع الأشياء ذات القيمة والتي يمكن - في الظروف العادية - أن تتحرك أو تنقل بحرية تامة.

(٤) ممتلكات المشروع أو المنشآة:

وتشمل جميع الأشياء التي تعتبر ضرورية للمشروع أو المنشأة وتشكل جزءاً من الوحدة الإنتاجية له- الأرض، والمبني، والآلات ، والحيوانات ... الخ-

(٥) ممتلكات صاحب المشروع أو المنشآة:

وتشمل جميع الأشياء التي لا تدخل حالياً في التشغيل وممارسة نشاط المشروع - النقدية في حساب المدخرات - الإستثمارات العقارية أو ما هو معاير لنشاط المنشأة، سيارة للاستعمال الشخصي الخ.

(٦) صافي قيمة المشروع أو المنشأة:

صافي القيمة = جملة الأصول - جملة الخصوم

(٧) صافي دخل المنشأة أو المزرعة:

صافي الدخل = إجمالي الدخل - إجمالي التكاليف

(٨) الوحدة الحسابية:

يقصد بها المشروع أو المنشأة المالية أو الزراعية أو التجارية، سواء كانت في صورة مشروع اجتماعي (يستهدف تقديم خدمات للجمهور بغض النظر عن الأرباح مثل التعليم والصحة وما شابه ذلك)، أو في صورة مشروع اقتصادي (يستهدف أساساً الربح عن طريق الإكتفاء الذاتي أو السوق) وتكون إما مشروع فردي أو شركات أشخاص أو شركات تضامن أو شركات مساهمة إلخ.

(٩) العملية المالية:

أن هي إلا عملية تبادلية بين طرفين لشيء ذو قيمة أو منفعة اقتصادية.

(١٠) الحساب:

إن هو إلا جدول أو قائمة من جانبي تسجل فيه مفردات العملية ذات الطبيعة الواحدة من العمليات التي تقوم بها المنشأة، وقد تكون تلك العمليات متعلقة لشخص أو شركة أو منشأة وقد تكون متعلقة بأصل من الأصول تملكه المنشأة أو مرتبطة بالتزام أو متصلة ببنود المصاروفات أو الإيرادات.

(١١) رأس المال:

هو قيمة الأموال التي يرى المنظم المستثمارها في مشروع معين وتعتبر حق من حقوقه قبل المشروع يضاف إليه ما قد يرحل من الأرباح لزيادة رأس المال أو يخصمه منه ما قد يستنزل لخسارته.

(١٢) الميزانية:

هي قائمة تشمل جانبي، يمثل الأيمن منها جميع الأصول أو حقوق المنشأة، ويمثل الأيسر منها جميع الخصوم أي حقوق الآخرين لدى المنشأة وحقوق أصحاب المشروع (رأس المال).

(١٣) معادلة الميزانية:

الأصول - الخصوم = رأس المال

الأصول - الخصوم + رأس المال

(١٤) الإيرادات:

هي المبالغ التي تحصل عليها المنشأة أو المزرعة مقابل ممارسة نشاطها.

(١٥) المصاروفات:

هي المبالغ التي تنفقها المنشأة أو المزرعة لتسهيل أوجه نشاطها.

(١٦) الأوراق التجارية:

وتشمل الأوراق التجارية ما يلى:

ـ الشيك: وهو عبارة عن أمر صادر على مصرف من المصارف يدفع مبلغ معين عند الطلب إلى شخص معين أو لأمره أو نحامله.

ـ الكمبيالة: تعرف بأنها أمر كتابي غير ملقم على شرط، صادر من شخص دائن هو الساحب إلى شخص مدين هو المسحوب عليه، بان يدفع بمجرد الإطلاع أو عند الطلب أو في تاريخ معين أو بعد إقضاء مدة معينة، مبلغا معينا لشخص معين أو لأمره أو نحامله.

ـ الكمبيالة الصورية: وهي من أوراق المjalمة والتي لا تستند إلى علاقات حقيقة بين أطرافها الذين لا يقصدون عند التوقيع عليها الالتزام حقا بأداء قيمتها وإنما يهدفون إلى التحايل على الغير للحصول على إقراضه.

ـ السنداة: وهو عبارة عن صك محرر وفقاً نشك قراره القانون، يلتزم بموجبه شخص معين بتحمّل الالتزام غير ملقم على شرط يدفع مبلغ معين إلى المستفيد أو إلى حامله في زمان ومكان معينتين.

أو هو محرر مكتوب وفق أوضاع شكلية حددها القانون، ويتضمن تعهد محرره بدفع مبلغ معين بمجرد الإطلاع أو في ميعاد معين أو قابل للتعيين لأمر شخص آخر هو المستفيد.

ـ أوراق القبض: وهي الأوراق التي يكون للمستفيد حق قبض قيمتها في تاريخ استحقاقها، وهو إما أن يكون المستفيد في حالة الكمبيالة أو السنداة الإندا، أو أن يكون من ظهر له الكمبيالة أو السنداة الإندا.

ـ أوراق الدفع: وهي الأوراق التي يقع على الشخص الالتزام بدفع قيمتها في تاريخ استحقاقها، وهو إما أن يكون المسحوب عليه تقابل في حالة الكمبيالة، وإما أن يكون المتعهد بالدفع في حالة السنداة الإندا.

(١٧) البروتسو:

إن هو إلا ورقة رسمية يحررها أحد المحضرين لإثبات امتلاع المسحوب عليه عن قبول الكمبيالة عند تقديمها إليه ويسمى في هذه الحالة ببروتسو عدم القبول أو

لإثبات إمتياز المسحوب عليه عن الوفاء، حفظاً لحق حامل الكمبيالة في الرجوع على ضامنها، ويسمى في هذه الحالة بروتسو عدم الوفاء.
ويتم تحرير البروتسو في اليوم التالي لميعاد الاستحقاق على أن تضاف إليه مدة المسافة بين المحل اللازم لعمل البروتسو ومركز المحكمة.

(١٨) النظام المحاسبي:

عبارة عن مجموعة من العناصر والأساليب التي يضمها نظام معين يتم داخله جمع الحقائق والبيانات ومعاملتها بحيث تتكامل فيما بينها لتتصبح معلومات تتفق ومتطلبات المشروع أو المنشأة من ناحية، وأهدافها من ناحية أخرى، وذلك من خلال حدود معينة ل الوقت والتكلفة.

(١٩) علم المحاسبة:

هو العلم الذي يتضمن المبادئ التي يمكن الإستاد إليها في وضع أنظمة الحسابات والدفاتر لمشروع جديد أو لمنشأة قديمة نتيجة للدراسة والخبرة السابقة.
أو هي العلم الذي يبين طريقة إعداد الحسابات الختامية وتصوير الميزانية العمومية وعمل الجرد والتسويات الجردية والتفرقة بين المصروفات الإيرادية،
والمصروفات الرأسمالية الخ.

(٢٠) المحاسبة المالية:

هي الطريقة المنظمة لحساب أو قياس المعاملات المالية للوحدة المحاسبية للمنشأة أو المزرعة وذلك بتسجيل وتبسيب وتلخيص تلك العمليات المالية وإثابة بياناتها بأسلوب واضح ودقيق لتحديد نتيجة نشاط المنشأة من ربح أو خسارة وحقيقة مركزها المالي خلال فترة محاسبية معينة.

(٢١) محاسبة التكاليف الزراعية:

وتقوم على أساس تحديد كمية وقيمة المواد الأولية والأجور ومصروفات المنشأة أو المزرعة وذلك من واقع المستندات الداخلية حتى يمكن اكتشاف نواحي الضعف والقوة بالمزرعة وإمكانية توجيه نشاطها بطريقة مجذبة وتعتمد حسابات التكاليف على الحسابات المالية بل تبدأ الأولى من حيث انتهت الثانية وبالتالي لابد من إعداد الحسابات المالية بحيث تكون أساساً صالحاً لإعداد حسابات التكاليف وتعتبر

حسابات التكاليف بمثابة سلسلة من التجارب المستمرة، ويتوانى مقارنة النتائج سنة بعد أخرى يحصل الزارع على قواعد ثابته واضحة تكون هاديا ومرشدا له في المستقبل.

(٢١) تعريف السجلات:

هي الدفاتر أو الصحف التي تدون فيها البيانات الإحصائية أو التنظيمية أو المعاملات المالية الخاصة بالمشروع أو المنشأة أو المزرعة، وتلك نتائج استناداً إليها عند تحليل المركز المالي والإداري للمنشأة أو المشروع من ناحية. ومناقشة الأسباب التي تؤدي إلى الربح أو الخسارة للمشروع أو المنشأة من ناحية أخرى.

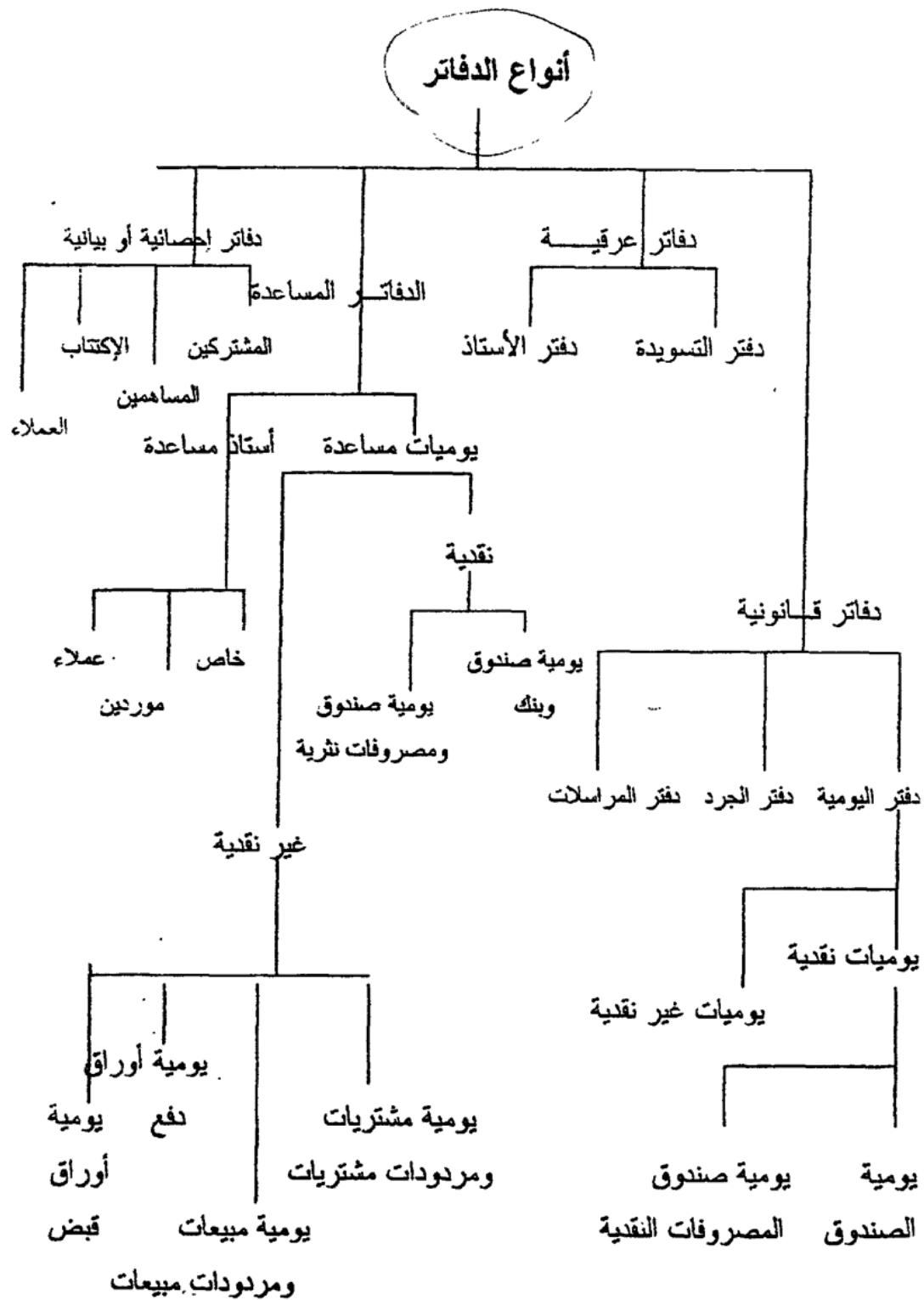
(٢٤) إمساك الدفاتر:

هو فن تقيد العمليات المختلفة التي تقوم بها المنشأة أو المشروع [تقيداً صحيحاً] منتظمًا في الدفاتر والحسابات بحيث يمكن الرجوع إليها بسهولة ويسر لإمكان الوقوف على حقيقة المركز المالي للمشروع أو المنشأة.

الهدف من دراسة الدفاتر والسجلات المزرعية:

يمكن القول بأنه ليست هناك طريقة واحدة أو محددة للمحاسبة المزرعية، وبالتالي لا يوجد نظام موحد للدفاتر أو السجلات يمكن تطبيقه على جميع أنواع المزارع، وإنما يعتمد الأمر في مجموعة على المنطق أكثر مما يعتمد على قواعد محاسبية محددة. الأمر الذي يدفعنا إلى دراسة مختلف أنواع الدفاتر والسجلات الزراعية بهدف:

- ١- التعرف على الدفاتر والسجلات حتى يمكن إستablishment نظام خاص بتلك السجلات والدفاتر يتلاءم ويتاسب مع ظروف وأحوال وطبيعة كل منشأة.
- ٢- معرفة الخطوات الازمة لاستعمال وحفظ كل نوع من أنواع السجلات والدفاتر.
- ٣- معرفة كيفية تحليل السجلات والدفاتر وإستخلاص الحقائق الأساسية المشتملة عليها وكيفية الاستفادة منها.



الدفاتر وأنواعها:

سبق القول أنه لا توجد طريقة واحدة أو محددة للمحاسبة المزرعية، وبالتالي لا يوجد نظام موحد للدفاتر أو السجلات يمكن تطبيقه على جميع أنواع المنشآت الزراعية، الأمر الذي يدفعنا إلى دراسة جميع أنواع الدفاتر والسجلات حتى يمكن إستablishment نظام خاص بكل منشأة يتلاءم مع طبيعتها.

ويمكن تقسيم الدفاتر من وجهة نظر معينة إلى:

أولاً: الدفاتر القانونية:

تشص قوانين بعض الدول على ضرورة إمساك الدفاتر دون البعض الآخر من قبل المنشآت أو الوحدات الاقتصادية القائمة بهذه الدول. وعلى ذلك فالدفاتر القانونية هي تلك الدفاتر التي يلزم صاحب المنشأة بإمساكها قانوناً أى إلزام كل منشأة بإمساك الدفاتر التي تستلزمها طبيعة نشاطها بطريقة تكفل بيان مركزها العائلي بالدقة المطلوبة ويجب أن تعمق المنشأة على الأقل ما يلى:

- 1- دفتر اليومية الأصلية.
- 2- دفتر الجرد
- 3- المراسلات.

ويعني المشروع من هذا الالتزام صاحب المنشأة الذي لا يزيد رأساته عن حد معين. ولقد كان هذا الحد هو ألف جنيه حتى نهاية الخمسينات وبداية ستينيات وعموماً يرجع إلى مصلحة الضرائب أو جهة الاختصاص لتحديد حد الإعفاء الذي يتغير بالقطع من مرحلة إلى أخرى عبر الزمن.

/ دفتر اليومية الأصلية (دفتر القيد الأولى): وفي هذا الشأن يحدد المشروع ما يلى:

- 1- إلزام المنشأة أو صاحب المشروع بقيد جميع عملياته بالتفصيل في هذا الدفتر.
- 2- أن يكون هذا القيد أولاً بأول ويوماً بيوم، وذلك فيما عدا المسحوبات الخاصة بصاحب المشروع فقد أجاز القانون إثباتها مرة واحدة في نهاية كل شهر.

ومن اليوميات الأصلية يوجب ما يلى:

أ- اليوميات الخاصة بالعمليات النقدية ومنها:

- يومية الصندوق.

- يومية صندوق المصاروفات النقدية.

ب- اليوميات الخاصة بالعمليات غير النقدية.

دفتر الجرد: وفي هذا الشأن يحدد المشروع مايلي:

١- تقيد به تفاصيل الأصول الموجودة لدى المنشأة في آخر السنة المالية. وفي حالة المنشآت الكبيرة يقيد بيان إجمالي عن هذه الأصول حيث أنها تستخدم دفاتر وقوائم مستقلة لبيان تفاصيل هذه الأصول، وتعتبر هذه القوائم والدفاتر جزءاً متاماً لدفتر الجرد.

٢- تقيد به صورة من الميزانية العامة للمنشأة إذا لم تقيد بدفتر آخر.

المراسلات: يلزم المشروع المنشأة أو صاحب المشروع بالإحتفاظ بصورة طبق الأصل من جميع المراسلات والبرقيات والفوایر والمستدات الخاصة بأعمال المنشأة والمصلحة عنها، كذا الإحتفاظ بصورة من جميع المراسلات والبرقيات والفوایر والمستدات الواردة إليها.

الشروط الواجب توافرها في الدفاتر القانونية:

ويمكن إيجاز أهم الشروط الواجب توافرها في الدفاتر القانونية بصفة عامة

وتفتر اليومية بصفة خاصة فيما يلى:

١- أن تكون خالية من أي فراغ أو بياض.

٢- أن ترقم الصفحات بأرقام مسلسلة متتابعة.

٣- أن تكون خالية من الكتابة في الحواشي وخلية من أي كشط.

٤- أن تسجل الدفتر أمام جهة الاختصاص قبل البدء في إثبات العمليات به
وعند الإنتهاء من هذا الدفتر أو بستبداله.

٥- قبل تسجيل الدفتر الجديد يجب أن يقىم الدفتر القديم إلى جهة الاختصاص
للتأثير عليه بما يفيد الإنتهاء منه.

ثانياً: الدفاتر العرفية:

وهي الدفاتر التي جرى العرف على استخدامها، ولم تستخدم بقوة القانون كما في حالة الدفاتر القانونية. وليس معنى هذا أن هذه الدفاتر أقل في الأهمية، بل على العكس تماماً أن غالبيتها تعتبر على قدر كبير جداً من الأهمية بن يمكن القول بأن بعضها لا يمكن لأى منشأة أن تستغنى عنه أو تحجم عن استخدامه. وعموماً فإن الدفاتر العرفية تتضمن على:

١- دفتر التسويدة.

٢- دفتر الأستاذ.

دفتر التسويدة:

حرصاً على تحقيق الشروط القانونية في الدفاتر السانحة الذكر وخشيته الكثثط أو الشطب، جرت العادة على استخدام دفتر التسويدة لقيد العمليات الخاصة بالمنشأة أولاً بأول قبل تنفيذها بدفتر اليومية. ويكون القيد بهذا الدفتر على شكل مذكرات وأحياناً يكون في أوراق أو صحائف سائبة، بينما في المنشآت الكبيرة قد يتخذ هذا الدفتر شكل كشوف في أوراق ملائمة مقسمة ومسطرة ومبوبة تبويباً خاصاً يلائم طبيعة النشاط بهذه المنشآت.

دفتر الأستاذ:

وهذا الدفتر ذو أهمية كبيرة وبالغة كما هو واضح مما يطلق عليه. فإذا ما أرادت المنشأة أو صاحب المشروع أن يعرف حساب عميل من عملائه أو يعرف حساب صندوقه في وقت من الأوقات وجب عليه الرجوع إلى دفتر اليومية وتتبع جميع العمليات النقدية الواردة به، ثم يفرز هذه العمليات بحيث يضع النقدية المقبوضة في جانب والنقدية المنصرفة في جانب آخر، وبطريق الجانبين يستطيع أن يعرف حساب صندوقه. وكذلك الحال إذا ما أراد المنظم أن يعرف رصيد أي حساب من الحسابات المقيدة بيوميته وجب عليه أن يرجع إلى يوميته وتتابع هذا الحساب يوماً بيوم وإسبوعاً أسبوعاً وشهراً بشهر من بداية فتح هذا الحساب وحتى التاريخ موضوع البحث ثم يفوز العمليات التي تزيد هذا الحساب وضعها في جانب العمليات التي تقص هذا الحساب ويضعها في جانب آخر، وبطريق الجانبين يحصل على رصيد الحساب.

وواضح أن هذا يتطلب مجهوداً شاقاً ووقتاً طويلاً، فكان من الطبيعي أن يبحث فن إمساك الدفاتر عن حل لهذه المشكلة أو طريقة للتغلب على صعوبتها فإهتمى البحث إلى ما يعرف بـ دفتر الأستاذ ، والذى يمكن تعريفه على أنه "السجل الذى يشتمل على العمليات التى تتم بين المنشأة والغير ، مبوبة في شكل حسابات يثبت فى كل حساب منها العمليات الخاصة به، وذلك بترحيلها من دفتر اليومية إلى هذا الدفتر بحيث يمكن استخراج نتيجة هذه العمليات بسهولة في أى وقت".

ولهذا يعتبر دفتر الأستاذ من الدفاتر الرئيسية رغم أن القانون لم يلزم المنظم بإمساكه . ومن ناحية أخرى يمكن تقسيم الدفاتر من حيث القيد والترحيل إلى:

١- دفاتر القيد الأولى أو اليوميات

٢- دفاتر الترحيل أو دفاتر الأستاذ.

ومن ناحية ثالثة يوجد مايعرف بالدفاتر البيانية أو الإحصائية ومنها: دفاتر المشتركين، ودفاتر الإكتتاب والتخصيص، ودفتر المساهمين، ودفتر التأزالت، ودفتر العملاء، ... وغيرها.

ومن ناحية رابعة يوجد مايعرف بالدفاتر المساعدة

الدفاتر المساعدة:

بعد نمو حجم المبادلات وتشعب التجارة الداخلية والخارجية وظهور الانتاج الكبير تعددت وتتنوعت العمليات التي تقوم بها المنشأة الواحدة وقد يصل عدد كل نوع منها إلى المئات في اليوم الواحد. وقد نشأ عن ذلك صعوبة إثبات جميع هذه العمليات وترحيلها إلى حساباتها المختلفة بـ دفتر الأستاذ في نفس الوقت.

لذلك كان لابد من البحث عن وسائل لتقليل هذه العقبات. وقد تمثلت هذه الوسائل في إستعمال عدد من دفاتر اليومية المساعدة بجانب دفتر اليومية العامة، وعدد آخر من دفاتر الأستاذ المساعدة بجانب دفتر الأستاذ العام.

اليوميات المساعدة: وتنقسم إلى:

- دفاتر لإثبات العمليات النقدية ومنها:

١- دفتر يومية الصندوق والبنك

- بـ- دفتر يومية صندوق المصاروفات النثيرة
- دفاتر لإثبات العمليات الآجلة ومنها:
 - أـ- يومية المشتريات.
 - بـ- يومية المبيعات.
 - جـ- يومية مردودات المشتريات
 - دـ- يومية مردودات المبيعات.
 - هـ- يومية أوراق الدفع.
 - وـ- يومية أوراق القبض.

وقد أجاز المشرع لصاحب المنشأة أن يستعمل دفاتر اليومية المساعدة لإثبات تفاصيل الأنواع المختلفة من العمليات المالية. كما أجاز الإكتفاء بتنفيذ إجمالي لهذه العمليات في دفتر اليومية الأصلي في فترات منتظمة من واقع البيانات التفصيلية المتبقية باليوميات المساعدة. وفي هذه الحالة لا يكون من الضروري تقديم اليوميات المساعدة إلى الموثق للتأشير عليها كما هو الحال بالنسبة للاليومية الأصلية. أما إذا لم يتم ذلك فلابد من تقديم اليوميات المساعدة إلى الموثق للتأشير عليها حكمها في ذلك حكم اليومية الأصلية.

الأستاذ المساعدة:

وأكثرها يستعمالاً مائياً:

- أـ- دفتر الأستاذ الخاص.
- بـ- دفتر الأستاذ الموردين أو المشتريات.
- جـ- دفتر أستاذ العملاء.

ويجب ملاحظة أن دفاتر الأستاذ المساعدة هذه لا تؤدي إلى الإستغناء عن دفتر الأستاذ العام الذي تفتح فيه الحسابات الأخرى للمنشأة التي لا تدخل في نطاق دفاتر الأستاذ المساعدة.

قواعد إمساك الدفاتر والسجلات المزرعية:

يمكن إيجاز أهم هذه القواعد فيما يلى:

- ✓ ١- إمكانية تتبع العمليات التي تقوم بها المنشأة والتي تسجلها في دفاترها بمجرد حدوثها أولاً بأول.
- ✓ ٢- معرفة ما المنشأة من أصول كالمباني والأراضي و الخ وما عليها من خصوم أو مطلوبات مستحقة للغير.
- ✓ ٣- إمكانية تغيير الإجراءات السائدة بالمنشأة على أساس سليمة بالرجوع إلى السجلات والدفاتر يمكن إتخاذ القرارات اليومية والأسبوعية المتعلقة بدفع عجلة النشاط الاقتصادي بالمنشأة.
- ✓ ٤- إمكانية تغيير الأساليب الإنتاجية بالمنشأة سعياً لتعظيم صافي الدخل.
- ✓ ٥- إمكانية توجيه موارد المنشأة إلى أوجه استخداماتها البديلة على أساس سليمة حيث يمكن اختيار أفضل الأنشطة الإنتاجية بعد المقارنة فيما بينها على أساس التجارب السابقة.
- ✓ ٦- معرفة الأرباح والخسائر سواء كانت إجمالية أو إضافية أو قابلة للتوزيع، وذلك بتصوير الحسابات الختامية ومعرفة المركز المالي الحقيقي للمنشأة بتصوير الميزانية العمومية لها.
- ✓ ٧- إمكانية الوقوف على مدى نجاح الإدارة المزرعية في تأديتها لوظيفتها.
- ✓ ٨- توفير البيانات الإحصائية الجزئية والإجمالية بالدقة التي تساعدها على استخدامها فيما يلى:

 - أ- إمكانية الحصول على الفروض والتسهيلات الالزمة للمنشأة على أساس سليمة.
 - ب-ربط الضرائب المناسبة على المنشأة دون اللجوء إلى التقديرات الجزافية .
 - ج- إمكانية إجراء البحوث والدراسات المتعلقة بالمنشأة وإستخدام أساليب التحليل الاقتصادي المتقدمة بهدف رسم السياسات الاقتصادية السليمة التي يمكن أن تسير على هديها المنشأة.

الأشكال المختلفة للمشروعات الاقتصادية:

يمكن تعريف المشروع الاقتصادي على أنه الوحدة التي يتم فيها تجميع عناصر الإنتاج من أرض وعمل ورأسمال تحت إشراف شخص طبيعي أو معنوي

يسمى المنظم، يتولى إدارة اعمالها يقصد إنتاج أموال وعرضها في السوق مستهدفا تحقيق أكبر ربح ممكن.

أى أن أو كان المشروع الاقتصادي هي: وجود منظم . والإرتباط بالسوق،

والسعى لتحقيق الربح.

وتحصر أشكال المشروعات الاقتصادية فيما يلى:

١- المشروع الفردي: وهو ذلك المشروع الذي تحصر ملكيته وإدارته في يد شخص طبيعي واحد.

٢- شركات الأشخاص: ويوجد من شركات الأشخاص الأشكال التالية:

أ- شركات التضامن: وتحصل ملكية هذا النوع من المشروعات في يد مجموعة محددة من الشركاء الذين يعرفون بعضهم معرفة شخصية ، وينبئون التضامن في تحمل كافة المسؤوليات المالية التي تترتب على قيام المشروع. ويتميز هذا النوع عن سبقه بقدرته على تجميع قدر أكبر من الأموال اللازمة للمشروع.

ب- شركة التوصية البسيطة : وينقسم الأشخاص المالكون لهذا النوع من المشروعات إلى مجموعتين هما، مجموعة الشركاء المتضامنين ، ومجموعة الشركاء الموصيين. حيث يتضامن أشخاص المجموعة الأولى تضامنا تاما في تحمل المسؤولية المالية. بينما لا يتحمل أشخاص المجموعة الثانية المسؤولية إلا في حدود أدبيتهم الفعلية في رأس المال بمجرد قبولهم المساعدة في المشروع فقط.

ج- شركات التوصية بالأسماء: لا يختلف هذا النوع من المشروعات عن سابقه إلا من حيث قابلية حصن الشركاء الموصيين للتحويل من شخص إلى آخر وينترب على ذلك ، (١) التحرر من رابطة العلاقة الشخصية التي تجمع بين الأعضاء المؤسسين ، و(٢) عدم الحاجة إلى حل وتصفية المشروع عند إنسحاب أحد الأعضاء، و(٣) امكانية زيادة قدرة الشركة على تشجيع البعض على المساعدة في رأس المال

٤- شركة التوصية بالأسهم: لا يختلف عن الأنواع السابقة إلا من حيث قابلية جميع ح粼 الأعضاء للتحويل من شخص إلى آخر، وعدم مسؤولية أي منهم عن ثيوب الشركة إلا في حدود الحصة التي يكتتب فيها.

٣- الشركات المساهمة: وتتولى ملكية وإدارة هذا النوع من المشروعات بين أعداد كبيرة من الشركاء الذين لا يعرفون بعضهم بعضاً، تتعذر إمكانية اجتماعهم كما هو الحال في شركات الأشخاص. وتحصر الأشخاص المالكون لهذا النوع في مجموعتين هما، مجموعة الأعضاء المؤسسة، ومجموعة الأعضاء المساهمين، وتكون مهمة لمجموعة الأولى تحديد فكرة المشروع، ورسم خطط تنفيذه، وإعداد قانونه الأساسي، والحصول على إذن الحكومة بإنشائه، وتقديم جزء من رأس المال.

ويترتب على ذلك تنوع رأس مال الشركات المساهمة إلى عدد كبير من الح粼 نسبياً تتحصل في مجموعة الأوراق المالية التالية:

- أسهم التأسيس: ويتم إصدارها لصالح المؤسسين مقابل ما يقدمونه من خدمات أو رؤوس أموال.

- أسهم عادية: يتم إصدارها لصالح المكتتبين مقابل مدخلاتهم.

- أسهم ممتازة: يتم إصدارها لإغراء البعض وتجنب مدخلاتهم لصالح المشروع.

سندات: ويتم إصدارها لصالح المقرضين أو الدائنين.

٤- الشركات السامية: وهي المشروعات التي أخذت أو ضاعاً احتكارية. ومن أفراد أشكالها، الترست، والشركة القابضة، والشركة الأم، والكارتل.

- الترست: عبارة عن مشروع رأسمالي احتكاري ضخم نشأ نتيجة انتلاع مشروع كبير لعدد من المشروعات المنافسة له، أو نتيجة اندماج عدد من المشروعات المنافسة.

- **الشركة القابضة:** عبارة عن مشروع احتكاري يستهدف إخضاع عدد من المشروعات الاقتصادية القائمة لإدارة إقتصادية موحدة دون القضاء على الاستغلال القانوني لكل منها
- **الكارتل:** ينشأ باتفاق عدد من المشروعات المستقلة على التزامها بالإجراءات التي تستهدف إحلال سياسة احتكارية محل المنافسة ومنه نوعان:
 - أ- **الكارتل البسيط:** وقد يكون كارتل لتحديد أثمان البيع أو كارتل لتحديد الإنتاج والسياسات الانتاجية، أو كارتل توزيع الأسواق، أو كارتل تحديد شروط الشراء.
 - ب- **الكارتل المركزي:** حيث يتولى رسم السياسات الانتاجية أو التسويقية أو السعرية لأعضائه.

الفصل الثاني: القيد في الدفاتر والسجلات وفقاً لنظرية القيد المزدوج

ـ نظرية القيد المزدوج:

تعتمد هذه النظرية على أساس إثبات أثر العمليات المالية التي تقوم بها المنشأة أو المزرعة من قبل جهتين أو طرفين هما: جهة المنشأة أو المزرعة، وجهة الغير أو الطرف الآخر الذي يتعامل مع هذه المنشأة أو المزرعة.

وتقوم هذه النظرية على أساس أن لكل عملية من العمليات المالية أي العمليات التي يمكن تقييمها بالمال طرفين هما:

- طرف يقدم هذا المال أو يقدم الشيء الذي يمكن أن يقيمه بالمال.

- وطرف يتلقى هذا المال أو هذا الشيء الذي يقيم بالمال.

أو بعبارة أخرى أن لكل عملية طرفان، طرف يقوم بإعطاء مال أو خدمة أو منفعة أو فائدة، وطرف يتقبل هذا المال أو الخدمة أو المنفعة أو الفائدة.

و واضح مما تقدم أنه لا يمكن وجود جانب أو طرف من الطرفين السابقين دون وجود الجانب أو الطرف الآخر، لأنه متى وجد من أعطى شيئاً لابد أن يوجد من أخذ هذا الشيء. ولذا تستند نظرية القيد المزدوج إلى قاعدتين هما:

أ- أن لكل عملية طرفان أو جانبان، طرف يعطي وطرف يأخذ.

ب- الجانب أو الطرف الذي يعطي يصبح دائنا بمقدار ما أعطى ، والجانب أو الطرف الذي يأخذ يصبح مدينا بمقدار ما أخذ.

مثال:

إذا قام المزارع "عبد الجود" بشراء سماد نيتروجين بما قيمته ٧٠٠ جنيه من شركة أبو قير للأسمدة ودفع ثمنها نقداً. فإنه عند تحليل هذه العملية إلى طرفيها من وجهة نظر "عبد الجود" نجد أن الجانب المدين هو السماد الخاص بمزرعة "عبد الجود" لأنه زاد بهذا القدر الجديد من السماد المشتري، وأن الجانب الدائن هو خزينة مزرعة "عبد الصمد" أو صندوقه.

ويظهر جانبي هذه العملية في دفاتر المزارع "عبد الجود" على الصورة التالية:

<u>الجانب الدائن</u>		<u>الجانب المدين</u>	
	جنيه		جنيه
الصندوق	٧٠٠	السماد	٧٠٠

و عند تحليل هذه العملية إلى جانبها من وجهة نظر "شركة أبو قير للأسمدة" نجد أن الجانب المدين هو صندوق أو خزينة الشركة لأنها تلقت أى أخذت أو زادت بمبلغ ٧٠٠ جنيه، وأن الجانب الدائن هو اسماذ النيتروجيني "شركة أبو قير للأسمدة" لأنه هو الذي أعطى أى نقص بهذا القدر من السماد. ويظهر جانبي هذه العملية في نفائر شركة أبو قير للأسمدة على الصورة التالية:

<u>الجانب الدائن</u>		<u>الجانب المدين</u>	
	جنيه		جنيه
اسماذ النيتروجيني	٧٠٠	الصندوق	٧٠٠

مثال آخر:

فإذا قام المزارع "شنوبى" بشراء تقاوى قيمتها ٨٠٠ جنيه على الحساب من "شركة البنور المحسنة" فإنه عند تحليل هذه العملية إلى طرفيها من وجهة نظر "شنوبى" نجد أن الجانب المدين هو التقاوى الخاصة بمزرعة "شنوبى" لأنها زادت بهذا القدر الجديد من التقاوى المشتراء، وأن الجانب الدائن هو "شركة البنور المحسنة" لأنها هي التي أعطت البنور أى نقص البنور لديها بهذا القدر المباع.

ويظهر جانبي هذه العملية في نفائر المزارع "شنوبى" على الصورة التالية:

<u>الجانب الدائن</u>		<u>الجانب المدين</u>	
	جنيه		جنيه
شركة البنور المحسنة	٨٠٠	التقاوى	٨٠٠

إلا أنه عند تحليل هذه العملية إلى جانبها من وجهة نظر "شركة البنور المحسنة" نجد أن الجانب المدين هو المزارع "شنوبى" لأنه هو الذي تلقى التقاوى أى أخذ، وأن الجانب الدائن هو التقاوى "شركة البنور المحسنة" لأنها هي التي أعطت أى نقص.

ويظهر جانبي هذه العملية في دفاتر "شركة البدور المحسنة" على الصورة

التالية:

<u>الجانب الدائن</u>		<u>الجانب المدين</u>	
	جنيه		جنيه
القاوى	٨٠٠	شرنوبى	٨٠٠

وتجدر بالذكر هنا أنه يستنادا إلى القاعدتين السابقتين فإنه لا يثبت في الدفاتر والحسابات إلا العمليات التي ترتب عليها التزامات مالية. فمجرد التفكير مثلاً في شراء قطعة من الأرض لزراعتها لا يعتبر عملية ترتب عليها التزامات مالية، وبالتالي فهي لافتراضي إثبات قيد ما بصفتها أو بحسابات صاحب هذه الفكرة أى أن مجرد الشروع في إتخاذ الإجراءات اللازمة لاتمام عملية من العمليات دون إتمامها لا يؤدي إلى إثبات شيء بالدفاتر.

الفيد بدفتر اليومية:

الفيد هو إثبات العمليات المالية في تاريخ حدوثها ومن واقع مستنداتها أو حيثياتها في دفتر اليومية. وبموجب نظرية الفيد المزدوج يتم قيد العمليات المالية بإثبات جانبي كل عملية أى الجانب المدين والجانب الدائن.

شكل دفتر اليومية:

من الملائم ، بل من الضروري أن يتخذ دفتر اليومية شكلاً يسمح بتسجيل جميع البيانات اللازمة لكل عملية من العمليات من حيث بيان القيمة وتاريخ الحدوث ورقم العملية وشرحها ومستنداتها، ولذا غالباً ما تتخذ اليومية الشكل التالي:

خاتمة جهة الإختصاص

رقم الصفحة

التاريخ	صفحة الأستاذ	رقم القيد	بيان	*	له منه
				مليمج	مليمج

* تتضمن بعض اليوميات خانة أو عمود بعد العمودين الأول والثاني لإثبات أرقام المستدات الخاصة بالعمليات. وتستعيض يوميات أخرى عن ذلك بكتابة رقم المستد في خانة أو عمود البيان ضمن شرح العملية.

ومن الشكل السابق يتضح أن دفتر اليومية يشتمل على الأعمدة التالية:

- عمودين للمبالغ الأول لمبالغ الحسابات المدينة ويعنون بكلمة منه، والثاني لمبالغ الحسابات الدائنة ويعنون بكلمة له، ويجب أن يتساوى المبلغان الدائن والمدين للعملية الواحدة.
- عمود للبيان ويدون فيه،
- * إسم الحساب المدين مسبوقا بحرف من إشارة إلى أن الحساب مدين وذلك في بداية العمود بالجانب الأيمن.
- * إسم الحساب الدائن مسبوقا بحرف إلى إشارة إلى أن الحساب دائن وذلك في السطر التالي لسطر الحساب المدين وفي الجانب الأيسر من العمود.
- * تبرح العملية في السطر أو الأسطر التالية بتركيز وإقصاب غير منقوص، ثم يعمل فاصل على السطر التالي للشرح.
- عمود رقم المستند إن وجد، حيث يأخذ كل مستند رقما مسلسلا حسب ترتيب حدوث كل عملية وينظر الرقم في هذا العمود.
- عمود رقم القيد، حيث تأخذ كل عملية رقما خاصا مسلسلا حسب ترتيب حدوثها.
- عمود صفحة الأستاذ، ويدون فيه رقم صفحة الحساب بدفتر الأستاذ أمام كل حساب.
- عمود التاريخ، ويدون فيه تاريخ حدوث العملية وليس تاريخ إثباتها باليومية في حالة اختلاف التاريخين.

ملحوظة: يجب مراعاة عدم تجزئة القيد الواحد على صفحتين، حيث لايجوز أن يذكر الجانب المدين في صفحة من اليومية وينظر الجانب الدائن في الصفحة التالية، كما يحسن أن يذكر شرح العملية في نفس الصفحة المدون فيها العملية.

ويطلق على دفتر اليومية دفتر القيد الأولى وذلك لأنه السجل الأول الذي تثبت فيه العمليات المالية. وعند التسجيل في هذا الدفتر يجب مراعاة مايلي:

- (١) وجود عمليات تبادلية مع أطراف مستقلة عن أو من خارج المشروع أو المزرعة.
- (٢) أن تكون العمليات التبادلية متعلقة بنشاط المنشأة أو المزرعة، أي خاصة بالوحدة المحاسبية محل الاهتمام.

- (٢) لاتقيد أية عمليات إلا بعد تقييمها نقديا.
- (٤) تدعيم البيانات المقيدة بالمستندات المؤيدة للعملية وطبيعتها والنتائج التي يمكن أن تترتب عليها.
- (٥) يتم تدوين العمليات باليومية وفقاً لنظرية القيد المزدوج المستندة إلى معادلة الميزانية، وبحيث يظهر في القيد مايلي:
- كل من الحساب الدائن والحساب المدين.
 - القيم النقدية التي تأثر بها كل من الطرفين الدائن والمدين.
 - رقم المستند المدعم للعملية أو ما يشير إليه.
 - تاريخ العملية.
 - شرح موجز للعملية.
- (٦) أن يأخذ الدفتر الطابع القانوني له وذلك بتسجيله وتوثيقه وترقيمه وختمه لدى جهة الاختصاص.
- (٧) لا يجوز تسجيل إسم صاحب المشروع أو المنشأة بدفتر يومية، بل يحل محله إسم حساب يمثله، حيث أن المشروع يعتبر شخصية مستقلة عن صاحبه.

وعلى ذلك يمكن القول بأن دفتر اليومية يعتبر سجلاً تاريخياً لجميع العمليات المالية التي قام بها المشروع أو المزرعة، ويمكن الرجوع إليها في أي وقت للتعرف على العمليات التي قام بها المشروع أو المزرعة عند اللزوم.

قيود العمليات: سوف نتناول فيما يلى إجراء قيود كل من بعض أو أهم العمليات المالية البسيطة، والعمليات المالية المركبة.

أولاً: القيود البسيطة:

والقيد البسيط هو ذلك القيد الذي يتضمن عملية مالية لاتتضرى على أكثر من حسابين فقط. وسوف يجرى فيما يلى بيان كيفية إجراء قيود عشرة من العمليات المالية البسيطة التي نرى أنها يمكن أن تعطى معظم إن لم يكن كل العبريات المالية البسيطة الأساسية.

العملية الأولى: بدأ "صباحى سالم" مشروعه الزراعي فى ١٩٩٧/٦/٣٠ برأس مال قدره ١٥٠ ألف جنيه أودعها خزينة أو صندوق مزرعته.

وتقيد هذه العملية ببومية "صباحى سالم" فإن القيد يكون على الصورة التالية:

التاريخ	صفحة الأستاذ	رقم القيد	البيان	له	منه
١٩٩٧/٦/٣٠	١	١	من ح/ الصندوق		١٥٠٠٠
	٢		إلى ح/ رأس المال قيمة رأس المال الذى بدأنا به مشروعنا وأندوعناه صندوق مزرعتنا	١٥٠٠٠	

العملية الثانية: فى ١٩٩٧/٧/١ اشتري سماد بمبلغ ٨٠٠ جنيه من "شركة نمنهور الزراعية" وسدل الثمن نقداً.

وتقيد هذه العملية ببومية "صباحى سالم" فإن القيد يكون على الصورة التالية:

التاريخ	صفحة الأستاذ	رقم القيد	البيان	له	منه
١٩٩٧/٧/١	٢	٢	من ح/ الأسمدة		٨٠٠
	١		إلى ح/ الصندوق قيمة مشتراكنا من الأسمدة نقداً من شركة نمنهور الزراعية	٨٠٠	

العملية الثالثة: فى ١٩٩٧/٧/٢٠ اشتري تقاوى بمبلغ ٦٠٠ جنيه من "شركة البنوز المنتقاء" وسدل الثمن نقداً.

ولقيد هذه العملية ببومية "صباحى سالم" فإن القيد يكون على الصورة التالية:

التاريخ	صفحة الأستاذ	رقم القيد	البيان	له	منه
١٩٩٧/٧/٢٠	٤	٣	من ح/ التقاوى		٦٠٠
	١		إلى ح/ الصندوق قيمة مشتراواتنا من التقاوى نقداً من شركة البنور المنقاه	٦٠٠	

العملية الرابعة: في ١٠/١/١٩٩٧ إشترى مبيدات بمبلغ ٩٠٠ جنيه من بنك القرية على الحساب.

ولقيد هذه العملية ببومية "صباحى سالم" فإن القيد يكون على الصورة التالية:

التاريخ	صفحة الأستاذ	رقم القيد	البيان	له	منه
١٩٩٧/١٠/١	٥	٤	من ح/ المبيدات		٩٠٠
	٦		إلى ح/ بنك القرية قيمة مشتراواتنا من المبيدات من بنك القرية على الحساب	٩٠٠	

العملية الخامسة: في ١٥/١١/١٩٩٧ باع قمحاً مما لديه بالمخازن بمبلغ ١٦٠٠ جنيه إلى "محمدبنين" تاجر الجملة وقبض الثمن نقداً.

ولقيد هذه العملية ببومية "صباحى سالم" فإن القيد يكون على الصورة التالية

التاريخ	صفحة الأستاذ	رقم القيد	البيان	له	منه
١٩٩٧/١١/١٥	١	٥	من ح/ الصندوق		١٦٠٠
	٧		إلى ح/ مبيعات القمح قيمة مبيعاتنا نقداً من القمح بالمخازن إلى محمدبنين تاجر الجملة	١٦٠٠	

العملية السادسة: في ١٢/٣١ ١٩٩٧ دفع أجورا للعمال عن عمل الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر ٩٧ بلغت ٤٠٠ جنيه.

ولقيد هذه العملية بيومية "صباحى سالم" فإن القيد يكون على الصورة التالية:

التاريخ	صفحة الأستاذ	رقم القيد	البيان	له	منه
١٩٩٧/١٢/٣١	٨	٦	من ح/ أجور العمال		٤٠٠
		١	إلى ح/ الصندوق مادفعناه أجورا للعمال عن عمل الأسبوع الأخير من ديسمبر ١٩٩٧	٤٠٠	

العملية السابعة: في ٢/٢ ١٩٩٧ قام بدفع مبلغ ٦٠٠ جنيه لبنك القرية سدادا لجزء من ديونه

ولقيد هذه العملية بيومية "صباحى سالم" فإن القيد يكون على الصورة التالية:

التاريخ	صفحة الأستاذ	رقم القيد	البيان	له	منه
١٩٩٧/٢/٢	٨	٧	من ح/ بنك القرية		٦٠٠
.	١		إلى ح/ الصندوق مادفعناه لـبنك القرية سدادا لجزء من ديوننا للبنك	٦٠٠	

العملية الثامنة: في ١/٣ ١٩٩٧ باع أرزا مما لديه بالمخازن بمبلغ ١٢٠٠ جنيه على الحساب إلى تاجر الجملة "على مصطفى"

ولقيد هذه العملية ببومية "صباحى سالم" فإن القيد يكون على الصورة التالية:

التاريخ	صفحة الأستاذ	رقم القيد	بيان	له	منه
١٩٩٧/٣/١	٩ ١٠	٨	من ح/ على مصطفى إلى ح/ مبيعات الأرز قيمة مبيعاتها من الأرز بالمخازن على الحساب إلى "على مصطفى" تاجر الجملة	١٢٠٠ ١٢٠٠	١٢٠٠

العملية التاسعة: في ١٩٩٧/٤/٢٣ اشتري أرضا زراعية (أصول) ليضمها إلى مزرعته بمبلغ ٤ ألف جنيه من شركة مريوط الزراعية وسد الشن نقدا.

ولقيد هذه العملية ببومية "صباحى سالم" فإن القيد يكون على الصورة التالية:

التاريخ	صفحة الأستاذ	رقم القيد	بيان	له	منه
١٩٩٧/٤/٢٣	١١ ١	٩	من ح/ الأراضي الزراعية إلى ح/ الصندوق قيمة الأرض الزراعية الجديدة التي قمنا بشرائها نقدا من شركة مريوط الزراعية لضمها إلى مزرعتنا القائمة، وتم تسجيلها بالشهر العقاري تحت رقم	٤٠٠٠ ٤٠٠٠	٤٠٠٠

العملية العاشرة: في ١٩٩٧/٥/٣ قبض مبلغ ٨٠٠ جنيه كمتصوبات مستحقة على تاجر الجملة "على مصطفى"

ولقيد هذه العملية ببومية "صباحى سالم" فإن القيد يكون على الصورة التالية:

التاريخ	صفحة الأستاذ	رقم القيد	بيان	له	منه
١٩٩٧/٥/٣	١	١٠	من ح / الصندوق		٨٠٠
	١٢		إلى ح / على مصطفى ماقبضناه نقداً من على مصطفى سادا لمطلوبات مستحقة عليه لمزرعتنا	٨٠٠	

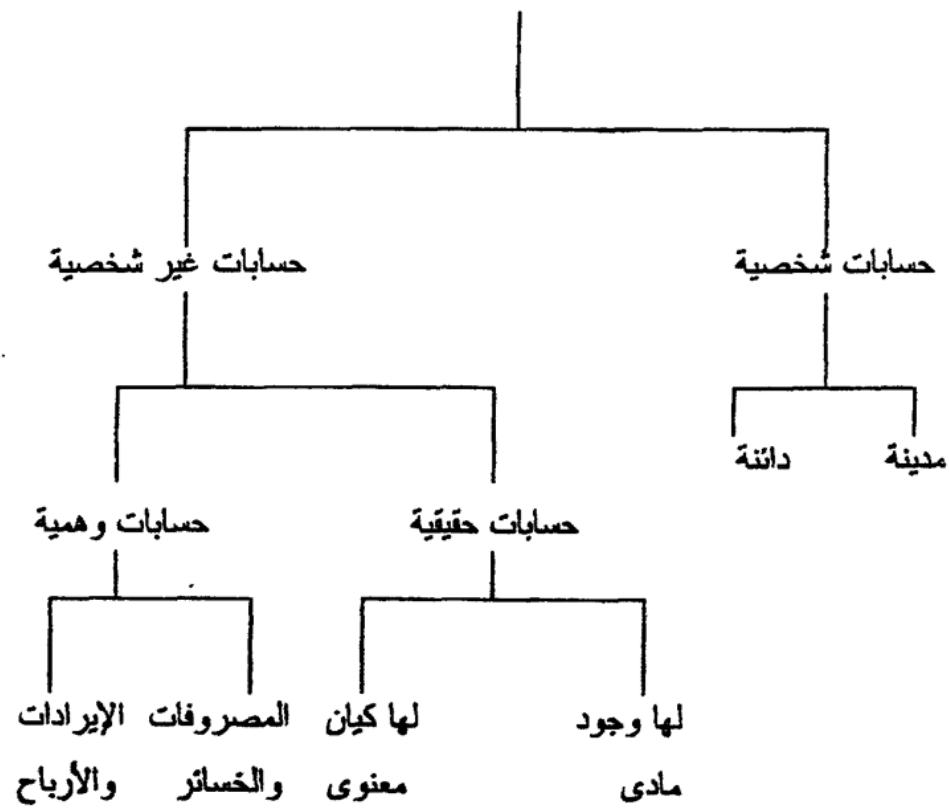
الحسابات وأنواعها:

سبق تعريف الحساب على أنه جدول أو قائمة ذات جانبين تسجل فيه مفردات العملية ذات الطبيعة الواحدة من العمليات التي تقوم بها المنشأة، وقد تكون تلك العمليات متعلقة بشخص أو شركة أو منشأة وقد تكون متعلقة بأصل من الأصول تملكه المنشأة أو مرتبطة بالتراكم أو متعلقة ببنود المصاريف أو ببنود الإيرادات.

وسوف نتناول فيما يلى أنواع الحسابات وبعض القيود البسيطة المتعلقة بكل

منها.

أنواع الحسابات



أولاً: الحسابات الشخصية:

وهي التي تمثل حسابات الأشخاص - الطبيعيين والاعتباريين - الذين يتعاملون مع المنشأة دائنين كانوا أو مدينين.

وهذه الحسابات تصبح مدينة بما تزيد ودائنة بما تتفصل. ولا يجوز تجميع الحسابات الشخصية في حساب واحد.

فإذا قامت "شركة الورق المصرية" ببيع ١٠ طن من ورق تصوير سعرطن ٥٠٠ جنيه إلى "منشأة الشناوى" على الحساب، وذلك في أول يناير ١٩٩٦. فعند إثبات هذه العملية في دفاتر شركة الورق المصرية، يجعل حساب "منشأة الشناوى" مدينة بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه، بينما يجعل حساب البضاعة دائناً بنفس المبلغ، وذلك على الصورة التالية.

التاريخ	صفحة الأستاذ	رقم القيد	البيان	له	منه
١٩٩٨/١/١	١	١	من ح/ منشأة الشناوى		٥٠٠٠
		٢	إلى ح/ البضاعة قيمة مبيعاتها على الحساب من ورق التصوير إلى المنشأة المذكورة .	٥٠٠٠	

فإذا ما قامت "منشأة الشناوى" في أول مارس ١٩٩٨ بسداد - عليها - إلى شركة الورق المصرية. فعند إثبات هذه العملية بدفاتر شركة الورق المصرية يكون ذلك على النحو التالي:

التاريخ	صفحة الأستاذ	رقم القيد	البيان	له	منه
١٩٩٨/٣/١	٣	٢	من ح/ الصندوق		٥٠٠٠
	١		إلى ح/ منشأة الشناوى ما قبضناه نقداً من المنشأة المذكورة سداداً لمشتراطتها على الحساب من شركتنا	٥٠٠٠	

وعند معالجتنا للحسابات الشخصية بالدفاتر لابد وأن نأخذ في الاعتبار النقاط التالية:

- ١- إن الغرض من الحسابات الشخصية هو معرفة نتيجة عمليات المنشأة مع الغير، أى تحديد ما للمؤسسة من ذمم وما عليها من مطلوبات.
- ٢- لا يجوز تجميع الحسابات الشخصية مرة واحدة في حساب واحد، وذلك نظرا لاستقلال كل شخصية عن غيرها من الشخصيات حيث يفتح حساب مستقل لكل شخص على حدة، يظهر في الجانب المدين منه ما أخذته ويظهر في الجانب الدائن ما أعطاه.
- ٣- يعتبر حساب رأس المال من الحسابات الشخصية، حيث يمثل حساب رأس المال صاحب المنشأة أو المشروع فيما تقدمه من أموال لاستثمارها به، أى يمثل قيمة مالى المنشأة لصاحبها باعتبار أن المنشأة لها كيان مستقل عن كيان صاحبها وشخصية منفصلة عنه.
- ٤- يعتبر حساب المسوحويات من الحسابات الشخصية ، ويتمثل قيمة ماسحبه صاحب المشروع أو المنشأة من أموال نقدية أو بضاعة لإنفاقه الخاصة أو الإنفاق بشئها بصفته الشخصية.

ثانياً: الحسابات غير الشخصية
وهي تلك الحسابات التي لا تمثل أشخاصاً طبيعيين أو اعتباريين، وتقسام إلى كل من، حسابات حقيقة، وحسابات وهمية أو إسمية.

(أ) الحسابات الحقيقة: وتمثل هذه الحسابات الأموال أو الأصول التي يكون لها كيان مادي ملموس مثل الأراضي ، والمبانى والآلات ، والحيوانات المزرعية ، والتقاوي ، والأسمدة ، والمحاصيل ، والبضاعة ، والنقدية بالصندوق ... إلخ ، أو التي يكون لها كيان معنوى ، وذلك مثل شهرة المحل أو سمع المكان ، وحق الإختراع . ويطلق على النوع الأول منها الأصول الملموسة Tangible Assets ، بينما يطلق على النوع الثاني منها الأصول غير الملموسة Intangible Assets .

وعند التعامل مع الحسابات الحقيقة يجب مراعاة النقاط التالية:

- ١- يخصص لكل نوع من هذه الأصول حساب مستقل ، فحساب الآلات الزراعية مثلاً يشتمل على الجرارات ، والمحاريث ، وألات الحصاد ،

...إلاx بينما حساب المبانى المزرعية مثلًا يشتمل على المخازن، وحظائر الحيوانات، وشون المحاصيل،

٢- تجعل هذه الحسابات مدينة بماتريد، ودائنة بما تغتص.

فإذا قام "على عبد المتجلى" بشراء أطيان زراعية تقدر قيمتها ١٥٠ ألف جنيه من "شركة الوادى لاستصلاح الأراضى"، وذلك فى أول فبراير ١٩٩٨ . فعنده معالجة هذه العملية فى دفاتر "على عبد المتجلى" يجعل حساب الأطيان الزراعية مدينة بمبلغ ١٥٠ ألف جنيه لأنه حساب حقيقى زاد بالقدر المشتري من أرضى . فى حين يجعل حساب الصندوق دائنة بنفس المبلغ لأنه حساب حقيقى نقص بقدر مادفع منه ثمنا للشراء . ويصور ذلك بيومية "على عبد المتجلى" كما يلى:

النحوين	صفحة الأستاذ	رقم القيد	البيان	لـ	منه
١٩٩٨/٢/١	١	١	من ح/ الأطيان الزراعية إلى ح/ الصندوق	١٥٠٠٠	
	٢		قيمة مشترياتنا نقداً من الأراضي من شركة الوادي لاستصلاح الأراضي	١٥٠٠٠	

وإنجعاء قيود هذه العملية يومية شركة الوادي لاستصلاح الأراضي تكون كما يلى:

التاريخ	صفحة رقم الأستاذ القيد	بيان له منه
١٩٩٨/٢/١	١ ١ ٢	من ح / الصندوق إلى ح / الأراضي المستصلحة قيمة مبيعاتنا نقداً عن الأراضي المستصلحة للمزارع على عبد المتجلبي

فإذا ما قامت منشأة 'صبحى مناع' لتجارة الغلال بدفع مصروفات مماثلة فـ،
 ١٥٠ جنيه إيجار للمكان، ٤٥ جنيه استهلاك نور، ٩٥٠ جنيه مرتبات. ف تكون الحسابات
 التي تمثل هذه المصروفات مدينة، ويكون حساب الصندوق هو الدائن. و تظهر قيود هذه
 المصروفات يومية 'صبحى مناع' على الصورة التالية:

التاريخ	صفحة الأستاذ	رقم القيد	اليبيان	له	منه
	١		من ح/ الإيجار إلى ح/ الصندوق	١٥٠	١٥٠
	٢		_____	١٥٠	
	٣		من ح/ إستهلاك النور إلى ح/ الصندوق	٤٥	٤٥
	٤		_____	٤٥	
	٤		من ح/ المرتبات إلى ح/ الصندوق	٩٥٠	٩٥٠
	٢		_____	٩٥٠	

والحسابات التي تمثل خسائر هي أيضا حسابات مدينة بطبيعتها فإذا ما اتضح
لمنشأة ما أن أحد عملائها لم يعد قادرًا على الوفاء بما عليه من ذمم للمنشأة بسبب
إفلاسه أو إعارة ففي هذه الحالة يعتبر هذا الدين من الديون المعدومة، ويفتح حساب
باب حساب الديون المعدومة يجعل مدينة يقيمه هذا الدين.

ـ فإذا مات إيهار إفلاس حنفى عبد المقصود تاجر الغلال وكان في ثمنه مبلغ ٣٥٠٠ جنيه قيمة حبوب كان قد اشتراها على الحساب من مزرعة صبرى علوان، وتم إشهار إفلاس التاجر قبل سداد ما في ثمنه للمزرعة، ففي هذه الحالة تعتبر المزرعة هذا الدين من الديون المعدومة ويقيد في نفائرها على أنه حساب مدين. ويكون قيد هذا الدين بيومية مزرعة صبرى علوان على الصورة التالية:

التاريخ	صفحة الاستاذ	رقم القيد	البيان	له	منه
			من ح/ الديون المعدومة إلى ح/ الصندوق	٣٥٠٠	
			ما كان للمزرعة في ذمة تاجر الغلال حنفي عبد المقصود وقد تم إشهار إفلاسه في / ١٩ /	٣٥٠٠	

وفي حالة ما إذا كانت الحسابات الوهمية ايرادات أو أرباح فتكون حسابات دائنة بطبعتها.

ـ فإذا ماحصلت مزرعة "صبرى علوان" على مبلغ ٦٥٠ جنيهها تمثل أرباح للأسهم التي تمتلكها المزرعة من أسهم شركة أبو قير للأسمدة وذلك في ١٩٩٨/١/٥ كما حصلت نقداً على مبلغ ٢٥٠ جنيه قيمة فوائد ماتملكته من سندات القرض الوطني العام وذلك في ١٩٩٨/١/٨ . فإن حساب صندوق المزرعة يكون مدينا بهذه المبالغ بينما يكون كل من حساب أرباح الأسهم وحساب فوائد السندات دائناً وتظهر قيود هذه الحسابات بيومية مزرعة "صبرى علوان" على الصورة التالية:

التاريخ	صفحة الاستاذ	رقم القيد	البيان	له	منه
١٩٩٨/١/٥		١ ١	من ح/ الصندوق	٦٥٠	
		٢	إلى ح/ أرباح الأسهم قيمة أرباح أسهم شركة أبو قير للأسمدة	٦٥٠	
١٩٩٨/١/٨		١ ٢	من ح/ الصندوق	٢٥٠	
		٣	إلى ح/ فوائد السندات قيمة فوائد سندات القرض الوطني العام	٢٥٠	

ثانياً: القيود المركبة - قيود بعض العمليات بدفتر اليومية

جميع قيود العمليات العشر السابقة كانت قيوداً بسيطة، إلا أنه في كثير من الأحيان يكون أحد طرفى العملية (الدانن أو المدين) أو كلاهما معاً مكوناً من أكثر من حساب واحد، وبالتالي فإنه عند إجراء قيود مثل هذه العمليات تكون القيود قيوداً مركبة وليسَت قيوداً بسيطة. ومثال ذلك بعض عمليات رأس المال، وأيضاً بعض عمليات البيع والشراء التي يتم جزء منها نقداً والجزء الآخر بالأجل. وفيما يلى بعض العمليات التي توضح ذلك:

العملية الأولى: قامت ^{كمس} منشأة شوقي فتوح الزراعية في ١٩٩٧/٨/٢٠ بشراء أسمدة من بنك القرية بمبلغ ١٤٠٠ جنيه دفع من ثمنها ٩٠٠ جنيه نقداً وباقي على الحساب.

ولقيد هذه العملية ببروكار المنشأة الزراعية فإن القيد يكون على الصورة التالية:

التاريخ	صفحة الأستاذ	رقم القيد	البيان	له	منه
١٩٩٧/٨/٢٠	١	١	من ح/ الأسمدة إلى منذورين		١٤٠٠
	٢		ح/ الصندوق	٩٠٠	
	٣		ح/ بنك القرية	٥٠٠	
			قيمة مشتريات المزرعة من الأسمدة من بنك القرية دفع من ثمنها ٩٠٠ ^{جنيه نقداً والباقي على الحساب}		

ولقيد هذه العملية بدفاتر بنك القرية فإن القيد يكون على الصورة التالية:

من منذورين	
ح/ خزينة الإيداع	٩٠٠
ح/ منشأة شوقي فتوح	٥٠٠
إلى ح/ الأسمدة	١٤٠٠

العملية الثانية: قامت منشأة 'حسين راجي' الزراعية ببيع أرز مما نسبها بالمخازن بمبلغ ١٦٠٠ جنيه إلى محمد حسنين تاجر الجملة دفع من ثمنه ٨٥٠ جنيه نقداً والباقي على الحساب وذلك في ١٩٩٨/١٢/٢٧

ولقيد هذه العملية ببومية منشأة 'حسين راجي' الزراعية فإن القيد يكون على

الصورة التالية:

التاريخ	رقم صحة الأئدة	بيان	له	منه
١٩٩٨/١٢/٢٧	١	من منكورون ح/ الصندوق		
	٢	ح/ محمد عبد ربه	٨٥٠	
	٣	إلى ح/ مبيعات الأرز قيمة مبيعاتها من الأرز إلى محمد حسنين تاجر الجملة دفع من ثمنه نقداً ٨٥٠ جنيه والباقي على الحساب	٧٥٠	١٦٠٠

ولقيد هذه العملية ببومية 'محمد حسنين' تاجر الجملة فإن القيد يكون على الصورة

التالية:

من ح/ مشتريات الأرز	١٦٠٠
إلى منكورون	
ح/ الصندوق	٨٥٠
ح/منشأة حسين راجي	٧٥٠

ملحوظة: يرى البعض في مثل هذه الحالات أن تقييد العملية (بيع وشراء) على أنها قد تمت جميعها بالأجل، ثم يثبت قيد آخر بقيمة ماسدة نقداً فمثلاً العنونة الأولى (شراء)
تقييد على الصورة التالية:

التاريخ	صفحة الأستاذ	رقم القيد	البيان	له	منه
			من ح/ الأسمدة إلى ح/ بنك القرية قيمة مشتراكنا من الأسمدة من بنك القرية	١٤٠٠	١٤٠٠
			من ح/ بنك القرية إلى ح/ الصندوق مادفعناه نقداً إلى بنك القرية مداداً لجزء من حسابنا	٩٠٠	٩٠٠

العملية الثالثة: بدأ 'عصمت فوزى' مشروعه في تجارة وتسويق الحبوب في أول يناير ١٩٩٨ برأس المال قدره ٤٥ ألف جنيه أودع منها ٤٠ ألف جنيه بالحساب الجارى بالبنك والباقي بصندوق المنشآة

ولقيد هذه العملية بفاتورة 'عصمت فوزى' فإن القيد يكون على الصورة التالية:

التاريخ	صفحة الأستاذ	رقم القيد	البيان	له	منه
١٩٩٨/١/١	١	١	من مذكورين		
	٢		ح/ البنك	٤٠٠٠	
	٣		ح/ الصندوق		٥٠٠
			إلى ح/ رأس المال	٤٥٠٠	
			قيمة رأس المال الذي بدأنا به مشروعنا أودعنا منه ٤٠ ألف بالحساب الجارى بالبنك والباقي صندوق المنشآة		

العملية الرابعة: فى ١٥/١/١٩٩٨ قام "عصمت فوزى" بشراء أثاث لتأثيث مكتب الإدارة بمبلغ ١١ ألف جنيه من محلات "شيكوريل" دفع من ثمنها نقد مبلغ ٣٠٠٠ جنيه وسداد الباقي بشيك مسحوب على البنك من حسابه الجارى ولقيد هذه العملية بفاتورة "عصمت فوزى" فإن القيد يكون على الصورة التالية:

التاريخ	رقم صحفة القيد الأسته	بيان	له	منه
١٩٩٨/١/١٥	٤٠ ٢ ٢ -١	من ح/ الأثاث إلى مذكورين: ح/ الصندوق ح/ البنك قيمة الأثاث لزوم مكتب الإدارة الذى اشترىناه من محلات شيكوريل دفعنا من ثمنه نقداً ٣٠٠٠ جنيه والباقي بشيك رقم من حسابنا الجارى بالبنك	١١٠٠٠ ٣٠٠ ٨٠٠ .	

العملية الخامسة: عندما يبدأ "عادل غريب" مشروعه الزراعى فى أول يناير ١٩٩٨ بالأصول الآتية:

جنيه	جنيه
٤٠٠٠ نم	٥٠٠٠ أرض
١٠٠٠٠ بضاعة أول نمدة(أصول متداولة)	٢٥٠٠٠ مباني
١٠٠٠٩ نقديه بالصندوق	١٥٠٠٠ آلات

فإن القيد بيومية "عادل غريب" يكون على الصورة التالية:

التاريخ	صفحة الأستاذ	رقم القيد	اليبيان	له	منه
١٩٩٨/١/١		١	من مذكورين: ح/الأراضي ٥..... ح/المباني ٢٥... ح/آلات ١٥... ح/ذمم ٤... ح/بضاعة ١... ح/بضاعة أول المدة ١... إلى ح/الصندوق ١٠٥... قيمة رأس المال الذي بدأنا به مشروعنا ممثلاً في عناصر الأصول المبينة تفصيلاً		

العملية السادسة: إذا مابداً "محمد عبد المتوكل" مشروعه الزراعي في ١٩٩٨/٢/٢١

بمزرعة قائمة وبالأموال التالية:

جنيه	جنيه
١٥٠٠٠ قرض من البنك	١٥٠٠٠
٦٠٠ دين لشركة البنور المنتقاء	٢٠٠٠
ـ	٦٠٠
ـ	٢٠٠٠
تأمينات لدى الغير	١٠٠

ولقيد هذه العملية بفاتورة "محمد عبد الوكيل" فإن القيد يكون على الصورة التالية:

التاريخ	رقم القيود	صفحة الأستاذ	البيان	له	منه
١٩٩٨/٢/٢١	١		من مذكورين: ح/ الأرض والمباني ح/ الآلات ح/ الأسمدة ح/ الذمم ح/ تأمينات لدى الغير إلى ح/ رأس المال	١٥٠٠٠ ٢٠٠٠ ٦٠٠ ٢٠٠٠ ١٠٠٠ ١٩٧٠٠	
	٢		قيمة الأصول التي بدأنا بها مشروعنا		
١٩٩٨/٢/٢١	٦	٢	من ح/ رأس المال إلى مذكورين: ح/ قرض البنك ح/ شركة البنور المنقاه		١٦٦٠٠ ١٥٠٠ ١٦٠٠
	٧		قيمة الخصوم المستحقة علينا للغير عندما بدأنا أعمالنا		

أى أن رأس المال المشروع - الأصول - الخصوم
 $180400 - 197000 = 16600$

ويمكن إجراء القيود السابقة بطريقة أخرى تبرز مبلغ رأس المال كفرق بين
 الأصول والخصوم ضمن عناصر اليومية كما يلى:

التاريخ	صفحة الأستاذ	رقم القيد	البيان	له	منه
١٩٩٨/٢/٢١	١	١	من مذكورين: ح/أرض ومباني ح/الآلات ح/الأسمدة ح/الذمم ح/تأمينات لدى الغير	١٥٠٠٠ ٢٠٠٠٠ ٦٠٠ ٢٠٠٠٠ ١٠٠	
	٢				
	٣				
	٤				
	٥				
	٦		إلى مذكورين: ح/قرض البنك	١٥٠٠	
	٧		ح/شركة البنوك المنتقدة	١٦٠٠	
	٨		ح/رأس المال	١٨٠٤٠٠	
			إثبات قيمة كل من الأصول والخصوم ورأسمالنا عندما بدأنا مشروعنا		

العملية السابعة: في ١٩٩٨/٢/٢٤ ينتهي "محمد عبد المتوكل" من تحصيل مستحقاته في
نمة الغير وبالنسبة ٢٠ ألف جنيه أودعها صندوق المزرعة مضانًا إليها مبلغ ١٠ آلاف
جنيه مدخلات سائلة لديه وذلك كنفية سائلة بصندوق المزرعة.

ولقيد هذه العملية ببومية "محمد عبد المتوكل" فإن القيد يكون على الصورة التالية:

التاريخ	صفحة الأستاذ	رقم القيد	البيان	له	منه
١٩٩٨/٢/٢٤	٩	٧	من ح/الصندوق إلى مذكورين: ح/الذمم	٣٠٠٠ ٢٠٠٠٠	
	٤				
	١٠		ح/مدخلات سائلة ما أودعاه صندوق مزرعتنا كنفية سائلة بعد تحصيل مستحقاتها لدى الغير مضانًا إليها مبلغ ١٠ آلاف جنيه مدخلات.	١٠٠٠٠	

العملية الثامنة: في ١٩٩٨/٢/٢٥ إشتري 'محمد عبد المتوك' سيارة نصف نقل لأعمال المزرعة بمبلغ ٤٠ ألف جنيه من المقاول 'حسين عمار' دفع من ثمنها ١٥ ألف جنيه نقداً والباقي على الحساب.

ولقيد هذه العملية ببومية 'محمد عبد المتوك' يكون تقييد على الصورة التالية:

التاريخ	رقم صنحة الاستاذ القيد	البيان	له	منه
١٩٩٨/٢/٢٥	١١	من ح/ سيارات النقل إلى مذكورين: ح/ الصندوق	٤٠٠٠	
	٤	ح/ حسين عمار	١٥٠٠	
	١٢	قيمة سيارة نصف نقل لزوم عمليات المزرعة قمنا بشرائها من المقاول حسين عمار دفع من ثمنها نقداً ١٥ ألف جنيه والباقي يسدد وفقاً للعقد المبرم.	٢٥٠٠	

العملية التاسعة: في ١٩٩٨/٢/٢٦ قام 'محمد عبد المتوك' بشراء ١٠ سندات من سندات شركة إسكندرية للنقل البحري القيمة الإسمية للسند ١٠٠ جنيه علماً بأن القيمة السوقية له ١٠٢ جنيه، وبفائدة ١١% دفع من ثمنها نقداً مبلغ ٢٠ جنية والباقي يشيك من الحساب الجاري بالبنك.

ولقيد هذه العملية ببومية 'محمد عبد المتوك' يكون تقييد على الصورة التالية:

التاريخ	رقم صنحة الاستاذ القيد	البيان	له	منه
١٩٩٨/٢/٢٦	١٣	من ح/ السندات إلى مذكورين: ح/ الصندوق	١٠٢٠	
	٥	ح/ البنك	٥٢٠	
	٩	قيمة شراء ١٠ سندات من سندات شركة إسكندرية للنقل البحري قيمة السند ١٠٢ جنيه وبفائدة ١١%	٥٠٠	
	١٢			

العملية العاشرة: في ٢٧/٢/١٩٩٨ قام "محمد عبد المتكيل" بشراء تقاوى بمبلغ ٩٠٠ جنيه من "شركة البدور المنتقاء" ودفع الثمن نقداً. وفي اليوم التالي اكتشفت أن هذه التقاوى غير مطابقة للمواصفات فقام بردها إلى شركة البدور المنتقاء وإسترداد نصف الثمن نقداً والباقي بعد أسبوع من تاريخه.

ولإثبات ذلك بيومية "محمد عبد المتكيل" فإن القيد يكون على الصورة التالية:

التاريخ	صفحة الأستاذ	رقم القيد	البيان	له	منه
١٩٩٨/٢/٢٧	١٤	٦	من ح/المشتريات (تقاوي)		٩٠٠
		٩	إلى ح/الصندوق	٩٠٠	
			قيمة مشترواتنا من التقاوى نقداً من شركة البدور المنتقاء		
١٩٩٨/٢/٢٨		٧	من مذكورين:		
		٩	ح/الصندوق		٤٥٠
		١٥	ح/شركة البدور المنتقاء		٤٥٠
		١٦	إلى ح/مردودات المشتريات (تقاوي)	٩٠٠	
			قيمة التقاوى التي قمنا بردها إلى شركة البدور المنتقاء وقيضنا لنصف الثمن نقداً والباقي بعد أسبوع من تاريخه		

العملية الحادية عشر: في ٢/٣/١٩٩٨ تسلم "محمد عبد المتكيل" لحساب مزرعته بمبلغ ١١٠ جنيه فوائد سندات "شركة إسكندرية للنقل البحري" احتفظ لنفسه منها بمبلغ ٦٠ جنيه كمسحوبات شخصية وأودع الباقى صندوق المزرعة.
ولقيد هذه العملية بيومية "محمد عبد المتكيل" يكون القيد على الصورة التالية:

التاريخ	رقم صنحة القيد : لاستذ	اليبيان	له	منه
١٩٩٨/٣/٢	٨	من مذكورين: ح/ المسحوبات		
	١١	ح/ الصندوق	٦٠	
	٤	إلى ح/ فوائد السنادات		٥٠
	١٠	قيمة فوائد ١٠ سنادات تمتلكها المزرعة من سنادات شركة الإسكندرية للنقل البحري أودعنا منها ٥٠ بالصندوق والباقي مسحوبات شخصية	١١٠	

العملية الثانية عشر: في ٦/٣/١٩٩٨، إشتري "محمد عبد المتنزك" أسلك شانكة من مؤسسة "أحمد مخلوف" لتجارة الجملة بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه، تسليم محـرـ البـانـعـ، دفع من ثمنها ١٥٠٠ جنيه نقداً والباقي على الحساب، ثم قام بسداد مبلغ ١١٠ جنيه إلى "شركة مقاولات النقل السريع" بدمنهور نظير نقل الأسلك إلى مزرعته.

ولإجراء هذه القبود بيومية "محمد عبد المتنوكل" تكون على الصورة التالية:

التاريخ	رقم صنحة القيد : لاستذ	اليبيان	له	منه
١٩٩٨/٣/٦	١٩ ٩	من ح/ الأسلك الشانكة إلى مذكورين:		٢٠٠
	٩	ح/ الصندوق	١٥٠٠	
	٢٠	ح/ مؤسسة أحمد مخلوف قيمة الأسلك الشانكة لزوم تسويـرـ حدائق الفاكـهـةـ وـالمـشـرـاءـ منـ		٥٠٠
		مؤسسة أحمد مخلوف لتجارة الجملة دفع من ثمنها ١٥٠٠ جنيه والباقي على الحساب		

٢١	٩	من ح/ مصروفات النقل إلى ح/ الصندوق مبلغ مصروفات نقل الأسلك الشائكة إلى مزرعتنا المدفوع نقداً إلى "شركة مقاولات النقل السريع"	١١٠	١١٠
----	---	--	-----	-----

العملية الثالثة عشر: في ١٩٩٨/٣/٨ إشتري "محمد عبد الوكيل" أسمدة آزوتية من شركة دمنهور لتوريد مستلزمات الإنتاج، بمبلغ ١٨٠٠ جنيه، تسليم محل المشتري، دفع من ثمنها ١٠٠٠ جنيه نقداً والباقي على الحساب. علماً بأن مصاريف نقل هذه الأسمدة إلى مزرعة "محمد عبد المتوكل" بلغت ٩٠ جنيه.

ولقيد هذه العملية ببومية "محمد عبد المتوكل" فإن القيد يكون على الصورة

التالية:

التاريخ	صفحة الأستاذ	رقم القيد	بيان	له	منه
١٩٩٨/٣/٨	٢١	١٠	من ح/ الأسمدة الآزوتية إلى منكورون: ح/ الصندوق	١٨٠٠	
	٩		ح/ شركة دمنهور لتوريد مستلزمات الإنتاج	١٠٠٠	
	٢٢		قيمة مشترياتنا من الأسمدة من الشركة المذكورة دفعنا من ثمنها نقداً ١٠٠٠ جنيه والباقي على الحساب.	٨٠٠	

واضح أن مصروفات نقل الأسمدة لم تقييد ببومية "محمد عبد المتوكل" نظراً لأن شروط العملية تنص على أن التسليم محل المشتري ولذلك تكون المصروفات على البائع وهو عكس شروط العملية السابقة. لذا فإن مصروفات نقل الأسمدة تقييد بدفعات "شركة دمنهور لتوريد مستلزمات الإنتاج" ويظهر القيد على الصورة التالية:

التاريخ	رقم صنحة الاستاذ القيد	اليبيان	له	منه
		من مذكورين: ح/ الخزينة ح/ مزرعة "عادل حسين" إلى ح/ البضاعة		
		قيمة مبيعات الشركة إلى مزرعة محمد عبد المتكيل دفع من الثمن ١٠٠٠ نقداً والباقي على الحساب	١٨٠٠	٨٠٠
		من ح/ مصروفات النقل إلى ح/ الخزينة	٩٠	٩٠

أمثلة وتمارين

مثال ١: فيما يلى العمليات التي قامت بها مزرعة 'متولى حسين' خلال شهر يناير ١٩٩٧:

- في ١٠ يناير ١٩٩٧ أودع 'متولى حسين' مبلغ ٢٥٠٠ ألف جنيه بصندوق المزرعة سحبها من حسابه الجاري ببنك مصر فرع المنصورة.
 - في ١٢ يناير اشتري مواشى بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه من 'محمد بن' تاجر الجملة ودفع الثمن نقداً.
 - في ١٣ يناير اشتري آلة حصاد مستعملة بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه ودفع الثمن نقداً.
 - في ١٤ يناير أودع حسابه الجاري ببنك القرية مبلغ ٢٥٠٠ جنيه سحبها من الصندوق.
 - في ١٥ يناير باع أدوات وعدد زراعية زائدة لديه بمبلغ ١٠٠٠ جنيه إلى المزارع 'عبد اللطيف حماد' وقبض الثمن نقداً.
 - في ١٦ يناير سحب مبلغ ٥٠٠ جنيه من الصندوق.
 - في ١٨ يناير قام بسداد مبلغ ٧٠٠ جنيه لبنك القرية كفوائد عن قرض سابق وذلك من حسابه الجاري ببنك مصر فرع المنصورة.
 - في ١٩ يناير باع أرز مما لديه بالمخازن إلى أحد تجار الجملة وذلك بمبلغ ١٦٠٠ وقبض الثمن نقداً.
 - في ٢١ يناير اشتري تقاوى بمبلغ ٦٠٠ جنيه من شركة البدور المنتقاء وسدد الثمن نقداً.
 - في ٢٣ يناير دفع مبلغ ٣٠٠ جنيه أجوراً للعمال عن عمل الأسبوع الماضي.
 - في ٣١ يناير قام بدفع مبلغ ٨٠٠ جنيه عربون شراء سيارة نصف نقل مستعملة لحاجة المزرعة إليها وذلك من المقاول 'صباحي عبد ربه'
- المطلوب: قيد هذه العمليات بفاتر يومية مزرعة 'متولى حسين'
ولقيد هذه العمليات بيومية مزرعة 'متولى حسين' فإن القيد تكون على الصورة التالية:

التاريخ	رقم الاستد	صفحة القيد	بيان	به	منه
١٩٩٧/١/١٠	١	١	من ح/ الصندوق		٢٥٠٠
		٢	إلى ح/ جارى بنك مصر فرع المنصورة ما أودعناه صندوق مزرعتنا سحبا من حسابنا الجارى بالبنك المذكور	٢٥٠٠	
١٩٩٧/١/١٢	٢	٢	من ح/ المعاشى		٦٠٠
	١		إلى ح/ الصندوق قيمة مشترياتنا من المعاشى نقدا من مقطعين تاجر الجملة	٦٠٠	
١٩٩٧/١/١٣	٤		من ح/ آلات الحصاد		٢٥٠٠
	١	٣	إلى ح/ الصندوق قيمة آلة الحصاد المستعملة والمشتراء نقدا	٢٥٠٠	
١٩٩٧/١/١٤	٥	٤	من ح/ جارى بينك القرية		٤٥٠٠
	١		إلى ح/ الصندوق ما أودعناه حسابنا الجارى بينك القرية سحبا من صندوق المزرعة.	٢٥٠٠	
١٩٩٧/١/١٥	٦	٥	من ح/ الصندوق		١٠٠
	٦		إلى ح/ مبيعات الأدوات والعدد قيمة مبيعاتنا نقدا من الأدوات والعدد الزائد عن الحاجة إلى المزارع عبد اللطيف حماد	١٠٠	
١٩٩٧/١/١٦	٧	٦	من ح/ المسحوبات		٥٠
	٧		إلى ح/ الصندوق ما سحبناه شخصنا من صندوق المزرعة	٥٠	

١٩٩٧/١/١٨	٨	٧	من ح/بنك القرية إلى ح/جارى بنك مصر فرع المنصورة مادفعناه لبنك القرية كفوايد عن قرض ... وذلك من حسابنا الجارى ببنك مصر فرع المنصورة بالشيك رقم	٧٠٠
١٩٩٧/١/١٩	٩	٨	من ح/ الصندوق إلى ح/ مبيعات الأرز قيمة مبيعاتنا نقدا من الأرز بالمخازن لأحد تجار الجملة	١٦٠٠
١٩٩٧/١/٢١	١٠	٩	من ح/ التقاوى إلى ح/ الصندوق قيمة مشترياتنا نقدا من التقاوى من شركة البنور المنتقاء	٦٠٠
١٩٩٧/١/٢٣	١١	١٠	من ح/ أجور العمال إلى ح/ الصندوق مادفعناه أجورا للعمال عن قيامهم بالعمل طوال الأسبوع الماضي	٣٠٠
١٩٩٧/١/٣١	١٢	١١	من ح/ صبحى عبد ربه إلى ح/ الصندوق مادفعناه كمربون لشراء سيارة نصف نقل من المقاول صبحى عبد ربه وتسليمنا منه ليمصال بالمبلغ	٨٠٠
			بعضه	٤١٥٠٠
				٤١٥٠٠

مثال ٢: في أول يوليو ١٩٩٧ كان الحاج 'على مصطفى' قد فقر الإشتغال بالأعمال الزراعية لحسابه وبدأ مشروعه الزراعي برأسمال قدره ٣٥٠ ألف جنيه أودع منها ٥٠ ألف جنيه صندوق المزرعة، والباقي فتح به حساب جاري ببنك مصر فرع أبو حمص، وفيما يلى العمليات التي قامت بها مثاثة خلال النصف الأول من شهر يوليو ١٩٩٧.

١٠ في ٣ يوليو ١٩٩٧ قام بشراء ١٥ فدان أرض زراعية سعر فدان ١١ ألف جنيه وسدد الثمن من حسابه الجارى ببنك مصر فرع أبو حمص.

١١ في ٤ يوليو ١٩٩٧ قام بشراء ٢٠ رأس من ماشية التربية سعر الرأس ٨٠٠ جنيه ودفع الثمن نقداً.

١٢ في ٥ يوليو ١٩٩٧ اشتري ٤ رؤوس من ماشية العمل بسعر ٩٠٠ جنيه للرأس من 'حمدان موسى' تاجر المواشى دفع من ثمنها نقداً ٢٥٠٠ جنيه والباقي على الحساب.

١٣ في ٦ يوليو ١٩٩٧ اشتري علف للماشية نقداً بمبلغ ٤٠٠ جنيه .

١٤ في ٧ يوليو ١٩٩٧ إشتري آلة للحرث بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه من شركة المحاريث والهندسة دفع من ثمنها نقداً ١٠٠٠ جنيه والباقي بشيك من حسابه الجارى ببنك مصر فرع أبو حمص.

١٥ في ٨ يوليو ١٩٩٧ قام بشراء سماد نيتروجينى بمبلغ ٧٠٠ جنيه من شركة البحيرة لمستلزمات الإنتاج الزراعى ودفع الثمن نقداً.

١٦ في ٩ يوليو ١٩٩٧ إشتري تقاوى على الحساب بمبلغ ٣٥٠ جنيه من شركة البحيرة لمستلزمات الإنتاج الزراعى .

١٧ في ١٠ يوليو إكتشف أن السماد النيتروجينى الذى سبق شرائه من شركة البحيرة لمستلزمات الإنتاج الزراعى غير مطابق للمواصفات فقام برده للشركة وقبض من ثمنه مبلغ ٣٠٠ جنيه وتسلم إيصال بباقي تبلغ ينتهى السداد بعد أسبوع من تاريخه.

١٨ في ١٢ يوليو ١٩٩٧ إشتري سماد نيتروجينى بمبلغ ١٠٠ جنيه مؤسسة 'عبد الشافى' دفع من ثمنه نقداً ٦٠٠ جنيه والباقي على الحساب.

المطلوب: إثبات قيود العمليات السابقة ببومية مزرعة الحاج 'على مصطفى'

ولقيد هذه العمليات بيومية مزرعة الحاج 'على مصطفى' فإن القيود تكون على الصورة

التالية:

ال التاريخ	صفحة الأستاذ	رقم القيد	البيان	لم	عده
١٩٩٧/٧/١	١	١	من مذكورين: ح/ الصندوق ح/ البنك	٥..... ٣.....	
	٢	٢	إلى ح/ رأس المال قيمة رأس المال الذي بدأنا به مشروعنا أودعنا منه ٥٠ ألف جنيه صندوق المزرعة والباقي فتحنا به حساباً جارياً بنك مصر فرع أبو حمص	٣٥.....	
١٩٩٧/٧/٣	٤	٢	من / الأراضي إلى ح/ البنك قيمة الأراضي الزراعية التي تقام عليها المزرعة وسد ثمنها من الحساب الجاري بالبنك بالشيك رقم...	١٦٥...	١٦٥...
١٩٩٧/٧/٤	٥	٣	من ح/ ماشية التربية إلى ح/ الصندوق قيمة ٢٠ رأس من ماشية التربية قمنا بشرانها نقداً.	١٦...	١٦...
١٩٩٧/٧/٥	٦	٤	من ح/ ماشية العمل إلى مذكورين: ح/ الصندوق ح/ حمدان موسى ثمن ٤ رؤوس من ماشية التربية سدد منه ٢٥٠ جنية نقداً والباقي على الحساب	٣٦٠٠ ٢٥٠٠ ١١٠٠	

١٩٩٧/٧/٦	٨	٥	من ح/ علف الماشية إلى ح/ الصندوق ثمن ماشتريناه من علف الماشية نقداً	٤٠٠	٤٠٠
١٩٩٧/٧/٧	٩	٦	من ح/ الآلات إلى منكورون ح/ الصندوق ح/ البنك	٤٠٠	٤٠٠
	١		ثمن آلة الحرث المشتراء من شركة المحاريث والهندسة نفع منه ١٠٠٠ جنيه نقداً والباقي بشيك رقم..... المسحوب على بنك مصر فرع أبو حمص	١٠٠	
	٢			٣٠٠	
١٩٩٧/٧/٨	١٠	٧	من ح/ الأسمدة إلى ح/ الصندوق قيمة مشترينا من السماد النيتروجيني نقداً من شركة البحيرة لمستلزمات الإنتاج الزراعي	٧٠٠	٧٠٠
١٩٩٧/٧/٩	١	٨	من ح/ التقاوى إلى ح/ شركة البحيرة لمستلزمات الإنتاج الزراعي قيمة مشترينا من التقاوى على الحساب من الشركة المذكورة	٢٥٠	٢٥٠

١٩٩٧/٧/١٠	٩		من مذكورين:		
	١		ح/ الصندوق	٢٠٠	
	١٢		ح/ شركة البحيرة لمستلزمات الإنتاج الزراعي	٤٠٠	
	٧		إلى ح/ الأسمدة (مروءات مشتريات) قيمة مرءوات المشتريات من الساد النيتروجيني الغير مطابق للمواصفات قبضنا من ثمنه ٣٠٠ جنيه نقداً والباقي بايصال رقم ... على الشركة المذكورة يسدد بعد أسبوع من تاريخه	٧٠٠	
١٩٩٧/٧/١٢	٧	١٠	من ح/ الأسمدة إلى مذكورين:	٨٠٠	
	١		ح/ الصندوق	٦٠٠	
	١٣		ح/ عبد الشافى	٢٠٠	
			قيمة مشترياتنا من الأسمدة من مؤسسة عبد الشافى دفع من ثمنها ٦٠٠ جنيه نقداً والباقي على الحساب.		
			بعد	٤٤١٥٥٠	٤٤١٥٥٠

تمرين رقم (١):

قامت مزرعة 'على عبد الشافى' بالعمليات التالية خلال شهر مارس من عام ١٩٩٧.

كمسه في ١/٣/١٩٩٧ خصص 'على عبد الشافى' مبلغ ٦٠ ألف جنيه كرأسمال في صورة نقدية سائلة أودعت صندوق المزرعة.

كمسه في ٢/٣/١٩٩٧ تم شراء مفروشات بمبلغ ١٥٠٠ جنيه نقداً من محلات عمر أفندي وذلك لزوم فرش مكتب إدارة المزرعة.

فى ٣/٣/١٩٩٧ أودعت المزرعة مبلغ ٤٠ ألف جنيه حساب جارى بينك مصر فرع كوم حمادة.

فى ٤/٣/١٩٩٧ باعت المزرعة بضاعة من إنتاجها بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه نقدا وفى نفس اليوم باعت بضاعة من إنتاجها بالأجل بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه إلى 'سيد الفولى' تاجر الجملة.

فى ٥/٣/١٩٩٧ حصلت المزرعة على قرض قيمته ٥٠٠ جنيه من بنك القرية.

فى ٧/٣/١٩٩٧ اشتترت المزرعة أسمدة بمبلغ ٧٠٠ جنيه نقدا.

فى ١١/٣/١٩٩٧ باعت المزرعة بضاعة من إنتاجها بمبلغ ٣٥٠٠ جنيه إلى 'متولى حسين' وقبضت الشمن نقدا.

فى ١٢/٣/١٩٩٧ قام 'متولى حسين' برد جزء من البضاعة قيمتها ٥٠٠ جنيه إلى المزرعة ولم يسترد المبلغ.

فى ١٥/٣/١٩٩٧ دفعت المزرعة ٥٠٠ جنيه أجوراً تعمال، و ٨٠ جنيه مصاريف نثرية.

المطلوب: قيد هذه العمليات بيومية مزرعة 'على عبد الشافى'.

تمرين رقم (٢) :

فى ١٥/١/١٩٩٧ كان 'صبرى محمود' قد بدأ مشروعه الزراعى بالأموقى
التالية: مقيمة بالجنيه:

أطيان زراعية	٥٠٠٠
محاصيل زراعية بالمخازن	٤٠٠٠
آلات وعدد	١٥٠٠
مواشى	٣٠٠٠
نقية بالصندوق	١٢٠٠
حساب جارى بينك مصر بالمنصورة	٣٠٠٠
ليون	١٠٠٠
قرض من بنك القرية	٤٠٠٠
أوراق نفع	٥٠٠

٥٠٠٠ وفي ١٩ يناير ١٩٩٧ باع جزء من المحاصيل الزراعية بالمخازن بمبلغ ٣٠٠٠
جنيه إلى 'مذكور عبد الصمد' وقبض نصف الثمن نقداً والباقي على الحساب.

٥٠٠١ في ٢١ يناير ١٩٩٧ باع عدد آلات زراعية بمبلغ ١٠٠٠ جنيه إلى المزارع
'حسب الله' وقبض الثمن نقداً.

٥٠٠٢ في ٢٢ يناير ١٩٩٧ أودع الحساب الجارى بالبنك مبلغ ٥٠٠ جنيه سحبها من
الصندوق.

٥٠٠٣ في ٢٣/١/١٩٩٧ قام بسداد القرض المستحق عليه لبنك القرية وكذا فوائد قبضى
بلغت ٩٠ جنيه من الحساب الجارى بالبنك.

٥٠٠٤ في ٣٠/١/١٩٩٧ دفع نقداً ٥٠٠ جنيه أجوراً للعمال الزراعيين.

٥٠٠٥ في ٣١/١/١٩٩٧ باع نصف مالديه من ماشية وقبض مبلغ ١٨٠٠ جنيه ثمناً
لها.

المطلوب: إثبات العمليات السابقة بيومية مزرعة 'صبرى محمود'

الفصل الثالث: دفتر الأستاذ ترحيل - ترصيد - إعادة فتح

ترحيل الحسابات إلى دفتر الأستاذ:

سبق القول بأن القانون يلزم المنظم بإمساك دفاتر اليومية، وإذا ما أراد أن يتبعن نتيجة عملياته النقدية وتعداد رصيده النقدي عليه أن يرجع إلى دفتر يوميته ليستخرج منه العمليات المدينة الخاصة بحساب الصندوق، والعمليات الدائنة الخاصة بنفس الحساب كل على حدة، فيكون الفرق بين مجموع الجانبين ممثلاً نتيجة عملياته النقدية أي رصيد حساب الصندوق، وكذلك الحال إذا أراد المنظم أن يعرف رصيد أي حساب من الحسابات المقيدة بيوميته . والواضح أن هذه العملية تتطلب مجيئه شاقاً ووقتاً ضوياً، فكان من الطبيعي أن يبحث فن إمساك الدفاتر عن حل لهذه المشكلة أو طريقة تتغلب على هذه الصعوبات فإذا تدبر البحث إلى ما يعرف بدفتر الأستاذ، والذي سبق تعريفه على أنه "السجل الذي يشتمل على العمليات التي تتم بين المنشأة والغير، مبوبة في شكل حسابات، يثبت في كل حساب منها العمليات الخاصة به وذلك بترحيلها من دفتر اليومية إلى هذا الدفتر، بحيث يمكن إستخراج نتيجة هذه العمليات بسهولة ويسر في أي وقت".
ولهذا يعتبر دفتر الأستاذ من الدفاتر الرئيسية رغم أن لقون لم يلزم المنظم بإمساكه.

شكل دفتر الأستاذ:

في ضوء التعريف السابق بأن دفتر الأستاذ هو الدفتر الذي يشتمل على الحسابات المختلفة لبيان أثر عمليات المنشأة على كل حساب منها، ونظرأ لأن الحساب الواحد يكون أحياناً مدينة، وأحياناً أخرى دائناً، لذا كان من المنطقي أن يقسم الحسابات إلى قسمين أحدهما خاص بالعمليات المدينة والأخر خاص بالعمليات الدائنة. وقد جرى العرف على أن يتخذ الحساب الشكل التالي.

له

منه

ال التاريخ	صفحة اليومية	البيان	المبلغ	التاريخ	صفحة اليومية	البيان	المبلغ

* يكتب في هذا المكان إسم الحساب

واضح من هذا الشكل أن الحساب يقسم إلى جانبين متشابهين، جانب منه أو الجانب اليمين، وجانب له أو الجانب الأيسر، وجانب منه خاص بترحيل العمليات المدينة الخاصة بالحساب، بينما جانب له خاص بترحيل العمليات الداقنة الخاصة بالحساب. ويشتمل كل من الجانبين على الأعدة التالية:

- عمود المبلغ، ويقيد فيه المبلغ المرحل من دفتر اليومية.
- عمود البيان، ويكتب فيه الطرف الآخر للعملية.
- عمود اليومية، ويقيد فيه رقم صفحة اليومية التي قيدت بها العملية، حتى يمكن الرجوع إليها لمعرفة تفاصيل العملية إذا ما اقتضت الأمور ذلك.
- عمود التاريخ، ويقيد فيه تاريخ إثبات العملية باليومية وليس تاريخ عملية الترحيل.

الترحيل وقواعد:

"الترحيل إن هو إلا نقل العمليات من دفتر اليومية إلى الحسابات الخاصة بها بـ دفتر الأستاذ ويتم ذلك عملاً بالقواعدتين التاليتين:

القاعدة الأولى: يخصص لكل حساب يظهر بـ دفتر اليومية صفحة أو عدة صفحات خاصة بـ دفتر الأستاذ.

القاعدة الثانية: إذا كان الحساب في دفتر اليومية مدينًا ذكر المبلغ في الجانب المدين من الأستاذ، وإذا كان دائناً ذكر المبلغ في الجانب الدائن من الأستاذ على أن يكتب في عمود البيان الطرف الآخر للعملية.

مثال: ظهرت بالصفحة رقم ١٨ باليومية إحدى المنشآت القيد التالية:

البيان	ل.ه	مذ.
التاريخ	صفحة الأستاذ	رقم القيد
من ح/ الصندوق إلى ح/ البنك قيمة ماسحبناه من حسابنا الجارى بالبنك وأودعناه صندوق منشآتنا	٧٠٠٠	٧٠٠
من ح/ البضاعة إلى ح/ الشركة المتحدة للأعلاف قيمة مشترياتنا على الحساب من الشركة المذكورة	٥٠٠٠	٥٠٠
من ح/ الصندوق إلى ح/ البضاعة قيمة مبيعاتنا نقداً اليوم	٢٢٥٠	٢٢٥٠
من ح/ الشركة المتحدة للأعلاف إلى ح/ الصندوق قيمة ماستد للشركة المذكورة من حسابنا	٢٠٠٠	٢٠٠٠
من ح/ الأجرور إلى ح/ الصندوق مادفعناه أجوراً للعمال عن الأسبوع الأول من فبراير	٢٠٠	٢٠٠

١٩٩٨/٢/١٤	٣	٦	من ح/ البضاعة إلى ح/ الشركة المتحدة للأعلاف قيمة مشترياتنا على الحساب من الشركة المذكورة <hr/> بعده	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
				١٧٤٥٠	١٧٤٥٠	١٧٤٥٠

المطلوب : ترحيل هذه العمليات إلى حساباتها بدفتر الأستاذ.

ويكون الترحيل على الصورة التالية:

حساب الصندوق

له

منه

التاريخ	صفحة اليومية	البيان	المبلغ	التاريخ	صفحة اليومية	البيان	المبلغ
٩٨/٢/٧	١٨	من ح/ الشركة المتحدة للأعلاف	٢٠٠٠	١٩٩٨/٢/١	١٨	إلى ح/ البنك	٧٠٠٠
٩٨/٢/٨	١٨	من ح/ الأجور	٢٠٠	١٩٩٨/٢/٥	١٨	إلى ح/ البضاعة	٢٢٥٠
		(صيني دينار)	٧٠٥٠				

حساب البنك

له

منه

التاريخ	صفحة اليومية	البيان	المبلغ	التاريخ	صفحة اليومية	البيان	المبلغ
٩٨/٢/١	١٨	من ح/ الصندوق	٧٠٠٠				

حساب البضاعة

له

منه

التاريخ	صفحة اليومية	البيان	المبلغ	التاريخ	صفحة اليومية	البيان	المبلغ
٩٨/٢/٤	١٨	من ح/ الصندوق	٢٢٥٠	١٩٩٨/٢/٧	١٨	لش ح/ الشركة المتحدة للأعلاف	٢٠٠٠
				١٩٩٨/٢/١٤	١٨	إلى ح/ الشركة المتحدة للأعلاف	١٠٠٠

حساب الشركة المتحدة للأعلاف

له

منه

التاريخ	صفحة اليومية	البيان	المبلغ	التاريخ	صفحة اليومية	البيان	المبلغ
٩٨/٢/٢	١٨	من ح/ البضاعة	٥٠٠٠	١٩٩٨/٢/٧	١٨	إلى ح/ الصندوق	٢٠٠٠
	١٨	من ح/ البضاعة	١٠٠٠				

حساب الأجر

له

منه

التاريخ	صفحة اليومية	البيان	المبلغ	التاريخ	صفحة اليومية	البيان	المبلغ
				١٩٩٨/٢/٨	١٨	إلى ح/ الصندوق	٢٠٠

ترصيد الحسابات وإعادة فتحها:

ترصيد الحساب هو إيجاد الفرق بين جانبيه (المدين, المدین) ويتم ترصيد

الحساب وإعادة فتحه عملاً بالقواعد التالية:

القاعدة الأولى: يحدد الرصيد أى الفرق بين الجانبين عن طريق إيجاد المتمم

الحساب وهو المبلغ الذى إذا أضيف إلى مجموع مبالغ الجانب الأصغر

جعلها تتساوى مع مجموع مبالغ الجانب الأكبر.

القاعدة الثانية: ينسب الرصيد دائمًا إلى الجانب الأكبر، فإذا كان الجانب الأكبر مديناً كان الرصيد مديناً، ولو أنه يظهر في أول الأمر في الجانب الدائن إلى أن يعاد فتح الحساب فيظهر في مكانه الصحيح، والعكس صحيح بطبيعة الحال.

القاعدة الثالثة: (إعادة فتح الحساب) بعد عملية الترصيد إن هو إلا ذكر رصيد الحساب في الجانب الصحيح له، ويؤرخ بنفس تاريخ الترصيد أو بتاريخ اليوم التالي.

وبتطبيق هذه القواعد على حساب الصندوق في المثال السابق يوم ١٠/٣/١٩٩٨ سوف يظهر حساب الصندوق على الصورة التالية:

حساب الصندوق

له

منه

التاريخ	صفحة اليومية	البيان	المبلغ	التاريخ	صفحة اليومية	البيان	المبلغ
٩٨/٢/٧	١٨	در. ج/ شرة نسخة للأدفنت	٢٠٠٠	٩٩٨/٢/١	١٨	إلى ج/ البنك	٧٠٠
٩٨/٢/٨	١٨	من ج/ الأجور	٢٠٠	٩٩٨/٢/٥	١٨	إلى ج/ البضاعة	٢٢٥
٩٨/٣/١٠		رصيد مدين	٧٠٥٠			رصيد مدين	٩٢٥

اعادة فتح

الفصل الرابع: إستخراج ميزان المراجعة

ميزان المراجعة هو "الكشف الذى يشتمل على مجموع المبالغ المرحله إلى كل من الجانب المدين والجانب الدائن من كل حساب من الحسابات توارثه بدقتر الأستاذ خلال فترة معينة". ويسمى في هذه الحالة: ميزان المراجعة بالمجاميع. أو هو "الكشف الذى يشتمل على كل من أرصدة الحسابات المدينة وأرصدة الحسابات دائنة بدقتر الأستاذ فى تاريخ معين". ويسمى في هذه الحالة: ميزان المراجعة بالأرصدة. أو هو "الكشف الذى يشتمل على كل من المجاميع المدينة والمجاميع الدائنة وكذا الأرصدة المدينة والأرصدة الدائنة بكل حساب من الحسابات الواردة بدقتر الأستاذ خلال فترة معينة". ويسمى في هذه الحالة ، ميزان المراجعة بالمجاميع والأرصدة.

شكل ميزان المراجعة بالمجاميع:

ويظهر على الصورة التالية:

صفحة الأستاذ	إسم الحساب	المجاميع الدائنة	المجاميع المدينة

ويعمل ميزان المراجعة بالمجاميع بتجميع كل من المبالغ المرحله إلى الجانب المدين من كل حساب من الحسابات الواردة بدقتر الأستاذ، والمبالغ انترحة إلى الجانب الدائن من هذه الحسابات ويقييد مجموع المبالغ المدينة بالعمود الأول، بينما يقييد مجموع المبالغ الدائنة بالعمود الثاني أمام إسم كل حساب.

شكل ميزان المراجعة بالأرصدة:
ويظهر على الصورة التالية:

صفحة الأستاذ	إسم الحساب	الأرصدة الدائنة	الأرصدة المدينة

ويعمل ميزان المراجعة بالأرصدة بترصد جميع الحسابات الواردة بدقير الأستاذ وتقيد الأرصدة المدينة بعمود الأرصدة المدينة أمام إسم كل حساب ، كما تقيد الأرصدة الدائنة بعمود الأرصدة الدائنة أمام إسم كل حساب.

شكل ميزان المراجعة بالمجاميع والأرصدة:
ويظهر على الصورة التالية:

صفحة الأستاذ	إسم الحساب	المجاميع		الأرصدة	
		المدينة	الدائنة	الدائنة	المدينة

ويعمل ميزان المراجعة بالمجاميع والأرصدة معاً لأن يقيد أصد إسم كل حساب مجموع كل من المبالغ المرحله إلى الجانب المدين منه، ومجموع نسب الغرفة إلى الجانب الدائن منه في العمودين الأول والثاني، ثم يقيد أمام إسم كل حساب رصيده نسبين أو الدائن في العمودين الثالث والرابع.

ـ فترات عمل أو إستخراج ميزان المراجعة:

يسخرج ميزان المراجعة عادة في نهاية السنة المالية تنشأة، إلا أن بعض المنشآت تفضل عمل ميزان المراجعة في فترات دورية قريبة ومنتظمة، وبصورة شهريّة أو أسبوعية أو حتى يومية كما هو الحال في البنوك. ويساعد إستعمال الآلات الحاسبة ونكمبيوتر التي تستخرج أرصدة الحسابات على أثر كل عملية ، على سهولة تصوير ميزان المراجعة يومياً في المنشآت الكبرى.

ـ أهمية عمل ميزان المراجعة وفوائده: يمكن حصر هذه الفوائد فيما يلى:

- ـ(١) التحقق من صحة القيد بفتر اليومية، والتحقق من صحة الترحيل إلى دفتر الأستاذ.
- ـ(٢) التتحقق من صحة إستخراج أرصدة الحسابات.
- ـ(٣) إعداد ملخص لحسابات دفتر الأستاذ تمهدأ لتصوير الحسابات الختامية والميزانية.

مثال: بإستخدام بيانات المثال السابق سوف نستخرج فيما يلى كل من ميزان المراجعة بالمجاميع، وميزان المراجعة بالأرصدة، وميزان المراجعة بالمجاميع والأرصدة معاً.

ويظهر ميزان المراجعة بالمجاميع على الصورة التالية:

صفحة الأستاذ	اسم الحساب	المجاميع الدائنة	المجاميع المدينة
١	الصندوق	٢٢٠٠	٩٢٥٠
٢	البنك	٧٠٠	
٣	البضاعة	٢٢٥٠	٦٠٠
٤	الشركة المتحدة للأعلاف	٦٠٠	٢٠٠
٥	الأجور		٢٠٠
		-----	-----
		١٧٤٥٠	١٧٤٥٠
		-----	-----

تمارين

تمرين رقم (٣):

تعمل إحدى المنشآت في تجارة الغلال وقامت بالعمليات التالية خلال شهر مارس من عام ١٩٩٨

- في ١/٣/١٩٩٨ باعت بضاعة بمبلغ ١٠٠٠ جنيه نقداً إلى أحد التجار.
 - في ٢/٣/١٩٩٨ إشتريت ورق وأكياس وعبوات كرتون فارغة لزود التعبئة والتغليف واللف بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه على الحساب من شركة "الورق الأفنيه"
 - في ٣/٣/١٩٩٨ باعت بضاعة بمبلغ ٣٥٠٠ جنيه إلى "منصور محمددين" تاجر الجملة دفع من ثనها نقداً ٢٠٠٠ جنيه والباقي على الحساب.
 - في ٤/٣/١٩٩٨ قامت بتحصيل مستحقات لها لدى الغير بلفت ١١٠٠ جنيه.
 - في ٦/٣/١٩٩٨ قامت بتجديد تأثيث مكتب الإدارة بشراء ميزم ذلك من محلات "الصفا للمفروشات" بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه دفعت منه ١٦٠٠ نقد وانبقي على الحساب.
 - في ٧/٣/١٩٩٨ دفعت مبلغ ٣٠٠ جنيه أجوراً للعمال عن عمل الأسبوع الأول من مارس.
 - في ٩/٣/١٩٩٨ دفع "منصور محمددين" مبلغ ٢٠٠٠ جنيه نقداً للمنشأة سداداً لما عليه والباقي مقدم ثمن بضاعة جديدة قيمتها ٢٥٠٠ جنيه على أن يسدد بقيمة الثمن فيما بعد.
 - في ١٠/٣/١٩٩٨ قام "منصور محمددين" برد جزء من البضاعة التجديدة قيمة ٥٠٠ جنيه للمنشأة لأنها غير مطابقة للمواصفات دون أن يسترد منه من الثمن.
 - في ١٥/٣/١٩٩٨ سددت المنشأة مافقاً ندمتها لشركة "ركنا" وقدره ٢٥٠٠ جنيه وذلك من حسابها الجاري بالبنك بالشيك رقم ١١٩٥٩٣ ح ٣
- المطلوب:** إجراء قيود هذه العمليات ب يومية المنشأة.

تمرين رقم (٤):

- في أول يناير ١٩٩٨ قرر "حسن الشبراوى" الإشتغال بأعانت الزراعية لحسلبه وبدأ مشروعه الزراعي برأس المال نقداً قدره ٥٠٠ ألف جنيه أودع في صندوق المزرعة ١٠٠ ألف جنيه والباقي صالح للحساب بالبنك.

١٠٠ وفي ٢ يناير قام بشراء أرض زراعية قيمتها ١٨ ألف جنيه، بالإضافة إلى الأرض إلى ورثها، ودفع الثمن نقداً.

١٠٠ وفي ٤ يناير دفع نقداً ١٥٠٠ جنيه قيمة أثاث لمكتبه الذي يدير منه مزرعته.

١٠٠ وفي ٦ يناير اشتري على الحساب آلات زراعية قيمتها ٣٦ ألف جنيه من شركة المحاريث والهندسة بفاتورة رقم ٥٥٤٤.

١٠٠ وفي ٩ يناير ورد أقطاناً قيمتها ١٠ آلاف جنيه للجمعية التعاونية الزراعية دون قبض الثمن وذلك بالمستند رقم ٩٠٧.

١٠٠ وفي ١٠ يناير باع حيوانات لحم قيمتها ١٢ ألف جنيه إلى "صبرى محمدبن" تاجر الجملة وقبض الثمن نقداً.

١٠٠ وفي ١٢ يناير قام بسداد مبلغ ٢٥ ألف جنيه مما عليه لشركة المحاريث والهندسة.

١٠٠ وفي ١٥ يناير اشتري ٥٠ سند من سندات الشركة المتحدة للأعلاف ، القيمة الإسمية للسند ٤٠ جنيه وبفائدة ١٠٪٠ علماً بأن القيمة السوقية للسند وصلت إلى ٤٢ جنيه وقت الشراء.

١٠٠ وفي ٢٠ يناير سحب "حسن الشبراوى" مبلغ ٢٥٠ جنيه من صندوق مزرعته لمصروفاته الشخصية.

١٠٠ وفي ٢٢ يناير اشتري أبقار فريزيان قيمتها ٣٥ ألف جنيه عن طريق مكتب "العشري" للتصدير والإستيراد، يسدد من ثمنها نقداً ١٧ ألف جنيه والباقي يسدد بعد شهرين من تاريخه.

١٠٠ وفي ٢٥ يناير قبض ٥٠٠ جنيه من الجمعية التعاونية الزراعية كدفعة على الحساب مما في ذمتها لمزرعته.

١٠٠ وفي ٢٦ يناير باع محاصيل فاكهة قيمتها ١٨ ألف جنيه إلى شركة تسويق المحاصيل الزراعية قبض من ثمنها ٣٠٠٠ جنيه والباقي على الحساب.

١٠٠ وفي ٢٨ يناير قبض قيمة الفوائد المستحقة عن سندات "الشركة المتحدة للأعلاف".

١٠٠ وفي ٣١ يناير دفع المصروفات التالية عن العشرة أيام الأولى من يناير: ٧٥ جنيه مرتبات، ٤٠٠ جنيه أجور عمال، ٨٤ جنيه إيجار.

المطلوب: (١) إجراء قيود هذه العمليات ب يومية مزرعة "حسن الشبراوى"

(٢) ترحيل هذه العمليات إلى حساباتها بدفتر الأستاذ.

تمرين رقم (٥):

فيما يلى العمليات التى قامت بها مزرعة 'عادل زيدان' خلال شهر ابريل من عام

. ١٩٩٧.

- ١٠ في ١ ابريل شراء تقاوى نقداً بمبلغ ٦٥٠ جنيه من شركة نصفا لمستلزمات الإنتاج.
- ٢٠ في ٢ ابريل الحصول على قرض من بنك القرية قيمته ١٢٥٠ جنيه.
- ٣٠ في ٣ ابريل شراء مفروشات لزوم مكتب الإدارة بمبلغ ٤٠٠ جنيه نقداً.
- ٤٠ في ٤ ابريل بيع بضاعة قيمتها ٣٥٠٠ جنيه إلى 'متولى سطحى' دفع من ثمنها نقداً ٢٠٠٠ جنيه والباقي على الحساب.
- ٥٠ في ٥ ابريل إيداع مبلغ ١٥ ألف جنيه بالحساب الجارى ببنك مصر فرع أبو حمص.
- ٦٠ في ٦ ابريل شراء أسمدة بمبلغ ٩٠٠ جنيه من شركة البحيرة لمستلزمات الإنتاج دفع ثمنها ٦٠٠ جنيه نقداً والباقي على حساب.
- ٧٠ في ٨ ابريل بيع بضاعة قيمتها ٨٠٠٠ جنيه نقداً إلى التاجر 'سيد الفولي' .
- ٨٠ في ٩ ابريل تحصيل مستحقات لدى الغير بلفت ٧٠٠٠ جنيه.
- ٩٠ في ١١ ابريل دفعت المزرعة المصاروفات التالية عن عشرة أيام الأولى من ابريل ٦٠٠ جنيه أجور عمال، ٥٠٠ جنيه مرتبات، ٩٥ جنيه نشرىت.
- ١٠٠ في ١٣ ابريل سدد 'متولى سطحى' ماع عليه للمزرعة.
- ١١٠ في ١٤ ابريل باع المزرعة بضاعة قيمتها ٣٠٠٠ جنيه نقداً إلى 'متولى سطحى' .
- ١٢٠ في ١٥ ابريل قام 'متولى سطحى' برد جزء من البضاعة التي اشتراها بالأمس قيمته ١٠٠٠ جنيه ولم يسترد الثمن وتحرر له إيصال بالمبلغ.
- ١٣٠ في ١٨ ابريل انتهت بعض الأعمال الإنسانية بالمزرعة والتي تكفلت مبلغ ٦٠٠٠ جنيه تم سدادها من الحساب الجارى بالبنك بالشيك رقم ٦٦٦٦٢٧٠ لصالح مكتب 'عبد التواب محروس' للمقاولات.

المطلوب: (١) إجراء قيود هذه العمليات ببومية مزرعة 'عادل زيدان'

(٢) ترحيل هذه العمليات إلى حساباتها بدقتر الأستاذ.

تمرين رقم (٦) :

فى أول يناير ١٩٩٨ قرر "محمد إلهامي" الإشتغال بالأعمال الزراعية لحسابه وبدأ مشروعه برأس مال قدره ٧٠٠ ألف جنيه أودع منها ٤٠٠ ألف جنيه بصناديق المزرعة والباقي حسابه الجارى بالبنك .

١٠ وفي ٢ يناير قام بشراء ١٥ فدان أرض زراعية سعر الفدان ١٨٠٠٠ جنيه وسدّد الثمن نقداً.

٨٨--

١٠ وفي ٣ يناير قام بشراء ٢٠ رأساً من ماشية التربية بسعر الرأس ٨٠٠ جنيه ودفع الثمن نقداً. كما اشتري فى نفس اليوم على الحساب من "عبد الحميد فرج" تاجر الجملة ٨ رؤوس من ماشية العمل بسعر ١١٠٠ جنيه للرأس.

١٠ وفي ٦ يناير اشتري نقداً آلة حرش من "شركة الدلتا للآلات الزراعية" بمبلغ ٧٥٠٠ جنيه.

١٠ وفي ٨ يناير قام بشراء علف للماشية على الحساب من "شركة النيل للأعلاف" بمبلغ ٩٠٠ جنيه.

١٠ وفي ١٠ يناير بدأ في القيام ببعض الأعمال الإنسانية البسيطة بالمزرعة وإشتري مستلزمات هذه العمل بمبلغ ١٠٠٠ جنيه من مؤسسة "صبرى فراج التجارية" ودفع من الثمن ٧٠٠ جنيه نقداً والباقي على الحساب.

١٠ وفي ١٢ يناير قام بشراء أسمدة كيماوية بمبلغ ١٢٠٠ جنيه ودفع الثمن نقداً.

١٠ وفي ١٤ يناير قام ببيع ٣ رؤوس من ماشية العمل التي لديه لزيادتها عن حاجة المزرعة بسعر الرأس ٩٥٠ جنيه إلى المزارع "سعد فتح الله" قبض من ثمنها ١٥٠٠ جنيه نقداً والباقي يسدّد بعد شهرين من تاريخه.

١٠ في ١٦ يناير دفع أجوراً للعمال الذين قاموا بأعمال الإنشاءات بلغت ٥٠٠ جنيه كما دفع مصروفات نثرية بلغت ١٣٠ جنيه.

١٠ في ١٨ يناير دفع مبلغ ٥٠٠٠ جنيه إلى "عبد الحميد فرج" سداداً لجزء ما عليه.

المطلوب: (١) إثبات هذه العمليات بيومية "محمد إلهامي".

(٢) ترحيل هذه العمليات إلى حساباتها بفتر الأستاذ.

(٣) استخراج ميزان المراجعة بالأرصدة.

تمرين رقم (٧):

في ١/٦/١٩٩٨ بدأ 'صباحى سالم' مشروعه الزراعى بالأموال التالية:

	جنيه
أرض ومبانى	٢٠٠٠٠
آلات ومكائنات	٦٠٠٠
جرارات	٥٠٠٠
سيارات	٥٥٠٠
ماشية تربية	٢٠٠٠
خيول	٩٠٠
محاصيل بالمخازن	٨٠٠
أسدة بالمخازن	٤٠٠
نقدية بالصندوق	١٠٠٠
نقدية بالبنك (حساب جارى بينك مصر فرع المنصورة)	٣٥٠٠

وفى الأيام التالية من شهر يونيو ١٩٩٨ قام المشروع بالعمليات التالية:

١- فى ٦/٢ شراء علف للماشية بمبلغ ١٢٠٠ نقداً.

٢- فى ٦/٣ بيع محاصيل من المخازن بمبلغ ٣٥٠٠ جنيه ذ.

٣- فى ٦/٤ القيام ببعض أعمال الصيانة والإنشاءات الخفيفة بقتضت شراء مستلزمات بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه نقداً ودفع أجور ومستهلكة لعمال ١٥٠ جنيه.

٤- فى ٦/٦ شراء تقواى بمبلغ ٤٠٠ جنيه نقداً.

٥- فى ٦/٨ بيع محاصيل من المخازن بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه إلى 'عادل محفوظ' التجار دفع من ثمنها نقداً ٢٠٠٠ جنيه والباقي على الحساب.

٦- فى ٦/١٠ شراء ماشية تربية بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه وخيول بمبلغ ٣٤٠٠ جنيه وسداد أثمانها بشيك على الحساب الجارى بينك مصر فرع المنصورة.

٧- فى ٦/١١ دفع أجور لعمال المزرعة عن العشرة أيام الأولى من يونيو بلغت ٥٥٠ جنيه ومصروفات نثرية وعمولات ١٢٠ جنيه.

٨- فى ٦/١٢ سحب 'صباحى سالم' مبلغ ٢٥٠ جنيه من صندوق مزرعته لمصروفاته الشخصية.

المطلوب : (١) إجراء قيود هذه العمليات ببومية مزرعة "صباحي سالم"

(٢) ترحيل هذه العمليات وحساباتها بدفتر الأستاذ

(٣) استخراج ميزان المراجعة بالمجاميع.

تمرين رقم (٨):

ظهرت بالصفحة رقم ١٤ ببومية إحدى المنشآت الزراعية البيانات التالية:

منه	له	البيان	رقم القيد	صفحة الأستاذ	التاريخ
		من منكورون:			
٥٠٠٠٠		ج/ الأراضي الزراعية	١		١٩٩٧/٤/٢
١٩٠٠٠		ج/ الآلات والعدد	٢		
٦٠٠		ج/ المحاصيل بالمخازن	٣		
٤٥٠٠		ج/ الماشي	٤		
٨٠٠		ج/ الصندوق	٥		
١٥٠٠٠		ج/ الحساب للجارى بالبنك	٦		
١٠٢٥٠٠	١٠٢٥٠٠	إلى ج/ رأس المال	٧		
		إثبات قيمة الأصول ورأس المال			
		المل			
		من منكورون:	٢		
٢٠٠		ج/ الصندوق	٥		١٩٩٧/٤/٥
١٥٠٠		ج/ مذكور عبد الصمد	٨		
٤٥٠٠		إلى ج/ المحاصيل بالمخازن	٣		
		قيمة مبيعاتنا من المحاصيل			
		إلى مذكور عبد الصمد دفع			
		ثمنها نقداً ٢٠٠٠ جنيه			
		والباقي على الحساب.			

١٩٩٧/٤/٨	٥	٣	من ح/ الصندوق إلى ح/ الماشي قيمة مبيعاتنا نقداً لجزء من رؤوس الماشية	١٥٠٠	١٥٠٠
١٩٩٧/٤/١٠	٩	٤	من ح/ المسحوبات إلى ح/ الصندوق مسحوباتنا الشخصية من صندوق المزرعة	٣٠٠	٣٠٠
	٥		بعدة	١٠٧٨٠٠	١٠٧٨٠٠

المطلوب: إستخراج ميزان المراجعة بالمجاميع والأرصدة معاً.

• تمرين رقم (٩):

فى ديسمبر ١٩٩٧ ورث المهندس الزراعى "متولى فرحات" مزرعة قائمة ، وقرر التفرغ لها وممارسة النشاط الزراعى . وفي ٤/١٩٩٨ أودع صندوق المزرعة مبلغ ١٢٠ ألف جنيه رأس المال نقداً للمشروع. وقد قام المشروع بالعمليات التالية خلال شهر يناير ١٩٩٨ .

- فى ١٥/١٩٩٨ شراء حيوانات مزرعية بمبلغ ١٥ ألف جنيه نقداً.
- فى ٦/١٩٩٨ عمل قرض من بنك القرية قيمته ٢٠ ألف جنيه وفتح حساباً بقيمة هذا القرض باسم المشروع بنفس البنك.
- فى ٨/١٩٩٨ شراء آلات زراعية جديدة من "شركة المحاريث والهندسة" بمبلغ ٥٥ ألف جنيه نفع من ثمنها نقداً بمبلغ ٢٠ ألف جنيه والباقي بشيك على الحساب الجارى بالبنك يستحق الدفع فى ٢١/١٩٩٨.

- فى ١١/١/١٩٩٨ شراء أرض ومبانى مجاورة بمبلغ ٣٥ ألف جنيه من "صبرى محمدبن" دفع من ثنها نقداً ١٢ ألف جنيه وشيك بمبلغ ٨٠٠٠ جنيه على الحساب الجارى بالبنك، والباقي يسدد خلال شهر أغسطمن من نفس العام.
- فى ١٣/١/١٩٩٨ باع ألبان بمبلغ ٨٥٠ جنيه إلى التاجر "خازى حسين"
- فى ١٤/١/١٩٩٨ شراء أعلاف من "شركة الدلتا للتجارة" بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه دفع من ثنها نقداً ١٨٠٠ جنيه والباقي على الحساب.
- فى ١٥/١/١٩٩٨ باع ألبان بمبلغ ١٤٠٠ جنيه إلى التاجر "حسن دسوقي" دفع من ثنها نقداً ١٠٠٠ جنيه والباقي على الحساب.
- فى ١٦/١/١٩٩٨ دفع المشروع المصاروفات التالية عن الأسبوعين الأول والثانى من يناير: أجور عمال ١٠١٠ جنيه نثريات ١٧٠ جنيه.
المطلوب: (١) إثبات هذه العمليات بيومية المشروع.
(٢) استخراج ميزان المراجعة بالأرصدة.

تمرين رقم (١٠):

ظهرت بالصفحة رقم ١٥ يومية إحدى المنشآت الزراعية البيانات التالية:

التاريخ	صفحة الأستاذ	رقم القيد	البيان	له	منه
١٩٩٧/٤/١٣	٥	٥	ما قبله من ح/ الصندوق إلى ح/ مذكور عبد الصمد قبض مالنا نقداً في نمة "مذكور عبد الصمد"	١٠٧٨٠٠	١٠٧٨٠٠
١٩٩٧/٤/١٤	٤	٦	من ح/ الماشي إلى مذكورين: ح/ الصندوق ح/ الحساب الجاري بالبنك قيمة مشترواتنا من الماشية سدد من ثمنها ٢٠٠٠ جنيه من الصندوق والباقي من حسابنا الجاري بالشيك رقم ...	٦٠٠٠	
١٩٩٧/٤/١٥	٥	٧	من ح/ الصندوق إلى ح/ المحاصيل بالمخازن قيمة مبيعاتنا نقداً إلى "مذكور عبد الصمد"	٤٠٠٠	
١٩٩٧/٤/١٦	١٠	٨	من ح/ الأعلاف إلى ح/ الصندوق قيمة مشترواتنا من الأعلاف نقداً من شركة البحيرة	٩٠٠	

١٩٩٧/٤/١٨	١١	٩	من ح/ أعمال الصيانة إلى ح/ الصندوق مادفعناه نقداً إلى المقاول "أحمد عمار" نظير مانفذه من أعمال الصيانة بمزرعتنا.	٤٠٠	٤٠٠
				١١٨٦٠٠	١١٨٦٠٠
				<hr/>	<hr/>

المطلوب: تصوير كل من ميزان المراجعة بالأرصدة.

تمرين رقم (١١):

في إبريل ١٩٩٨ قرر 'عادل ناجي' ممارسة النشاط الزراعي وبدأ بالأصول

والخصوم التالية:

جنيه	جنيه
١٠٠٠ خيول	١٦٠٠٠ أرض زراعية
٣٠٠٠ زراعات قائمة	٩٨٠٠٠ مبانى المزرعة وتشمل
٩٠٠٠ محاصيل بالمخازن	١٥٠٠٠ ألف مخزن أسمدة
٣٥٠٠ علف بالمخازن	١٥٠٠٠ ألف مخزن أعلاف
٢٠٠٠ أوراق قبض	٨٠٠٠ ألف مخزن مواد الوقود
٤٥٠٠٠ نقدية بالبنك (صب جرى به مصر فرع التصوير)	٢٥٠٠٠ ألف مخازن للمحاصيل
٤٥٠٠٠ نقدية بالصندوق	١٠٠٠ ألف مخزن التقاوى
٤٠٠٠ أوراق دفع	٢٥٠٠٠ ألف مبنى الإدارة
٣٢٠٠ قرض بنك القرية	٤٠٠٠٠ آلات وماكينات
	٤٥٠٠٠ جرارات
	٥٥٠٠٠ سيارات
	٣٥٠٠٠ ماشية ألبان

- في ١٠/٤/١٩٩٨ باع ألبان بـ ٨٠ جنيه نقداً إلى 'صالح سلامة' التاجر.

- في ١٩٩٨/٤/١١ باع محاصيل من المخازن بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه إلى متولى حسين تاجر الجملة دفع من ثمنها ٢٠٠٠ جنيه نقداً والباقي على الحساب.
- في ١٩٩٨/٤/١٢ إشتري مواد وقود بمبلغ ٤٠٠ جنيه نقداً.
- في ١٩٩٨/٤/١٣ باع ألبان إلى محلات الفتح لمنتجات الألبان بمبلغ ٣٥٠٠ جنيه دفع من ثمنها ٢٠٠٠ جنيه نقداً والباقي على الحساب.
- في ١٩٩٨/٤/١٤ إشتري أسمدة بمبلغ ١٨٠٠ جنيه نقداً من شركة الدلتا لمستلزمات الإنتاج تسلم محل البائع.
- في ١٩٩٨/٤/١٥ سحب "عادل ناجي" بمبلغ ٦٥٠ جنيه من صندوق المزرعة لمصروفاته الشخصية .
- في ١٩٩٨/٤/١٦ دفع نقداً مصروفات عن الأسبوعين الأول والثاني من إبريل تمثلت في : ١٣٠٠ جنيه أجور العمال والحرف، ٩٠ جنيه إيجار . ١٢٠ جنيه تشريات .
- في ١٩٩٨/٤/١٧ باع محاصيل من المخازن بمبلغ ٤٥٠٠ جنيه إلى "صالح موسى" دفع من ثمنها نقداً ٣٠٠٠ جنيه والباقي على الحساب.
- في ١٩٩٨/٤/١٨ رد "صالح مرسى" إلى المزرعة جزء من المحاصيل المباعة له بالأمس قيمتها ١٠٠٠ جنيه ولم يسترد ثمنها وتحرر له الإيصال لللازم.
- في ١٩٩٨/٤/١٩ تم التعاقد مع المقاول "سيد منصور" على القيام ببعض أعمال الصيانة والترميمات لمباني المزرعة وبعض الأعمال الإنسانية بسيطة نظير مبلغ ٨٠٠ جنيه، وتحرر له شيك بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه على الحساب انجارى بالبنك والباقي بعد إنتهاء الأعمال.
- في ١٩٩٨/٤/٢٠ قام "متولى حسين" تاجر الجملة بسداد ماعليه تمزرة، كما تسلم محاصيل من المخازن قيمتها ١٥٠٠ جنيه ودفع ثمنها نقداً.
- في ١٩٩٨/٤/٢٢ إشتراطت المزرعة ماشية تربية بمبلغ ١٥ ألف جنيه من "حسن سعودى" تاجر المواشى دفع من ثمنها نقداً ٨٠٠٠ جنيه وتحرر شيك بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه على الحساب انجارى بالبنك وباقى الثمن على الحساب.
- في ١٩٩٨/٤/٢٣ باعت المزرعة ألبان بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه إلى محلات الفتح لمنتجات الألبان دفع من ثمنها نقداً ٣٥٠٠ جنيه والباقي على الحساب.

- في ٢٤/٤/١٩٩٨ إثبترت المزرعة علف للمواشى بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه نقداً من شركة "الدلتا لمستلزمات الإنتاج".

- في ٢٦/٤/١٩٩٨ سدّت محلات "الفتح لمنتجات الألبان" ماعليها للمزرعة.
المطلوب: (١) قيد العمليات السابقة بيومية مزرعة "عادل ناجي"
(٢) إستخراج ميزان المراجعة بالمجاميع والأرصدة معاً.

تمرين رقم (١٢):

ظهرت بالصفحة رقم ٢٧ بيومية إحدى المنشآت القيد التالية:

التاريخ	صفحة الأستاذ	رقم القيد	البيان	له	منه
١٩٩٧/٩/١٦			ما قبله من ح/ الصندوق إلى ح/ البضاعة قيمة مبيعاتنا نقداً إلى طاهر صبحى	١٧٤٥٠	١٧٤٥٠
	١	٧	من ح/ الصندوق		١٥٠٠
	٣		إلى ح/ البضاعة	١٥٠٠	
			قيمة مبيعاتنا نقداً إلى طاهر صبحى		
١٩٩٧/٩/١٧	١	٨	من ح/ الصندوق		١٠٠٠
	٦		إلى ح/ بنك القرية	١٠٠٠	
			قيمة القرض الذى حصلنا عليه من بنك القرية		
١٩٩٧/٩/١٨	٧	٩	من ح/ الصيانة والتركيبات		٨٠٠
	١		إلى ح/ الصندوق	٨٠٠	
			قيمة الصيانة والتركيبات التي دفعنا نقداً للمقاول عبد التواب		

١٩٩٧/٩/٢٠	٤	١٠	من ح/ الشركة المتحدة للأعلاف إلى مذكورين:	٤٠٠٠
	٦		ح/ الصندوق	٤٠٠٠
	٢		جـ/ البنك -	٤٠٠٠
			سداد ما علينا للشركة المذكورة من الصندوق والباقي بشيك رقم ... على حسابنا الجاري بالبنك	
١٩٩٧/٩/٢٢	٦		من مدررين	
	١		ح/ الصندوق	١٢٠٠
	٨		ح/ طاهر صبحى	١٨٣٠
	٣		إلى ح/ البضاعة	٣٠٠٠
			قيمة مبيعاتنا إلى طاهر صبحى ودفع نقداً ١٢٠٠ جنيه والباقي على الحساب.	
			_____	_____
			_____	٢٧٧٥٠
			_____	_____

المطلوب: استخراج كل من ميزان المراجعة بالمجاميع وميزان المراجعة بالأرصدة.

تمرين رقم (١٢) :

استخرجت البيانات التالية من دفاتر إحدى المنشآت الزراعية عن السنة المنتهية

في ٣١ ديسمبر ١٩٩٧

المبلغ بالجنيه	البيان
١٣٠٠٠	أطيان زراعية
٤٥٠٠	آلات زراعية
٢٠٠٠	مباني المخازن بائزرة

محاصيل بالمخازن أول المدة	٨٠٠	ج
مشتريات بذور	٢٨٠٠	ج
مشتريات سماد	٣٥٠٠	ج
مهابا موظفين	٦٠٠	ج
ضربية أطيان	١٥٠٠	
مصروفات رى وحفر	٢٨٠٠	
مصروفات جمع ودراس	٢٠٠٠	
أجور عمال زراعيين	١٠٠٠	
أوراق قبض	٣٦٠٠	
مبيعات أسمدة	٨٠٠	
أرباح أوراق مالية	٨٥٠	
مواشي ودواجن	٢٨٠٠	
غيرات المواشي والدواجن	٧٥٠٠	
مبيعات المحاصيل الزراعية	٢٥٠٠	
مصروفات متنوعة	٣٠٠٠	
مصروفات متنوعة آخر المدة.	١٤٠٠	
رأس المال.	؟	

المطلوب : توضيح خطوات تصوير ميزان المراجعة.

تمرين رقم (١٤) :

استخدم بيانات وأرقام المثال رقم (١) فيما يلى:

- أ - ترحيل العمليات التي قامت بها مزرعة "متولى حسين" خلال شهر يناير ١٩٩٧ إلى حساباتها بدقتر الأستاذ، ثم ترصيد هذه الحسابات وإعادة فتحها.
- ب - استخراج ميزان المراجعة بالمجاميع لمزرعة "متولى حسين".

تمرين رقم (١٥) :

استخدم الأرقام والبيانات الواردة بالمثال رقم (٢) في استخراج ميزان المراجعة بالمجاميع والأرصدة معاً لمنشأة "على مصطفى".

الفصل الخامس: جرد المزرعة

يقوم المزارع في نهاية السنة الزراعية باستخراج أرصدة حساباته وتسويتها ثم يقدر قيم ممتلكاته ليعرف مركزه المالي. ويشمل الجرد عملية الإحصاء أي الحصر والتقدير لكل ممتلكاته المزارع وماليه في ذمة الغير وما عليه لسيمه أي حصر الأصول والخصوم في آخر المدة المراد عمل الحسابات الختامية عنها. حيث أن إمساك الدفاتر لا يتحقق هدف المزارع إلا إذا تحقق من خلاله تبيان نتيجة العمل ومعرفة الربح أو الخسارة وبيان المركز المالي للمشروع الزراعي أي المزرعة في نهاية سنة زراعية أو المدة المالية. وبعد استخراج ميزان المراجعة لحساباته يقوم بعملية الجرد وتحصيرات والتسويات الجردية وعمل الحسابات الختامية وتصوير الميزانية العمومية. وتجرد من الوجهة المحاسبية هو عملية ختامية يقصد بها استخراج القيمة الحالية الحقيقة لرصيد كل حساب ظاهر في دفتر الأستاذ.

جرد الأصول المزرعية:

(١) جرد النقدية بالصندوق : Cash in Hand

يعتبر جرد الصندوق أو الخزينة أول ماتجريه المزرعة عادة في نهاية السنة المالية. ويتم حصر ما في الخزينة من نقود. والنقود قد تكون ورقية أو معدنية. ثم يطابق رصيد حساب الصندوق مع مجموع قائمة جرد النقدية. ويستدل من تطابق رصيد حساب الصندوق مع ما يوجد في الخزينة من نقود على صحة القيود. ويكتب مبلغ النقود الموجودة في جانب الأصول من قائمة الجرد كما يظهر في نفس هذا الجانب من الميزانية العمومية. وإذا وجد اختلاف في راجع حساب الصندوق بدقة فقد تكون به أخطاء تصحيح وإذا لم يظهر يكون الصراف ملزاً بدفعه أو يحمل به حساب الأرباح والخسائر فإذا كان العجز ١٠٠٠

حيثه مثلاً وتحمل بها الصراف كان القيد:

1000 من ح / الصراف]

1000 إلى ح / الصندوق]

أما إذا تحمله ح / الأرباح والخسائر كان القيد

١٠٠ من ح/ الأرباح والخسائر

١٠٠ إلى ح/ الصندوق

أما إذا كان هناك زيادة في النقدية بمبلغ ١٠٠ جنيه ولم يعرف السبب فتح ح/ معلم بهذا المبلغ ويكون القيد:

١٠٠ من ح/ الصندوق

١٠٠ إلى ح/ معلم

(٢) جرد النقدية في البنك :Cash at Bank

عندما يصل كشف تحساب الجاري من البنك إلى المزرعة تتم مطابقته على الرصيد الظاهر للبنك بالدفاتر فإذا وجدت بعض الفروق وجب تسويتها فلو وجد المزارع مثلًا أن هناك فوائد مستحقة عليه للبنك فإنه يقوم بعمل قيد التسوية بذلك، فإذا كانت الفوائد

٥٠٠ جنيه مثلًا كان قيد التسوية:

٥٠٠ من ح/ الفولاذ

٥٠٠ إلى ح/ البنك

قيمة الفوائد المستحقة علينا للبنك

وإذا كانت الفوائد المستحقة على البنك كان القيد:

٥٠٠ من ح/ البنك

٥٠٠ إلى ح/ الفوائد

قيمة الفوائد المستحقة لنا على البنك

وإذا كانت هناك مصاريف ونحوها مستحقة للبنك تثبت بقيد الجرد بافتراض أنها تبلغ

١٥٠ جنيه.

١٥٠ من ح/ المصارييف العمومية

١٥٠ إلى ح/ البنك

(٣) جرد الأوراق المالية المستمرة : *Securities*

الأوراق المالية هي أكثر ما يتم بـاستشار الأموال الزائدة عن الحاجة فيه كشكل من أشكال تنويع الإستثمارات بعيداً عن العمل الأصلي للمزارع لتنقيل عنصر المخاطرة. وتشمل الأوراق المالية الأسهم والسنادات. والسهم *Share* هو جزء من رأس مال شركة مساهمة. أما السند *Debenture* فهو جزء من قرض تحتاج إليه شركة مساهمة أو هيئة حكومية وهذه الأوراق المالية سوق منظمة يتم فيها التعامل بها وتشير أسعارها وتعرف تلك السوق باسم "بورصة الأوراق المالية" *Stock Exchange* ويسمى صاحب السهم في الشركة المساهمة شريكاً أو مساهمأً أما صاحب السند فهو دائن للشركة. ويأخذ المساهم شهادة عن سهمه يرفق بها عدد معين من الكوبونات ويكون شهادة السهم نصيبيه من أرباح الشركة المشتركة فيها عند تقديم الكوبون الذي ينزعه من شهادة السهم وقت توزيع الأرباح. أما صاحب السند فهو دائن يحصل على إثباتاً لحقه سنداً يرفق به عدد من الكوبونات يخول الواحد منها لصاحبها الحق في الحصول على فائدة عن سنه في موعد معين.

وعند فتح حساب في دفتر الأستاذ للأوراق المالية المستمرة يكون هذا الحساب مدينأً بقيمتها مقدرة بسعر الشراء وببقى كذلك حتى تباع فيوضع ثمن البيع في الجانب الدائن (له) وبهذا تعرف المكسب أو الخسارة من الرصيد الذي ينتمي إلى ح/ الأرباح والخسائر في آخر السنة. وعند تغير قيمة الأوراق المالية في نهاية السنة قد يكون سعرها في السوق أكبر من ثمن شرائها أو العكس وقد تكون هناك كوبونات حصلت قيمتها وأخرى لم يتم تحصيلها. فإذا قدرت قيم الأوراق المالية بسعر السوق وكان هذا السعر أعلى من سعر الشراء تنشأ في هذه الحالة أرباح صورية لاتثبت في الدفاتر لذلك تحسب قيمة هذه الأوراق بسعر السوق أو سعر الشراء أيهما أقل لتفادي الأرباح الصورية. وإذا كان سعر السوق أقل من سعر الشراء تنشأ خسارة يتم الاحتياط لها بعمل إحتياطي يؤخذ من ح/ الأرباح والخسائر. فإذا كانت قيمة الأوراق المالية ٥٠ ألف جنيه وقت الشراء وأن ثمنها الحالى في السوق يبلغ ٤٥؛ ألف فإنه يعمل إحتياطي بالفرق بالقيمة:

٥٠٠٠ من ح/ الأرباح والخسائر

٥٠٠ إلى ح/ إحتياطي خسارة الأوراق المالية

وبخصوص الكوبونات الخاصة بهذه الأوراق والمحصلة فتتغير بخلاف صافي وتعتبر على التحو التالي:

١٥٠٠ من ح/ الصندوق

١٥٠٠ إلى ح/ الأرباح والخسائر

قيمة كوبونات أسهم شركة

وأنكوبونات التي لم تصرف قيمتها حتى موعد الجرد فيوضع لها القيد:

٢٥٠ من ح/ كوبونات تحت التحصيل

٢٥٠ إلى ح/ الأرباح والخسائر

(٤) جرد أوراق القبض: Bills Receivable :

١. تعد أوراق القبض قيمة معينة للنقد مستحقة الدفع في موعد قريب في المستقبل وهي عبارة عن ديون للمزرعة لدى الغير وتختلف عن النعم بأنها ديون مثبتة بمستندات هي الكمباليات والسنادات الإنذارية وعند جرد أوراق القبض يراعى المشكوك في تحصيلها والمتوقع خصمها لتعجيل الدفع والإحتياط لكل هذا. والقيمة الحالية لورقة القبض هي القيمة المتحصل عليها عند خصمها ويسمى الفرق بين القيمة الإسمية والحالية لورقة القبض بالإجيو Agio ويقيد هذا الفرق كخسارة محتلة الواقع لإحتفال إضطرار المزارع خصم هذه الأوراق كلها أو بعضها قبل موعد إستحقاقها ويتم تكوين إحتياطي يعرف بإحتياطي الإجيو أي إحتياطي خصم أي قطع أوراق القبض.

وعند إنشاء هذا الإحتياطي يتم من خلال القيد:

١٠٠ من ح/ الأرباح والخسائر

١٠٠ إلى ح/ إحتياطي الإجيو

الفرق بين قيمتي أوراق القبض الإسمية والحالية

ويكون رصيد هذا الإحتياطي دائنا ويظهر ضمن خصوم الميزانية وقد يظهر مطروحاً من أوراق القبض بجانب الأصول في الميزانية.

(٥) جرد الذمم (المدينون) :Debtors

عند الجرد في نهاية السنة المالية يقوم المزارع بحصر مدينته ثم يقوم بمعطابتهم بماليه في ذمتهم، والنسم أو الديون تقسم إلى ثلاثة أقسام هي : (أ) ديون جيدة Good Debts وهي الديون المؤكدة سدادها ، (ب) ديون مشكوك فيها Doubtfull Debts و هي المحتمل أن لا يتم تحصيلها كلها أو بعضها، (ج) ديون معنومة Bad Debts وهي الديون التي لا مل في تحصيلها.

والديون المعنومة هي الديون غير قابلة الإسترداد وهي تخصم من النسم لأنها خسارة. أما الديون المشكوك فيها فلاتخصم من النسم ويعلم لها احتياطي لأنها خسارة محتملة ويحمل به ح / الأرباح والخسائر بالقيد:
٥٠٠٠ من ح / الأرباح والخسائر
٥٠٠٠ إلى ح / احتياطي الديون المعنومة

(٦) جرد المهام المزرعية Farm Equipment's

تشمل المهام المزرعية الآلات Machinery والتي تستخدم في الخدمة والرى والمحصاد مثل آلات الحرث والرى والمحصاد والدراس والتذرية ونشر البذور والسماد وحش البرسيم وتجهيز علف الماشية وغيرها وكذلك الأدوات Tools مثل الفووس والشرافر والمقصات والمناجل والسيوف والمهام الأخرى كــ الموازين والغرابيل والمواسير والأخشاب والأسلاك والجبال والمعامير والزيوت والشحوم ومواد الوقود وغيرها. وتقدر قيمة الآلات عند الجرد بثمن شرائها مطروحاً منه نسبة الإستهلاك أو الاستفادة (راجع طرق الاستفادة في مقرر إدارة المزارع).

(٧) جرد الأثاث Office Equipment

يمثل الأثاث في المزرعة ما يوجد منها لإدارتها من مكاتب ومقاعد ومناضد ودواليب وأرفف وخزن ... إلخ ويكون حساب الأثاث مديناً بقيمة المشتري منه ويكون ح / الأرباح والخسائر مديناً بمصاريف الإصلاح والتجديد. ويكون حساب الأثاث دائناً بقيمة الإستهلاك السنوي ورصيده مدين يظهر في جانب الأصول بقائمة الجرد والميزانية العمومية.

(٨) جرد الأراضي الزراعية : Farm Lands

حساب الأرضي الزراعية من بين الحسابات التي يفتحها المزارع الذي يملك الأرض في ثقابته ويكون حساب الأرضي مدينًا بقيمتها عند الشراء مضافةً إليها مصاريف الشراء والعمارة ورسوم التسجيل والإصلاحات التي أدخلت عليها. ويكون حساب الأرضي دائناً بما يباع منها وبقيمتها عند الجرد وإن ظهر به ربح أو خسارة فينقل ما يظهر منها إلى حساب الأرباح والخسائر في آخر المدة الزراعية. وتقدر قيمة الأرضي بثمن الشراء إذا كانت مشتراه بعد إنشاء سجلات للمزرعة وبنفس السوق إذا كانت مشتراه قبل ذلك أو كانت موروثة. ويجب أن لا تدخل تقلبات أسعار الأرضي في حسابها حتى لا تنشأ أرباح أو خسائر صورية ذلك لأنها ليست معندة للبيع والأرضي لائئني في حد ذاتها بأرباح إلا عند بيعها.

(٩) جرد المباني المزرعية : Farm Buildings

يكون حساب المباني المزرعية مدينًا بالقيمة المقدرة لها أو ثمن الشراء ومصاريفه أو مصاريف تشييدها إذا لم تكن مشتراه أو موروثة والإصلاحات التي تحسنها تحسيناً دائمًا كمصاريف إنشاء طبقات أو أدوار جديدة ويكون ذلك الحساب دائناً بما يباع منها وبما يقدر لاستهلاكها وتقدر نسبة الاستهلاك عادة بحوالي ٦% وتقدر أعمار المبني عادة بحوالى ٥٠ سنة.

(١٠) جرد المحاصيل النباتية : Botanical Crops

يكون حساب المحصول مدينًا بقيمة الموجود منه في أول السنة الزراعية والمصروفات التي صرفت عليه ويكون دائناً بالمباع والمستهلك في المزرعة وبما يتبقى منه عند الجرد. وعند تقدير قيمة المحصول عند الجرد يميز بين المحصول المحضود والمحصول المنزوع. وتقدر قيمة المحصول المحضود بسعر التكاليف أو سعر السوق أيهما أقل أما المحصول المنزوع فيقدر بسعر التكاليف.

(١١) جرد التقاوى والأسمدة والعلف.

قد تكون التقاوى مشتراء أو منتجة في المزرعة، وإن كانت التقاوى مشتراء تقدر بسعر التقاوى في قيمتها بسعر الشراء أما التقاوى المنتجة في المزرعة فتقدر أيضًا بسعر التقاوى في السوق. أما الأسمدة فهي إما كيميائية أو بلدية. وتقدر قيمة الأسمدة الكيميائية بسعر الشراء أما الأسمدة البلدية يرى البعض أن تقدر بقيمة ما يماثلها من الأسمدة الكيميائية في التأثير والأعلاف قد تكون مشتراء أو منتجة في المزرعة وفي كل الحالتين تقدر قيمة العلف بسعر السوق.

(١٢) جرد حيوانات المزرعة :Farm Livestock

الماشية الدائمة هي التي يحتفظ بها المزارع بغرض الإنتاج والمساعدة عليه وهي تشمل ماشية العمل واللبن واللحم والربح الناشيء عنها ذئبها عن منتجاتها وليس منها نفسها وتقدر قيمة الماشية إما بسعر السوق كل سنة أو تقدر بقيمة ثباته.

جريدة خصوم المزرعة :Farm Liabilities

يطلق على مجموع أرصدة الحسابات الشخصية الدائنة عبارة المطلوبات أو الدائنين. هذا إذا كان الشراء الأجل بغير ضمان وكان يسيراً وقل معه عدد الدائنين أما لو كان كثيراً وزاد معه عدد الدائنين فتطلق المطلوبات على الحساب الاجتماعي الذي يجمع الدائنين في حساب واحد. وعند الجرد يراجع المزارع ما في نته للغير من الديون التي بغير ضمان على كشف الحساب التي يرسلها الدائتون لبيان ماقبلهم عنده. كما تمثل أوراق الدفع Bills Payable الديون التي في ذمة المزارع للغير بمقدار كمبيالات أو سندات. وتقدر عند الجرد بقيمتها الإسمية. كما أن القروض تقدر قيمتها تبعاً لكشف الحساب الذي يرسله البنك أو الفرد المقرض ويقارن بما هو معجل في الدفاتر.

:The Inventory Sheet قائمة الجرد

عندما يقوم المزارع بجراحته وأصوله وخصوصاته يعمل للموجود فيه من كل منها قائمة تفصيلية يتضح منها عدد الموجود وقيمه ويلخص تلك القوائم استعداده في قائمة واحدة هي قائمة الجرد وهذه تظهر في دفتر الجرد The Inventory Record. ويجب

التفرقة بين ميزان المراجعة وقائمة الجرد في أن ميزان المراجعة يتم إعداده قبل عمل قائمة الجرد والغرض منه إختبار صحة القيود بالطريقة المزدوجة أما قائمة الجرد فتعمل بعد عمل ميزان المراجعة والغرض منها حصر الموجودات والمطلوبات المختلفة، كما أن ميزان المراجعة تظهر به جميع الحسابات من شخصية وحقيقة ووهمية أما قائمة الجرد فلا تحتوى غير الحسابات الحقيقة والشخصية وتكون الأرباح والخسائر كامنة في الموجودات أى الأصول. وأخيراً فإن رأس المال في ميزان المراجعة هو المبلغ الذي بدأ به العمل في أول المدة الحالية أما في قائمة الجرد فرأس المال يكون مجملًا في رقم زائدة الموجودات عن المطلوبات أو زيادة المطلوبات عن الموجودات ويمثله مبلغه في نهاية المدة.

الفصل السادس: دراسة التقارير المحاسبية في شكل حسابات

حساب المتاجرة :The Trading Account.

وظيفة هذا الحساب هي تحديد "مجمل الربح" الذي تم تحقيقه خلال المدة التي يغطيها الحساب. ويقصد بمجمل الربح ذلك المبلغ الذي يزيد به الإيراد الناشئ عن المبيعات عن تكلفة البضاعة المباعة قبل أن يؤخذ في الحسبن جميع المصاروفات الإدارية والبيعية اللازمة لإدارة المشروع وتسويقه.

$$\therefore \text{مجمل الربح} = \text{إيراد المبيعات} - \text{تكلفة المبيعات}$$

، تكلفة المبيعات = ~~بضاعة أول المدة + المشتريات خلال سنة + المصاروفات المتعلقة بالمشتريات - بضاعة آخر المدة~~

وتظهر بضاعة أول المدة في الدفاتر كرصيد مدين في حساب "بضاعة، كذلك تظهر المشتريات كرصيد مدين في حساب المشتريات. وفي نهاية السنة المالية يقل هذان الحسابان بترحيل رصيدهما إلى حساب المتاجرة يجعل هذا حساب مديناً بالحسابين كالتالي:

من ح / المتاجرة
إلى مذكورين:
ح / بضاعة أول المدة
ح / المشتريات

ويترتب على هذا القيد أن يصبح حساب المتاجرة مديناً بـ تكفة جميع البضائع التي تم استلامها خلال السنة المالية. فإذا لم تكن هناك بضاعة باقية في نهاية السنة المالية فإنه يكفي لتحديد مجمل الربح أن يجعل حساب المتاجرة دائناً بـ ~~مبيعات~~.

أما إذا تبقى جزء من البضاعة بدون بيع فأننا نستبعد من حساب المتاجرة قيمة البضاعة الباقية بدون بيع (بضاعة آخر المدة) لكي تعبر صافي القيود أعدناه في الحساب

عن ثمن تكلفة البضاعة المباعة ويتم ذلك يجعل حساب البضاعة مديناً وحساب المتاجرة دائناً.

ويظهر ذلك بوضوح إذا نظرنا إلى العمليات بالكميات والقيمة.

ولنفرض أن البضاعة أول المدة تتكون من ٢٠٠٠ وحدة وأن تكلفة الوحدة ١٠ جنيه وأنه خلال المدة تم شراء ١٢٠٠ وحدة بتكلفة ١٠ جنيه للوحدة وأنه خلال العام تم بيع ١١٠٠ وحدة بسعر ١٥ جنيه للوحدة. يترتب على المعلومات السابقة أن نجعل حساب المتاجرة مديناً بتكلفة بضاعة أول المدة والمشتريات أى بتكلفة ١٤٠٠ وحدة وبما أن لم يباع من هذه الكمية سوى ١١٠٠ وحدة فله يتعين أن نجعل حساب المتاجرة دائناً بتكلفة الـ ٣٠٠ وحدة المتبقية دون بيع لكي تستبعد قيمة هذه الوحدات الباقيه من القيود الواردة بالجانب المدين من الحساب وبذلك يعبر المبلغ المتبقى عن تكلفة الوحدات المباعة مثلاً.

ويظهر حساب المتاجرة متضمناً العمليات السابقة كالتالي:

لـ	ج / المتاجرة			منه		
البيان	الكمية	القيمة		البيان	الكمية	القيمة
جنيه	وحدة			جنيه	وحدة	
١٦٥٠٠	١١٠٠	١٦٥٠٠	من ج / البيعات	٢٠٠٠	٢٠٠٠	إلى ج / بضاعة
٣٠٠٠	٢٠٠	٣٠٠٠	من ج / بضاعة آخر	أول المدة		
المدة				١٢٠٠	١٢٠٠	إلى ج / المشتريات
				٥٥٠٠	٥٥٠٠	رصيد دائن (مجمل الربع)
					١٤٠٠	١٤٠٠
						١٩٥٠٠
						١٩٥٠٠

والخلاصة أنه لإعداد حساب المتاجرة يجعل هذا الحساب مديناً ببضاعة أول المدة، وصافي المشتريات وجميع المصاريف المتعلقة بالمشتريات ويجعل هذا الحساب دائناً بصافي المبيعات وبضاعة آخر المدة وبذلك يمثل الفرق بين جانبي الحساب الربح الإجمالي أو الخسارة الإجمالية للمشروع.

صلف المشتريات المشترات الإجمالية - مردودات المشتريات
صافي المبيعات = المبيعات الإجمالية - مردودات المبيعات

وتسيد مردودات المشتريات من المشترات الإجمالية بتفيد التالي:
من ح / مردودات المشتريات
إلى ح / المشتريات

وبدلاً من ذلك يمكن إغفال حسابه مردودات المشترات ر - في حساب المتأخرة
بالقيد:

من ح / مردودات المشتريات
إلى ح / المتأخرة

وكذلك فإن مردودات المبيعات تستبعد من نمط المبيعات الإجمالية بالقيد:
من ح / المبيعات

إلى ح / مردودات المبيعات
أو: من ح / المتأخرة
إلى ح / مردودات المبيعات

ويستناداً على ما سبق يمكن القول بأن القيود المذكورة ذات حساب متأخرة
في نهاية السنة المالية تكون كالتالي:
من ح / مردودات المبيعات
إلى ح / المشتريات

من ح / المبيعات
إلى ح / مردودات المبيعات

من ح/ المتاجرة
إلى مذكورين:
ح/ بضاعة أول المدة
ح/ المشتريات
ح/ مصاريف نقل المشتريات

من مذكورين:
ح/ العيارات
ح/ بضاعة آخر المدة
إلى ح/ المتاجرة

نـم يـنم تـرحيل سـجل الـربح أو الـخـسـارـة من حـساب المتـاجـرة إـلـى حـ/ الـأـرـبـاحـ وـالـخـسـائـرـ
بالـنـيـدـ الـأـلـيـ: (ترـحـيل سـجـلـ الـرـبحـ)

من ح/ المتاجرة
إلى ح/ الارباح والخسائر
وفي حالة الخساره:
من ح/ الارباح والخسائر
إلى ح/ المتاجرة
وبصـهـرـ حـسابـ الـمـتـاجـرةـ ثـقـرـ الأـسـتـاذـ فـيـ الصـورـةـ التـالـيـةـ:

لـ

ح/ المتأخرة عن السنة المنتهية في

منه

المبيعات حاصل على - مردودات المبيعات	xx		بضاعة أول المدة المشتريات	xx
بضاعة آخر المدة	xx	xx	مردودات المشتريات حاصل على مصروفات نقل المشتريات	xx
من ح/ الأرباح والخسائر (مجمل الخسارة)	xx		عمولة وكلاء الشراء	xx
			إلى ح/ الأرباح والخسائر (مجمل الربح)	xx
		xx		xx

مثال: فيما يلى أرصدة الحسابات المستخرجة من دفاتر شركة النهضة لتسويق الزراعى
في ٢١/١٢/١٩٩٠ م

الحساب	لـ	منه
بضاعة أول نمـدة		١٩٢٠٠٠
مشتريات وبيعـت	٤٦٠٠٠	٢٤٠٠٠
مردودات بيعـت ومردودات مشتريـت	٤٠٠٠	٦٠٠٠
مـصروفات نـقل مشـتريـات		١٠٠٠٠
عـمـولة وـكـلـاء شـرـاء		٢٠٠٠
خـصـم مـسـمـوح بـه وـمـكـتبـ	٧٠٠٠	٨٠٠٠
إيجار		١٠٠٠٠
مـصـروفـات نـزـيـة		١٢٠٠٠
مـصـروفـات بـيع وـتـوزـيع		٤٠٠٠
نـيـون مـعـدـوـة		٤٥٠٠
تـأـمـين ضـد اـحـرـيق		١٢٠٠

		٢
صيانة وتصليحات		٣٠٠٠
إيراد أوراق مالية	١٠٠٠	
أوراق مالية		٢٠٠٠
مدينون ودائنون	٤٦٦٠٠	٧٠٠٠
أوراق قبض وأوراق دفع	١٠٠٠٠	١٩٠٠
سيارات		٦٠٠٠
أثاث		٧٠٠
مسحوبات		١٢٥٠٠
صندوق		٤٠٠
بنك (سحب على المكتشوف)	٨٠٠	
فائدة الحساب الجاري بالبنك (فاتورة مدينة)		٤٠٠
رأس المال	١٥٠٠٠	
علمًا بأن البضاعة الباقية في نهاية المدة قدرت بمبلغ ٧٠٠٠ جنية		
	٦٨٦٦٠٠	٦٨٦٦٠٠

والمطلوب : تصوير حساب المتاجرة والأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في ١٢/١٢/١٩٩٠ والميزانية في ذلك التاريخ.

الحل : أولاً: حساب المتاجرة:

ح/ المتاجرة عن السنة المنتهية في ١٢/٣ ١٩٩٠ لـ

منه

ص ح/ المبيعات	٦٠٠٠		إلى ح/ بضاعة أول المدة	١٩٢٠٠
مردودات المبيعات	٦٠٠	٤٥٤٠٠	إلى ح/ المشتريات	٢٤٠٠٠
ص ح/ بضاعة آخر		٧٠٠٠	- مردودات المشتريات	٤٠٠
شدة				٢٣٦٠٠
			إلى ح/ مصروفات نقل	١٠٠٠
			المشتريات	
			إلى ح/ عمولة وكلاء	٣٠٠
			الشراء	
			إلى ح/ الأرباح والخسائر	
			(مجمل الربح)	٨٣٠٠
		٥٢٤٠٠		٥٢٤٠٠

حساب الأرباح والخسائر : The Profit & Loss Account

بعد إعداد حساب المتاجرة يتم تصوير حساب الأرباح و الخسائر الذي يهدف إلى بيان صافي الربح أو الخسارة للمشروع عن المدة المالية حتى الفائض أو العجز النهائي الناشئ من عمليات المشروع بعد أن يخصم من مجمل ربح جميع المصروفات الإدارية ومصروفات البيع والتوزيع والأعباء التمويلية ، وبعد أن يضاف إلى مجمل الربح الدخل الناتج من مصادر فرعية مثل الخصم المكتسب وإيراد الأوراق المالية.

ويبدأ حساب الأرباح والخسائر في الجانب الأيسر بمجمل ناتج وهو الرصيد المحول من حساب المتاجرة ويضاف إليه جميع الإيرادات الفرعية الأخرى التي حصلت عليها المنشأة مثل الخصم المكتسب وإيراد الأوراق المالية والديون المعنومة المحصلة وأرباح بيع الأصول الثابتة وإيراد العقار والعمولة المفروضة نسخ ويتم ذلك بالقيمة الآتى :

\ من منكورين:

- ح/ إيراد الأوراق المالية
- ح/ إيراد العقار
- ح/ الخصم المكتتب
- ح/ الديون المعدومة المحصلة
- ح/ أرباح بيع أصول ثابته
- إلى ح/ الأرباح والخسائر

أما حسابات المصروفات والأعباء المالية فترحل أرصادتها إلى الجانب المدين من حساب الأرباح والخسائر بالقيد التالي:

- من ح/ الأرباح والخسائر
- إلى منكورين:
- ح/ المهايا
- ح/ الإيجار
- ح/ النور والمياه
- ح/ الأدوات الكتابية والمطبوعات
- ح/ مصروفات الإعلان
- ح/ الديون المعدومة
- ح/ فوائد القروض
- ح/ الخصم المسموح به

وبعد إجراء القيدين السابقين فإن رصيد حساب الأرباح والخسائر يمثل صافي الربح أو صافي الخسارة التي حققها المشروع. فإذا كان الرصيد دائن فإن ذلك يدل على وجود أرباح تتحول هذه الأرباح من ح/ الأرباح والخسائر إلى ح/ رأس المال بالقيد التالي:

من ح/ الأرباح والخسائر

إلى ح/ رأس المال

أما إذا كان رصيد حساب الأرباح والخسائر مديناً فيعني ذلك وجود خسارة ينقص بها رأس المال من خلال القيد التالي:

من ح/ رأس المال

إلى ح/ الأرباح والخسائر

ويلاحظ أن المسحوبات لا ترحل إلى الجانب المدين من ح/ الأرباح والخسائر على أساس أنها مصروفة شخصية خاصة بصاحب المشروع ولا علاقتها بها باشروع نتيجة التفرقة بين شخصية المشروع وشخصية صاحبه.

ولذلك فإنه في نهاية السنة المالية يتم تجميع حقوق صاحب المشروع في حساب رأس المال فيضاف الربح إلى رأس المال وتطرح صافي الخسارة من رأس المال.

كذلك يقل ح/ المسحوبات بترحيل رصيده إلى ح/ رأس المال بالقيد التالي:

من ح/ رأس المال

إلى ح/ المسحوبات

ويظهر شكل حساب الأرباح والخسائر في لفترة الأستاذ في صورة تالية .

ح/ الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في

منه

له				
من ح/ المتاجرة (جمل الربح)	x		المصروفات الإدارية: إيجار مبني الإدارة المرتبات النور والمياه والتليفون أدوات كتابية ومطبوعات أتعاب مراجع الحسابات مصروفات نثرية	x x x x x x
إيرادات متعددة: إيراد أوراق مالية إيراد عقار فوائد دائنة خصم مكتتب ديون معدومة محصلة	x x x x x		مصروفات البيع والتوزيع: نقل المبيعات مصروفات الإعلان إيجار المعارض اللف والحرز عمولة ومرتبات البائعين الديون المعدومة	x x x x x x
أرباح بيع أصول ثابتة عمولة محصلة	x		الأعباء المالية: الخصم المسموح به الفوائد المدينة مصروفات خصم الكمبيلات	x x x
صافي خسارة (تخصم من ح/ رأس المال)	x	x	صافي الربح (يرجع إلى ح/ رأس المال)	x

الميزانية: قائمة المركز المالى:

الميزانية تعبر عن المركز المالى للمشروع فى تاريخ معين. تمهى فى ذلك تختلف عن حساب الأرباح والخسائر الذى يبين أعمال المشروع عن فترة معينة. كما يجب أن يلاحظ أن حساب الأرباح والخسائر هو حساب فى دفتر الأستاذ فى حين أن الميزانية عبارة عن كشف مستخرج من الدفاتر فى تاريخ معين فهى ليست حساب فى دفتر الأستاذ. وفيما يلى مثال لشكل الميزانية.

الميزانية فى.....

رأس المال:	x	.	أصول ثابتة:		
+ صافي الربح	x	.	أراضى	x	
-----	-----	.	مبانى	x	
	x	.	عدد وآلات	x	
- المسحوبات	x	.	سيارات	x	
	-----	x	أثاث	x	
				-----	x
خصوم ثابتة:			أصول متداولة:		
قروض طويلة الأجل		x	بضاعة آخر المدة	x	
خصوم متداولة:			مدينون	x	
دائنون	x	.	أوراق قبض	x	
أوراق دفع	x	.	أوراق مالية	x	
مصرفات مستحقة	x	.	نقدية بالبنك	x	
إيرادات مقبوضة مقدماً	x	.	نقدية بالصندوق	x	
	-----	x		-----	x
		x			

مثال: مستخدماً بيانات المثال السابق صور حساب الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية فى ١٢/٣١ ١٩٩٠ والميزانية فى ذلك التاريخ.

الحل:

أولاً: حساب الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في ١٢/٣١/١٩٩٠
 ح/ الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في

 له

من	إلى	منه
من ح/ المتاجرة	إلى ح/ المصروفات الإدارية	١٢٠٠
من ح/ بيراد الأوراق المالية	إلى ح/ الإيجار	١٠٠٠
من ح/ الخصم المكتسب	إلى ح/ التأمين ضد الحريق	١٢٠٠
	إلى ح/ الصيانة والتصلیحات	٣٠٠٠
	إلى ح/ مصروفات البيع والتوزيع	٤٠٠٠
	إلى ح/ الديون المعدومة	٤٥٠٠
	إلى ح/ الخصم المسموح به	٨٠٠٠
	إلى ح/ فائدة البنك	٤٠٠
	إلى ح/ رأس المال (صافي الربح)	<u>٤٧٩٠٠</u>
٩١٠٠		<u>٩١٠٠</u>

ثانياً: الميزانية:

الميزانية في ١٩٩٠/١٢/٣١

رأس المال:	١٥٠٠٠		أصول ثابتة:	
ربح العام	:٧٩٠٠		سيارات	٦٠٠٠
	_____		أثاث	٧٠٠٠
	١٦٧٩٠٠			_____ ٦٧٠٠
نفقة: المسحوبات	١٢٥٠٠		أصول متدولة:	
	_____	١٨٥٤٠٠	بضاعة آخر المدة	٧٠٠٠
خصوم متدولة:			مدينون	٧٠٠٠
نك	٨٠٠		أوراق قبض	١٩٠٠
- تتبع	:٦٦٠٠		أوراق هالية	٢٠٠٠
وراق دفع	١٠٠٠		صندوق	٤٠٠
	_____	٦٤٦٠٠		_____ ١٨٣٠٠
		٢٥٠٠٠		٢٥٠٠٠

تمارين

تمرين رقم (١): فيما يلى ميزان المراجعة المستخرج من دفاتر شركة الحيدري فى
١٩٨٩/١٢/٣١

أرصدة مدينة بالجنيه:

٥٠٠٠ مسحوبات، ٣٠٠٠٠ سيارات، ٦٠٠٠ أراضى ومبانى ، ٢٥٠٠٠ بضاعة أول
المدة فى ١٩٨٩/١/١، ١٩٠٠٠٠ مشتريات، ٢٠٠٠ مردودات مبيعات ، ٢٢٠٠٠
مرتبات، ٥١٠٠٠ مصاريف بيع وتوزيع، ٣٧٠٠٠ مصاريف عمومية، ١١٠٠٠ خصم
ممسموح به، ٦٠٠٠ ديون معدومة، ٤١٨٠٠ مدینون، ١٢٠٠٠ أوراق قبض، ٢٠٠ قائد
قرض، ٥٠٠ نقديه بالصندوق.

أرصدة دائنة بالجنيه:

١٧٥٠٠٠ رأس المال، ٢٥٠٠٠ مبيعات، ٢٥٠٠٠ مردودات مشتريات، ٨٠٠٠ خصم
مكتسب، ٣١٣٠٠ دائتون، ٤٧٠٠٠ قرض، ٤٧٠٠٠ سحب على المكتشوف (بنك)
فإذا علمت أن بضاعة آخر المدة قدرت بـ٣٢٠٠٠ جنيه . فالمطلوب عمل حساب
المتاجرة والأرباح والخسائر عن السنة المنتهية فى ١٩٨٩/١٢/٣١ والميزانية فى ذلك
التاريخ.

تمرين رقم (٢): فيما يلى ميزان المراجعة المستخرج من دفاتر شركة الأنسى فى
١٩٩١/١٢/٣١

أرصدة مدينة بالجنيه:

٤٩٣٠٠ بضاعة فى ١٩٩١/١/١، ٣٥٠٠٠ أثاث، ١٠٥٨٠ سيارات ، ٥٨٢٠٠٠
مشتريات، ٧١٨٨٠ مدینون، ٣٨٢٠ ديون معدومة، ٨٤٨٠ مصروفات عمومية، ٨١٦٠٠
مرتبات ومصروفات إدارية، ١٤١٣٠ خصم مسموح به، ١٤٢٤٠ نقديه بالبنك، ٢٠٥٠
مسحوبات . ٤٧٥٠٠ مصروفات سيارات ، ٦٤٠٠ إيجارات

أرصدة دائنة بالجنيه:

١٠٢٧٠٠ رأس المال، ٧١٣٥٠٠ مبيعات، ٥٢١٢٠ دائنة، ١٠٠١٠ خصم مكتب، فإذا علمت أن بضاعة آخر المدة قدرت بـ ٥٧٨٠٠ جنيه . صور حسابي المتاجرة والأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في ١٢/٣/١٩٩١ ثم صور تميزانية في هذا التاريخ.

الحسابات الختامية وتميزانية في المشروعات الصناعية الزراعية

في المشروعات الصناعية الزراعية مثل مصانع الأغذية يتم إعداد حساب التشغيل ثم حساب المتاجرة ثم حساب الأرباح والخسائر كحساب ختامية توضح نتائج المشروع خلال السنة المالية، كما يتم إعداد تميزانية المشروع لتعبر عن المركز المالى للمشروع في تاريخ معين هو نهاية السنة المالية.

(١) حساب التشغيل:

سبق أن أوضحتنا كيفية إعداد حساب المتاجرة ، وفي المشاريع الصناعية الزراعية يسبق إعداد حساب المتاجرة إعداد حساب آخر يسمى "حساب التشغيل" ، الغرض منه إظهار ثمن تكلفة البضاعة التي تم صنعها خلال العام.

ويظهر حساب التشغيل في الدفتر على النحو التالي:

لـ ح/ التشغيل عن السنة المنتهية في منه

من ح/ المتأخرة (ثمن تكلفة الإنتاج الذي تم صنعه خلال العام)	x		مواد خام أول المدة	x	
			مشتريات خامات	x	
			نقل خامات	x	
				—	
			— مواد خام آخر المدة	x	
				—	
			المواد الخام المستخدمة في الإنتاج	x	
			أجور صناعية مباشرة	x	
			مصاريف صناعية مباشرة	x	
				—	
			ثمن التكلفة المباشر أو الأولى	x	
			المصاريف الصناعية غير المباشرة:		
			أجور صناعية غير مباشرة	x	
			الوقود والقوى المحركة	x	
			نور و المياه الصناعية	x	
			تأمين مباني المصنع	x	
			الصيانة والتصلبات	x	
			إسهامات مبنى المصنع	x	
			إسهامات الآلات	x	
				—	
			+ إنتاج غير تمام أول المدة	x	
				—	
			- إنتاج غير تمام آخر المدة	x	
				—	
			التكلفة الصناعية للإنتاج	x	
			x		

(٢) حساب المتأخرة:

لـ	ح/ المتأخرة عن السنة المنتهية في			منه
المبيعات	x	بضاعة تامة الصنع أول المدة	x	
- مردودات مبيعات	x	+ تكلفة الإنتاج الذي تم صنعه خلال المدة، محول من ح/ التشغيل	x	
	—		—	
		- بضاعة تامة الصنع آخر المدة	x	
		تكلفة المبيعات	—	
			x	
مجمل الخزنة (ينقل إلى ح/ الأرباح و الخسائر)	x	مجمل الربح (ينقل إلى ح/ الأرباح و الخسائر)	x	
	x		x	

(٣) حساب الأرباح و الخسائر: سبق شرحه.

مثال تطبيقي: (١) فيما يلى ميزان المراجعة المستخرج من دفاتر أحمد مصانع الأغذية
عن السنة المنتهية في ٢١/١٢/١٩٩٠ (بالجنيه)

إسم الحساب	أرصدة دائنة	أرصدة مدينة
مشتريات مواد أولية		٣٥٠٠٠
أجور صناعية مباشرة		٢٠٠٠٠
مبيعات	٩١٨٧٥٠	
مردودات مبيعات		٢٠٠٠
بضاعة تحت التشغيل في أول يناير ٩٠		٥٠٠٠
مواد أولية أول يناير ٩٠		١٠٠٠٠
بضاعة تامة الصنع أو يناير ٩٠		١٢٥٠٠
مرتبات مديرى المصنع		١٥٠٠٠
مرتبات إدارية		٧٥٠٠٠
تأمين على آلات المصنع		٣٠٠٠
صيانة آلات		١٣٥٠٠
وقود وقوى محركة		١٣٠٠٠
مصاروفات قسم التجارب والبحوث بالمصنع		١٠٠٠٠
مصاروفات السيارات		١٢٥٠٠
أتعاب مراجع الحسابات		٢٨٠٠
نور ومياه وتليفون		٣٥٠٠
أدوات كتابية ومطبوعات		٩٨٠٠
مصاروفات نشرية		٣٣٠٠
نقل المبيعات		١٠٠٠٠
خصم مسموح به ومحاسب	٢٧٥٠	٥٠٠٠
رأس المال	١٣٨٠٠٠	
مسحوبات		١٠٠٠٠
ديون معدومة		٢٧٠٠
مصاروفات بيع وتوزيع		٢٦٠٠٠

مدينون ودائنون	١٥٦٠٠	١٧٨٠٠
أراضي ومبانى	٤٠٠٠	
عند وألات	٢٢٥٠٠	
آلات وأنواع مكتب	٦٦٠٠	
سيارات	١٦٤٠٠	
نقدية بثمن فوق	٢٤٠٠	
نقدية بتباين	٢٠٠٠	
	١,٢١٥,٥٠٠	١,٢١٥,٥٠٠

فإذا علمت أن البضاعة الباقيه في ١٢/٣١ تقدر كالتالى:

مولاد أولية	٨٥٠٠
بضاعة قامة للصنع	١٩٥٠٠
بضاعة تحت التشغيل	٤٢٥٠٠

والمطلوب:

تصوير حسابات التشغيل والمتاجر والأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في ١٢/٣١ ١٩٩٠ والميزانية في ذلك التاريخ

الحل: لولا : حساب التشغيل

منه	ح/ التسغيل عن السنة المنتهية في ١٢/٣١ ١٩٩٠	لـ
		٦٢٣٥٠٠
١٠٠٠	مواد أولية في ١/١	٦٢٣٥٠٠
٣٥٠٠٠	مشتريات مواد أولية	
—		
٣٦٠٠٠		
٨٥٠٠	مواد أولية في ١٢/٣١	
—		
٢٥١٥٠٠	المواد الأولية المستخدمة في الإنتاج	
٢٠٠٠٠	أجور صناعية مباشرة	
—	ثمن التكفة الأولى	٥٥١٥٠٠
	المصروفات الصناعية غير المباشرة:	
١٥٠٠٠	مرتبات مديرى المصنع	
٣٠٠٠	تأمين على الات المصنع	
١٣٥٠٠	صيانة الآلات	
١٢٠٠٠	وقود وقود محركة	
١٠٠٠٠	مصرفولات قسم التجارب	
٥٤٥٠٠	—	
٥٠٠٠	بضاعة تحت التسغيل في ١/١	
—		
٦٥٦٠٠		
٣٢٥٠٠	—	
		٦٢٣٥٠٠
	لتكلفة الصناعية للإنتاج	
	٦٢٣٥٠٠	

ثانياً: حساب المتأخرة:

ل.ه	ح/ المتأخرة عن السنة المنتهية في ١٩٩٠/١٢/٣١	منه
المبيعات	٩١٦٧٥٠	بضاعة تامة الصنع أول المدة
- مردودات المبيعات	٤٠٠٠	تكلفة البضاعة التي تم صنعها
	<u>_____</u>	خلال العام (محول من ح
		التشغيل)
		<u>_____</u>
		٦٣٦٠٠
		- بضاعة تامة الصنع آخر المدة
		<u>_____</u>
		١٩٥٠٠
		<u>_____</u>
		٦١٦٥٠٠
		<u>_____</u>
	٩١٦٧٥٠	مجمل الربح (إلى ح/ الأرباح
		والخسائر
	<u>_____</u>	<u>_____</u>
	٩١٦٧٥٠	٣٠٠٢٥٠
	<u>_____</u>	<u>_____</u>

ثالثاً: ح/ الأرباح والخسائر

لـه		منه		ح/ الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في ١٩٩٠/١٢/٣١
مجمل الربح (من ح/ المتاجرة)	٣٠٢٥٠	المصروفات الإدارية:		
خصم مكتسب	٢٧٥٠	مرتبات إدارية	٧٥٠٠	
		مصروفات السيارات	١٢٥٠٠	
		أتعاب مراجع الحسابات	٢٨٠٠	
		النور والمياه والتليفون	٣٥٠٠	
		أدوات كتابية ومطبوعات	٩٨٠٠	
		مصروفات نشرية	٣٢٠٠	
			_____	١٠٦٩٠٠
		مصروفات البيع والتوزيع:		
		نقل المبيعات	١٠٠٠	
		ديون معدومة	٢٧٠٠	
		مصروفات بيع وتوزيع	٢٦٠٠	
			_____	٣٨٧٠٠
		أعباء مالية:		
		خصم مسموح به	٥٠٠	
		صافي الربح		١٥٢٤٠٠
		(إلى ح/ رأس المال)		
	٣٠٣٠٠			٣٠٣٠٠

رابعاً: الميزانية:

الميزانية في ٢١/١٢/١٩٩٠

نحو خصم ورأس المال		الأصول	
رأس المال	١٣٨٠٠	الأصول الثابتة:	
+ أرباح العام	١٥٢٤٠٠	أراضي ومباني	٤٠٠٠
	—	عدد وألات	٢٢٥٠٠
	٢٦٠٤٠٠	سيارات	١٦٤٠٠
- المسحوبات	١٠٠٠	آلات وأدوات مكتبية	٦٦٠٠
	—		—
	١٩٠٤٠٠		٨٥٥٠٠
نحو خصوم متداولة:		الأصول المتداولة:	
دائنون	١٥٦٠٠	المخزون آخر المدة:	
		مواد أولية	٨٥٠٠
		بضاعة تحت التسليم	٣٢٥٠٠
		بضاعة تامة الصنع	١٩٥٠٠
		مدينون	١٧٨٠٠
		نقدية بالبنك	٢٠٠٠
		نقدية بالصندوق	٢٤٠٠
			—
	٣٤٦٤٠٠		٢٦٠٩٠٠
			٣٤٦٤٠٠

مثال تطبيقي : (٢) فيما يلى ميزان المراجعة بالأرصدة المستخرج من منشأة الجاشدى الزراعية .
عن السنة المنتهية فى ١٢/٣١/١٩٩٠

بيان	أرصدة دائنة	أرصدة مدينة
ح/ أراضي زراعية	٢٥٠٠٠	
ح/ مبانى حظيرة وحراسة	٥٥٠٠٠	
ح/ حديقة العنبر	٤٥٠٠٠	
ح/ آلات زراعية	١٠٠٠	
مخصصات الإهلاك:		
مبانى	٥٠٠٠	
حدائق	١٠٠٠	
آلات زراعية	٧٠٠٠	
ح/ ماشية اللحوم	٤٥٠٠٠	
ح/ ماشية اللبن	٣٣٠٠٠	
ح/ مخازن المحاصيل	٥٠٠٠	
ح/ نقديّة بالبنك	١٢٠٠٠	
رأس المال	١٢٠٠٠	
الاحتياطيات	٥٠٠٠	
قرض طويل الأجل من البنك الزراعى	٨٠٠٠	
مصروفات مستحقة (دائعون)	٢٥٠٠٠	
ح/ ديون معروضة	٤٠٠٠	
ح/ مبيعات محصول القمح	٣٠٠٠	
ح/ إيجار دائن	٩٠٠٠	
ح/ مبيعات محصول القطن	٢٤٠٠٠	
ح/ مبيعات محصول الفول	٣٥٠٠٠	
ح/ إيرادات ومصروفات حديقة العنبر	٥٠٠٠	
ح/ مبيعات ماشية اللحوم	٣٠٠٠	
ح/ مبيعات ماشية اللبن	٨٠٠٠	
ح/ منتجات ألبان	٧٠٠٠	
	٤٦٠٠٠	٤٦٠٠٠

والمطلوب: تصوير حساب الأرباح والخسائر و ميزانية العمومية في ١٢/٣١/١٩٩٠

الحل: أولاً: حساب الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في ١٢/٣١/١٩٩٠

لـ			منه
من ح/ لإيجار الدائن	٩٠٠٠	إلى ح/ الديون المعدومة	٢٠٠٠
من ح/ مبيعات محصول القطن	٢٤٠٠٠	إلى ح/ مبيعات محصول القمح	٣٠٠٠
من ح/ مبيعات محصول القول	٣٥٠٠٠		
من ح/ بيرادت ومصروفات حديقة عتب	٥٠٠٠		
من ح/ مبيعت ماشية الألبان	٨٠٠٠		
من ح/ مبيعت ماشية اللحوم	٣٠٠٠		
من ح/ منتجات الألبان	٧٠٠٠		
		صافي الربح	١٦٧٠٠٠
	<u>١٧٢٠٠٠</u>		<u>١٧٢٠٠٠</u>

ثانياً: الميزانية العمومية في ٢١/١٢/١٩٩٠

حقوق الملكية:		الأصول الثابتة:		
رأس المال	١٢.....	أراضي زراعية		٢٥.....
احتياطيات	٥.....	مباني	٥٥....	
صافي الربح	١٦٧٠٠	- مخصص الإهلاك	(٥٠٠)	
	٣٣٧٠٠			٥.....
خصوم ثابتة:		الآلات	١.....	
قرض طويل الأجل	٨٠٠٠	- مخصص الإهلاك	٧٠٠	
خصوم متداولة:				٣٠٠
مصاريف مسحقة	٢٥٠٠	حديقة العنبر	٤٥...	
		- مخصص الإهلاك	١٠٠	
				٤٤٠٠
		ماشية اللحوم		٤٥...
		ماشية الآبار		٣٣...
الأصول المتداولة:				
مخازن المحاصيل		٥...		
نقدية بالبنك		١٢٠٠		
				١٧٠٠
	٤٤٢٠٠			٤٤٢٠٠

مثال تطبيقي رقم (٣): البيانات التالية لأحدى مزارع الكبيرة (ألف - ألف جنيه): (٤٠٠ الإيجار السنوي يدفع على نصفين - المركزى حتى فى ١١/١/١٩٩١. ٢٦ قيمة خيول، ١٨٨٠ قيمة مواشى، ٦٠ قيمة أغذام ودواجن. ٥٠٠ قيمة ألات ونوات منتجات البستان، ٥٨٠ قيمة محاصيل، ٢٠ قيمة بنور وأسدة. ١٥ قيمة علف. ١٦ نقديّة بالصندوق، ٥٠٠ نقديّة في البنك، وفي ذاته قرض لآخرين قيمته ٥٠٠ بفائدة ٦% في السنة).

وال التالي بيان ملخص لعمليات المزرعة حتى السنة الزراعية حتى تنتهي في ١٩٩٨/١٠/٣١:

نوفمبر ١٩٩٧: نقديّة بالألف جنيه

٤٠ باع نقداً مواشى بمبلغ

٢٥٠ باع مواشى بشيك حصل قيمته بـ

١١ باع نقداً أغذاماً بمبلغ

٢٠٠ دفع نصف الإيجار المستحق عليه بشيك قيمته

٧٥ دفع أجرة خفراء وتأميناً ضد الحريق بمبلغ وقدره

ديسمبر ١٩٩٧:

٤٢ باع لعلى مواشى بمبلغ

٢٠٠ إشتري أغذاماً ما بشيك قيمته

٥٢٨ باع لإسماعيل محصولاً قيمته

٢٠ إشتري نقداً أغذاماً ودواجن بمبلغ

يناير ١٩٩٨:

١ باع لأحمد محصولاً بمبلغ

٠٠ إشتري علفاً من إسماعيل بمبلغ

٢١ وصله شيك من إسماعيل أرسله إلى بنك قيمته

٢٠٠ إشتري أسمدة وبنوراً من حمدى بمبلغ

على أن يسدد الثمن بعد ٦ شهور مع خصم ٥%

إذا تم السداد خلال شهر

القيمة بألاف جنيه

فبراير ١٩٩٨:

وصله من تقليسة على عن كل جنيه نصف جنيه

١٩٠

سداد حساب حمدى بشيك قيمته

١٠٠

دفع أجوراً ومهابياً قيمتها

مارس ١٩٩٨:

٥٠

دفع مصاريف عمومية مبلغاً وقدره

٢٠

دفع بموجب شيك الفائدة المستحقة على القرض

٤٠

سحب لمصاريفه الخاصة من الصندوق

مايو ١٩٩٨:

٧٠

قدر المستهلك في المزرعة من الألبان

٣٠

قدر المستهلك في المزرعة من البيض والدواجن

أكتوبر ١٩٩٨:

٤٠٠

وصلته نقديّة عن مبيعات الألبان أودعها البنك

وظهر عند الجرد مايُلي:

- باقي الإيجار لم يدفع بعد

- تحسب فائدة على رأس المال بواقع %٥ سنويًا

- تستهلك الخيول والآلات بواقع %١٠ سنويًا

- دفع من التأمين عن مدة مقبلة مبلغاً وقدره

- قدرت الموارثى المتبقية بمبلغ

- قدرت الدواجن

- قدرت المحاصيل

- قدرت الأسمدة والبذور

- قدر العلف

- مستحق فوائد على القرض

والمطلوب: تصوير الحسابات المختلفة بدفتر الأستاذ ثم تصوير حساب الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في ٢٣/١٠/١٩٩٨ والميزانية العمومية في ذلك التاريخ وتدوين القيد الجريدية في دفتر اليومية.

الحل: أولاً: تصوير الحسابات بدفتر الأستاذ

(١) ح/ الخيوط

له	منه
من ح/ الإستهلاك	٢٦٠
إلى رصيد قديم أول المدة	٢٦٠
٢٦٠	٢٦٠
رصيد جديد (ميزانية) أصول	١٣٤
١٣٤	١٣٤
٢٦٠	٢٦٠
ح/ المعاishi	(٢)

له	منه
من ح/ الصندوق	٤٠
إلى رصيد قديم أول المدة	١٨٨٠
٤٠	٤٠
٢٥٠	٦٢٢
من ح/ الصندوق	٦٢٢
٢٥٠	٢٥٠
٤٢	٤٢
٤٢	٤٢
٤٧٠	٤٧٠
من ح/ مبيعات ألبان	٤٧٠
٤٧٠	٤٧٠
رصيد جديد (ميزانية) (أصول)	١٧٠٠
١٧٠٠	١٧٠٠
٢٥٠٢	٢٥٠٢
٢٥٠٢	٢٥٠٢

(٣) ح/ الأغذام والدواجن

له	منه
من ح/ الصندوق	٨٨
إلى رصيد قديم أول المدة	٦٠
٨٨	٨٨
٢٠	٢٠٠
من ح/ المسوحات	٢٠
إلى ح/ البنك	٢٠٠
٢٠	٢٠
٧٠	٧٠
رصيد جديد (ميزانية) (أصول)	٧٠
٧٠	٧٠
٩٢	٩٢
من ح/ الأرباح والخسائر	٩٢
٩٢	٩٢
٢٨٠	٢٨٠
٢٨٠	٢٨٠

(٤) ح/ الآلات والأدوات

لـه		منه
من ح/ الإستهلاك	٥٠	إلى رصيد قديم أول المدة
رصيد جديد (ميزانية) أصول	<u>٤٥٠</u>	
	<u>٥٠٠</u>	<u>٥٠٠</u>

(٥) ح/ المحاصيل

لـه		منه
من ح/ إسماعيل	٥٢٨	إلى رصيد قديم أول المدة
من ح/ أحمد	١٠٨	إلى ح/ الأرباح والخسائر
رصيد جديد (ميزانية) أصول	<u>٥٢٠</u>	
	<u>١١٥٦</u>	<u>١١٥٦</u>

(٦) ح/ الأسعدة والبدور

لـه		منه
رصيد جديد (ميزانية) أصول	٢٦	إلى رصيد قديم أول المدة
من ح/ الأرباح والخسائر	<u>١٣٤</u>	إلى ح/ حمدى
	<u>٢٢٠</u>	<u>٢٢٠</u>

(٧) ح/ العلف

لـه		منه
من رصيد جديد (ميزانية) أصول	٤٥	إلى رصيد قديم أول المدة
من ح/ الأرباح والخسائر	<u>٣٧٠</u>	إلى ح/ إسماعيل
	<u>٤١٥</u>	<u>٤١٥</u>

(٨) ح/ الصندوق

لـه			منه
من ح/ أجرة الخفراء	٧٥	إلى رصيد قديم أول المدة	٨٦
من ح/ الأجور والسمایا	١٠٠	إلى ح/ المواصلی	٤٠
من ح/ المصاريف العمومية	٥٠	إلى ح/ المواصلی	٢٥٠
من ح/ المسحوبات	٤٠	إلى ح/ الأغذام	٨٨
من ح/ الأشخاص	٢٠	إلى ح/ على	٢١
رصيد جديد (ميزانية) أصول	<u>٢٠٠</u>		
	<u>٤٨٥</u>		<u>٤٨٥</u>

(٩) ح/ البنك

لـه			منه
من ح/ المتنك	٢٠٠	إلى رصيد قديم أول المدة	٥٠٠
من ح/ الأغذام	٢٠٠	إلى ح/ إسماعيل	١٢٨
من ح/ حمدى	١٩٠	إلى ح/ مبيعات ألبان	٤٠٠
من ح/ الفوائد	٣٠		
رصيد جديد (ميزانية) أصول	<u>٤٠٨</u>		
	<u>١٠٢٨</u>		<u>١٠٢٨</u>

(١٠) ح/ القرض الدائن

لـه			منه
من رصيد قديم أول المدة	٥٠٠	إلى رصيد جديد (ميزانية)	٥١٥
من ح/ الفوائد	١٥	(خصوم)	
	<u>٥١٥</u>		<u>٥١٥</u>

(١١) ح/رأس المال

لـه		منه
من رصيد قديم أول المدة	٣٤٠١	١٤٠
من ح/فائدة رأس المال	١٧٠	٣٧٦,٥٠
		٣٠٥٥
		(خصوم)
	<u>٣٥٧١,٥٠</u>	<u>٣٥٧١,٥٠</u>

(١٢) ح/المسحوبات

لـه		منه
من ح/رأس المال	١٤٠	٤٠
		٧٠
		٣٠
	<u>١٤٠</u>	<u>١٤٠</u>

(١٣) ح/الإيجار

لـه		منه
من ح/الأرباح والخسائر	٤٠٠	٤٠٠
		٤٠٠
	<u>٤٠٠</u>	<u>٤٠٠</u>

(١٤) ح/المالك

لـه		منه
من ح/الإيجار	٤٠٠	٢٠٠
		٢٠٠
	(خصوم)	٤٠٠
	<u>٤٠٠</u>	<u>٤٠٠</u>

(١٥) ح/ اجرة انفراط و التأمين

له	منه
من ح/ التأمين المقترن	٧٥
من ح/ الأرباح والخسائر	٧٥
<u>٧٥</u>	<u>٧٥</u>

(١٦) ح/ على

له	منه
من ح/ الصندوق	٤٢
من ح/ التبرعات المعدومة	٤٢
<u>٤٢</u>	<u>٤٢</u>

(١٧) ح/ إسماعيل

له	منه
من ح/ نعمت	٥٢٨
من ح/ البنك	٥٢٨
<u>٥٢٨</u>	<u>٥٢٨</u>

(١٨) ح/ أحمد

له	منه
رصيد جديد (ميزانية) أصول	١٠٨

(١٩) ح/ حمدى

له	منه
من ح/ الأسمدة والبنور	١٩٠
<u>٢٠٠</u>	<u>١٠</u>
<u>٢٠٠</u>	<u>٢٠٠</u>

(٢٠) ح/ الديون المعدومة

له	منه
٢١ من ح/ الأرباح والخسائر	٢١ إلى ح/ على

(٢١) ح/ الخصم

له	منه
١٠ من ح/ حمدى	١٠ إلى ح/ الأرباح والخسائر

(٢٢) ح/ الأجور والمهابيا

له	منه
١٠٠ من ح/ الأرباح والخسائر	١٠٠ إلى ح/ الصندوق

(٢٣) ح/ المصارييف العمومية

له	منه
٥٠ من ح/ الأرباح والخسائر	٥٠ إلى ح/ الصندوق

(٢٤) ح/ الفوائد

له	منه
٤٥ من ح/ الأرباح والخسائر	٣٠ إلى ح/ البنك
	١٥ إلى ح/ القرض الدائن
٤٥	٤٥

(٢٥) ح/ مبيعات الألبان

له	منه
٧٠ من ح/ المسحوبات	٤٧٠ إلى ح/ الموارشى
٤٠٠ من ح/ البنك	
٤٧٠	٤٧٠

(٢٦) ح/ فائدة رأس المال

١٧٠,٥٠	من ح/ الأرباح والخسائر	١٧٠,٥٠	إلى ح/ رأس المال
--------	------------------------	--------	------------------

(٢٧) ح/ الاستهلاكات

له	منه
٧٦ من ح/ الأرباح والخسائر	٢٦ إلى ح/ الخيول
<hr/>	<hr/>
٧٦	٥٠ إلى ح/ الآلات

(٢٨) ح/ تأمين المقدم

له	منه
٥ إلى ح/ أجراً الخفاء والتأمين من رصيـد جـيد (ميزانـية) (أصول)	٥

ثانياً: حساب الأرباح والخسائر

ح/ الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في ١٩٩٨/١٠/٣١

له	منه
٦٦٢ من ح/ تموالـى	٩٢ إلى ح/ الأغنـام والدواجن
٥٧٦ من ح/ تـحاصلـى	١٩٠ إلى ح/ الأسمـدة والبنـور
١٠ من ح/ تـخصـم	٣٧٠ إلى ح/ العـلف
٣٧٦,٥٠ من ح/ رـاسـالـمال (صـفـى خـسـارـة)	٤٠٠ إلى ح/ الإيجـار إلى ح/ أجـراً الخـفـاء وـالـتـأـمـين من ح/ الـديـونـالـمـعـدـوـمة
	٧٠ من ح/ الأـجـورـ وـالـمـهـاـيا
	١٠٠ من ح/ المصـاريـفـالـعـومـيـة
	٥٠ من ح/ الفـوـائدـ
	٤٥ من ح/ فـائـدـةـ رـاسـالـمال
	١٧٠,٥٠ من ح/ الإـسـتـهـلـاكـات
<hr/>	<hr/>
١٥٨٤,٥٠	١٥٨٤,٥٠

ثالثاً : الميزانية العمومية

الميزانية العمومية في ١٩٩٨/١٠/٣١

الخصوم		الأصول	
القرض الدائن	٥٠٠	الصندوق	٢٠٠
فواتير مستحقة	١٥	البنك	٤٠٨
	<u>—</u>	المواشى	١٧٠٠
المالك (إيجار مستحق)	٤٠٠	الدواجن	٧٠
		الخيول	٢٦٠
رأس المال	٢٤٠١	إستهلاك %١٠	٢٦-
+ فائدة رأس المال	١٧٠,٥٠		<u>—</u> ٢٣٤
	<u>—</u>	المحاصيل	٥٢٠
	٣٥٧١,٥٠	أسمدة وبنور	٣٠
- مسحوبات	١٤٠	علف	٤٥
	<u>—</u>	آلات	٥٠٠
	٣٤٣١,٥٠	إستهلاك %١٠	٥٠-
- الخسائر الصافية	٣٧٦,٥٠		<u>—</u> ٤٥٠
	<u>—</u> ٣٠٥٥	أحمد	١٠٨
	<u>—</u>	التأمين العقد	٥
	<u>—</u> ٣٧٧٠		<u>—</u> ٣٧٧٠

رابعاً: القيود الجردية بدفتر اليومية في ١٩٩٨/١٠/٣١

١٩٩٨/١٠/٣١	من ح/ الإستهلاكات	٧٦
	إلى من ذكرت:	
	ح/ الخيول	٢٦
	ح/ الآلات	٥٠
	استهلاك الخيول و الآلات بواقع %١٠	
	من ح/ التأمين المقدمة	٥
	إلى ح/ أجراة الخفارة والتأمين	٥
	قيمة التأمين ضد انحراف المدفوع مقدماً	
	من ح/ الفوائد	١٥
	إلى ح/ القرض ندائن	١٥
	قيمة الفوائد المستحقة لدفع على القرض	
	من ح/ مبيعات الألبان	٤٧٠
	إلى ح/ المواشي	٤٧٠
	ترحيل مبيعات الألبان إلى ح/ المواشي	
	من ح/ المواشي	٦٢٢
	إلى ح/ الأرباح والخسائر	٦٢٢
	قيمة مجمل الربح من المواشي	
	من ح/ الأرباح والخسائر	٩٢
	إلى ح/ الأغنام والدواجن	٩٢
	قيمة مجمل الخسارة في الأغنام والدواجن	

من ح/ المحاصيل إلى ح/ الأرباح والخسائر قيمة مجمل الربح من المحاصيل	٥٧٦	٥٧٦
من ح/ الخصم إلى ح/ الأرباح والخسائر	١٠	
ترحيل رصيد حساب الخصم إلى الأرباح والخسائر لإنفصاله		
من ح/ الأرباح والخسائر إلى من ذكرت ح/ الأسمدة والبذور ح/ العلف ح/ الإيجار ح/ أجرة الخفراء والتأمين ح/ الديون المعدومة ح/ الأجور والمهابيا ح/ المصارييف العمومية ح/ الفوائد ح/ فائدة رأس المال ح/ الإستهلاكات	١٤٩٢,٥٠	
ترحيل أرصدة الحسابات المذكورة إلى ح/ الأرباح والخسائر		
من ح/ فائدة رأس المال إلى ح/ رأس المال قيمة فائدة رأس المال بواقع ٥%	١٧٠,٥٠	١٧٠,٥٠

من ح/رأس المال		٣٧٦,٥٠
إلى ح/الأرباح ونخسائر	٣٧٦,٥٠	
قيمة الخسارة الصافية نقلت إلى ح/رأس المال		
من ح/رأس المال		١٤٠
إلى ح/المسحوبات	١٤٠	
قيمة المصارييف الشخصية رحلت إلى ح/رأس المال		
من مذكورين:		
ح/القرض الذنب		٥١٥
ح/المالك		٢٠٠
ح/رأس المال		٣٠٥٥
إلى مذكورين:		
ح/الصندوق	٢٠٠	
ح/بنك	٤٠٠	
ح/السوشي	١٧٠٠	
ح/التوسيع	٧٠	
ح/الخيون	٢٣٤	
ح/التحاصيل	٥٢٠	
ح/الأئمدة والبنور	٣٠	
ح/العف	٤٥	
ح/الآلات	٤٥٠	
ح/أحمد	١٠٨	
ح/شمس الدين المقطم	٥	
إغلاق حسابات الأصول والخصوم		

قيود إعادة فتح الدفاتر :Opening Entries

يعد فتح الدفاتر أى الحسابات فى أول المدة المالية. ولإجراء ذلك بإستخدام المثال السابق فأننا نسجل هذه القيود في دفتر اليومية بتاريخ ١٩٩٨/١١/١.

البيان	لـ	منه
من مذكورين:		
ح / الصندوق	٢٠٠	
ح / البنك	٤٠٨	
ح / الموارث	١٧٠٠	
ح / الدواجن	٧٠	
ح / الخيول	٢٣٤	
ح / المحاصيل	٥٢٠	
ح / الأسمدة والبذور	٣٠	
ح / العلف	٤٥	
ح / الآلات	٤٥٠	
ح / أحمد	١٠٨	
ح / التأمين المقترن	٥	
إلى مذكورين:		
ح / القرض الدائن	٥١٥	
ح / المالك	٢٠٠	
ح / رأس المال	٣٠٥٥	
إعادة فتح حسابات الأصول والخصوم		

تمرين: استخرج من الأرصدة الآتية صافي الأرباح أو صافي الخسائر ثم عمور سير ثورة
العمومية بتاريخ ٢٨/٢/١٩٩٦ دون في اليومية قيود تقوية الحسابات وإغلاقها

ميزان المراجعة لشركة الرواد الزراعية في

١٩٩٦/٢/٢٨ (القيمة بالألف جنيه)

ح/ الصندوق	١٢٢١
ح/ الذمم	٣٦٠
ح/ الموارثى فى ١٩٩٥/٣/١	١١٤٢
ح/ المسحوبات	٢٠٠
ح/ الأراضى	١٤٩١
ح/ المبانى والأسوار	٤٨٠
ح/ المهام الزراعية	٧٢
ح/ أجراة الخفراء	٢٦
ح/ الأجور	٢٢١
ح/ العلف	٥١٩
ح/ أجراة علاج الموارثى	٢٤
ح/ التصليحات	٢٨
ح/ الديون المعدومة	٥١
ح/ المصارييف العمومية	٤
ح/ أوراق الدفع	٦١١
ح/ المطلوبات (الدائن)	٣٩٦
ح/ مبيعات الموارثى	١٩٤٤
ح/ رأس المال	...

الفصل السابع: التقارير الاقتصادية المزرعية

تمهيد: الزراعة هي ذلك الجزء من الكون الاقتصادي الذي يضم الفسطر من عناصر الإنتاج الموجهة نحو إنتاج الزروع النباتية والحيوانية التي ينعم بها الإنسان مباشرة أو بعد استبدالها بغيرها في إشارة مشترياته في ذلك صناعة أو مهنة استغلال الموارد الأرضية والبشرية في وحدات إنتاجية لإنتاج الزروع.

وعادة ما تجاهه المتخرين من المعادن العلمية الزراعية منه كتابة التقارير الاقتصادية المزرعية وذلك نظراً لأهمية هذه التقارير في تناول ودراسة وبحث الكثير من الموضوعات الاقتصادية المزرعية والتي قد تتضمن اختيار وحيازة وتشييف وتحديد المزارع - الأرباحية المزرعية - العوامل المؤثرة على الطاقة الإنتاجية المزرعية - التحليل المالي المزرعى - إنتقاء أنساب الزروع - دراسة المشكلات المزرعية الاقتصادية والتكنولوجية المتعلقة بالسعة المزرعية والقوى المحركة والعمال المزرعيين ورؤوس الأموال المزرعية والمرافق والمبانى المزرعية - أعداد السياسات المزرعية وتعديلها وتبدلها في ضوء التغيرات الاقتصادية المتوقعة.

لذلك كان من الأمور الهامة التي يجر العناية بها والإهتمام بشأنهما الإسلام بالمراحل التي يمر بها أعداد وكتابة التقارير المزرعية الاقتصادية ودراسة العناصر الرئيسية الواجب توافرها فيها بالإضافة إلى الإعتبارات المرغوب توافرها في مثل هذه التقارير في مختلف كليات الزراعة في جامعات جمهورية مصر العربية نظراً للدور الشام الذي سيسهم به الخريجون في مختلف البرامج الاقتصادية والاجتماعية الزراعية القومية تحقيقاً لأهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية القومية المصرية.

المراحل التي يمر بها إعداد التقارير الاقتصادية المزرعية: عادة ما يمر إعداد وكتابة التقارير الاقتصادية المزرعية بستة مراحل رئيسية من المرغوب الوقوف عند كل مرحلة منها ومناقشتها مختلف النقاط المتداخلة فيها وتنقية وجهات النظر عنها حتى تبلور طريقة العمل ويتم وضع تخطيط لأسلوب الإعداد والكتابة. وأول هذه المراحل هو تفهم موضوع التقرير أى تحديد الهدف النهائي من القيام به وذلك بتوجيه الأهداف الفرعية ثم الأهداف

الرئيسية التي يرغب في الوصول إليها من إعداد مثل هذا التقرير وذلك بدقة وعناية تامة. ثانٍ هذه المراحل هون تحديد البيانات ونغمات التي يتطلب القيام بمثل هذا التقرير وذلك في ضوء الأهداف المنشودة من تقرير بعمل التقرير مما يوفر الكثير من الوقت والجهد الذي قد يضيع بسبب التأخير الذي عن عدم فيه لهدف من تلك الدراسة. وثالث هذه المراحل هو تحديد الطريقة التي سيتم تجميع البيانات والمعلومات بموجهاً بمعنى أن هناك طريقة جمع البيانات والمعلومات من نوادر عن طريق استمرارات تعلق لها الفرض كما أن هناك طريقة جمع البيانات من المراجع والإحصائيات المنشورة الحكومية كذلك قد يجذب إلى الجهات ووزارات المتخصصة للحصول على ما يلزم من بيانات غير منشورة مما يحسن معه بعد استعراض البيانات والمعلومات المطلوبة تحديد طريقة جمع كل منها. ورابع هذه المراحل هو اختيار البيانات المطلوبة والمرغوب من بين البيانات المتجمعة مما يعكس صورة وضحة جلية غير مشوهة عن الموضوع محل البحث ويجب أن يكون الاختيار بحيث تستبعد البيانات المتضاربة والتي يشك الباحث في مدى صحتها ودقتها ويقى فقط على البيانات التي تحمل درجة كبيرة من الصحة والدقة. والمرحلة الخامسة هي تحديد طريقة تحليل البيانات الإحصائية وإختيار أسلوب التحليل الإحصائي وذلك حتى يمكن إبراز الصورة بدقة وعناية تامة حتى يمكن استخلاص النتائج وتحديد التوصيات والمقترنات والتوصيل إلى النتائج التي عن طريقها يتحقق الهدف المرغوب من إعداد التقرير مما ان المرحلة السادسة والأخيرة التي ينبغي الوقوف عنها عند إعداد التقرير فهي إنتقاء طريقة عرض هذه المواضيع والمعلومات والحقائق والاستنتاجات وشفرات ويكون ذلك بتحديد ما يدخل منها في أقسام كبيرة ثم تحديد ما يدخل تحت كل قسم في أبواب مختلفة تم تحديد ما يدخل تحت كل باب من أبواب القسم في فصول مختلفة ثم تحديد ما يدخل تحت كل فصل من فصول الباب في مواضيع مختلفة ثم تحديد ما يدخل كل موضوع من موضوعات الفصل في نقاط مختلفة ثم تحديد ما يدخل تحت كل نقطة من نقاط الموضوع في نقاط مختلفة وذلك مما يمكن إبراز النواحي المختلفة المرغوب إبرازها في كل مجمل أي كل قسم ويجب الأخذ في الاعتبار التسلسل المنطقي لموضوع التقرير فيحسن الانتقال نحو الهدف الذي يرغب الوصول إليه وإبرازه وتوضيحه، متنسلاً في الأفكار بطريقة منطقية.

ومترجاً من السبب إلى النتيجة ومن الحقائق إلى الاستنتاجات ومن الاستنتاجات إلى الخاتمة من الخاتمة إلى التوصيات.

عناصر التقارير الاقتصادية المزرعية: تتضمن العناصر الرئيسية المرغوب توافرها في التقارير الاقتصادية المزرعية التي يقوم الزراعيين بإعدادها عن مزرعة ما للإمام بمختلف نواحيها الاقتصادية والاجتماعية والتي تتأثر بالعوامل والظروف التكنيكية المزرعية عدة أقسام رئيسية هي: (١) القسم الوصفي ، (٢) قسم البيانات الإحصائية، (٣) قسم الدخول والمشكلات المزرعية. وعادة ما يضم كل قسم من الأقسام الرئيسية الثلاثة عدد من الأبواب كما يضم كل باب من الأبواب عدد من الفصول التي يضم كل منها بدوره عدداً من المواضيع التي تحوى عدداً من النقاط والتي تعرض كل منفصلة كل منها في فقرات كل فقرة تتضمن التعبير عن ناحية من نواحي الموضوع إلا أنه لاعتبارات دراسية كثيرة سيكتفى كل قسم من الأقسام الرئيسية السابق الإشارة إليها عدد من الأبواب ويقسم كل باب إلى عدد من الفصول ثم يقسم كل فصل إلى عدد من المواضيع. ويترك للطالب حرية تقسيم الموضوعات المختلفة إلى عدد من النقاط إذا استدعى الأمر ذلك.

ويضم القسم الأول من أقسام التقرير ثلاثة أبواب أو لامعاً باب النواحي، الزراعية المزرعية وثانيها باب النواحي الاقتصادية المزرعية وثالثها باب النواحي المجتمعية الريفية، وينقسم الباب الأول من القسم الأول في التقرير إلى ثمان فصول هي: (١) الموقع، (٢) الحالة الإنتاجية للزروع النباتية والحيوانية، (٣) التحليل الطبيعي والكيماوي والميكروبيولوجي والتصنيف الأغلى لأراضي المنطقة، (٤) الحالة الإروائية والإسفافية المزرعية، (٥) التخطيط المزرعى للمباني والحظائر والحقول، (٦) العتاد المزرعى الآلى والحيوانى ومختلف الآلات والمهام المزرعية النباتية والحيوانية، (٧) الآفات الحشرية والأمراض النباتية والحيوانية المنتشرة، (٨) الحالة المناخية والجوية للمنطقة.

ويضم الفصول المختلفة للباب الأول في ذلك القسم الوصفي للتقرير عدداً من الموضوعات التي يمكن إبرازها وفقاً لمواضيع كل فصل، فيضم الفصل الأول ثلاثة مواضيع رئيسية هي: (١) الموقع الجغرافي، (٢) المواصلات، (٣) نواحي الأمان. ويضم الفصل الثاني مواضيع هي: (١) الحالة الإنتاجية للزروع النباتية، (٢) الحالة الإنتاجية

للزروع الحيوانية، (٢) الحاله الإنتاجية للزروع الداجنية والخشريه التخشيشة والحريرية. ويضم الفصل الثالث ثلاث مواضع رئيسية هي: (١) الخواص تطبيعية للأراضي والخواص الكيمائية لها، (٢) التصنيف الإغاثي لأراضي المركز التابع له المزرعة، (٣) المرتبة الإنتاجية لكل زرع حقل في المركز التابع له المزرعة. ويضم الفصل الرابع موضوعان هما (١) الحاله الإروائية المزرعية، (٢) الحاله الإصفافية المزرعية. ويضم الفصل الخامس موضوعين هما: (١) أنواع نباتي للزروع النباتية والحيوانية، (٢) أنواع المباني المزرعية للسكان الريفيين المزرعيين وتوافق إمكانيات المعيشة. ويضم الفصل السادس ثلاث مواضع هي: (١) العتاد الآلى للزروع النباتية وتحيانيه، (٢) العتاد الحيواني للزروع النباتية والحيوانية، (٣) اتجاهات الإنتاجية للعتاد الآلى وتحيانيه في أداء العمليات المزرعية ويضم الفصل السابع ثلاث مواضع هي: (١) الآفات الحشرية النباتية والحيوانية، (٢) الآفات الفطرية البكتيرية ونفروسية والحساشر انتشاره، (٣) سياسة المقاومة الآفية وتلقي الآفات الآتية في المنطقة. ويضم الفصل الثامن و لاخير من الباب الأول من ذلك القسم الوصفى ثلاث مواضع هي: (١) درجات الحرارة والنهايات الصغرى والعظمى، (٢) متوسط كمية المطر السنوى والشهري ، (٣) ستوس ط درجات الرطوبة ودرجة التبخر.

ويضم الباب الثاني من القسم الأول من التقرير وهو الخامس بالتوالى الإقتصادية المزرعية خمسة فصول هي: (١) السعة المزرعية وتوزيع زروع النباتية، (٢) إمكانية إنتاج زروع جديدة، (٣) مقارنة انتهاك الإنتاجية للزروع النباتية والحيوانية المزرعية بالزروع النباتية والحيوانية في المركز التابع له المزرعة. (٤) المؤسسات التمويلية والمشكلات المزرعية التمويلية، (٥) التقلبات السعرية لمختلف الزروع النباتية والحيوانية.

وتضم الفصول المختلفة للباب الثاني عدداً من الموضوعات التي يمكن إيرازها وفقاً لمواضيع كل فصل فيضم الفصل الأول ثلاث مواضع هي: (١) انسنة المزرعية وأبعاد المزرعة، (٢) التخطيط المزرعى لحقول، (٣) الدورة الزراعية وتوزيع الحاصلات. ويضم الفصل الثاني خمس مواضع هي: (١) دراسة تميزة النسبة لإنتاج مختلف الزروع النباتية، (٢) دراسة الميزة النسبية لإنتاج مختلف الزروع الفاكهية، (٣) دراسة الميزة النسبية لإنتاج مختلف الزروع الخضرية ، (٤) دراسة الميزة النسبية لإنتاج

مختلف الزروع الحيوانية، (٥) دراسة الميزة النسبية لإنتاج مختلف الزروع الداجنية، ويضم الفصل الثالث موضوعين هما: (١) مقارنة الطاقة الإنتاجية المزرعية بالطاقة الإنتاجية للمركز لمحظوظ الزروع الحقلية، (٢) بيان الجدار الإنتاجية في إنتاج مختلف الزروع الحقلية. ويضم الفصل الرابع موضوعين هما: (١) المؤسسات التمويلية المختلفة بالمنطقة، (٢) المشكلات التمويلية الزراعية للزرروع وطرق علاجها. ويضم الفصل الخامس موضوعين هما: (١) التقليبات السعرية النباتية والحيوانية، (٢) دراسة الإتجاه العام لأسعار الزروع الرئيسية بالمنطقة.

وينقسم الباب الثالث والأخير من أبواب القسم الأول وهو الخاص بالنواحي المجتمعية الريفية المزرعية إلى فصلين هما: (١) التركيب السكاني الريفي^(١)، (٢) المؤسسات والمنظمات الاجتماعية والإقتصادية الريفية. وتضم الفصول المختلفة للباب الثالث عدد من الموضوعات التي يمكن إبرازها وفقاً لموضوع كل فصل في ضمن الفصل الأول موضوع واحد وهو (١) دراسة النواحي العمرية والزوجية والمهنية والدينية والإقتصادية ويضم الفصل الثاني موضوعين هما: (١) دراسة الأسواق وأنواعها، (٢) الخدمات الثقافية والترويحية والأمنية والإتصالية والتجارية والصحية والعلمية والدينية والزراعية.

أما القسم الثاني من أقسام التقارير الإقتصادية المزرعية وهو الإحصائي فيضم ثلاثة أبواب رئيسية: (١) باب البيانات الإحصائية عن المزرعة في وقتها الحالى، (٢) باب البيانات الإحصائية عن تحليل الجدار الإنتاجية المزرعية، (٣) باب البيانات الإحصائية عن المصروفات والإيرادات المزرعية.

وينقسم الباب الأول من ذلك القسم الثاني من أقسام التقارير الإقتصادية المزرعية إلى أربعة فصول هي: (١) بيانات عن الزروع النباتية والحيوانية، (٢) بيانات عن الأغذية والتمويليات، (٣) بيانات عن الممتلكات الثابتة أى المباني والمساكن المزرعية، (٤) بيانات عن الآلات والمهام والعتاد المزرعى.

(١) تضم المزارع الكبيرة مجموعة من السكان يقومون بأداء العمليات المزرعية بالمزرعة يقيمون بها وقد يقيم مجموعه من الزراع يعملون فى مجموعة مزارع مختلفة متقاربة فى بينة سكنية واحدة وهى ماتعرف بالعزبة.

وينقسم الباب الثاني وهو عن دراسة تحويل الكفاءة المزرعية إلى ثلاثة فصول هي: (١) التورة الزراعية والخريطة المزرعية، (٢) الطاقة الإنتاجية المزرعية النباتية والحيوانية، (٣) كميات الأسمدة المستهلكة والأغذية الحيوانية.

وينقسم الباب الثالث من ذلك القسم تناول بدراسة البيانات الإحصائية عن الإيرادات والمصروفات المزرعية إلى فصلين كبيرين هما: (١) المبيعات المزرعية للزروع الحقلية والفاكهية والخضرية والحيوانية التحلمية والبنية الصوفية والداجنية والنحلية، والخشبية، (٢) المصروفات الخاصة بتنشأت المستديمة وإصلاح الماكينات والآلات والأدوات ومصروفات الوقود والتزيوت والشحوم ومصروفات الزروع الحقلية والخضرية والفاكهية والحيوانية ومصروفات تشحيم الآلات والجزارات والقوى المحركة وطلبات الرى ووحدات القوى الآلية والمصروفات الخاصة بالمبنيا والأجور والمرتبات وتکاليف إنتاج الفدان من الزروع النباتية المختلفة ومقارنته بالتكليف في المنطقة.

أما القسم الثالث من أقسام التقارير الاقتصادية المزرعية وهو قسم الدخول وال المشكلات المزرعية فيضم أربعة أبواب رئيسية هي: (١) الحالة الدخنية المزرعية، (٢) مقاييس المكونات الأخرى للدخل، (٣) مقارنة النجاح النسبي في نتائج المزارع المختلفة، (٤) المشكلات المزرعية الرئيسية.

وينقسم الباب الأول وهو عن دراسة انخول المزرعية إلى فصلين هما:

(١) ملخص الإيرادات المزرعية، (٢) ملخص للمصروفات المزرعية. أما الباب الثاني وهو دراسة المعايير الداخلية الأخرى فيضم ثلاثة فصول هي: (١) دراسة عائد الإدارة للمزرعة، (٢) دراسة دخل عمل المزارع، (٣) دراسة عائد رأس المال والإدارة.

أما الباب الثالث وهو دراسة مقارنة النجاح النسبي في المزارع المختلفة فيضم فصل واحد وهو دراسة نسبة النفقات الكلية ونسبة النفقات الثابتة ونسبة نفقات التشغيل إلى الدخل الكلي. أما الباب الرابع الخاص بالمشكلات المزرعية فيضم ثلاثة فصول هي: (١) دراسة المشكلات التكنولوجية الزراعية، (٢) دراسة المشكلات الاقتصادية الزراعية، (٣) دراسة المشكلات الاجتماعية الريفية الزراعية المزرعية.

الاعتبارات المرغوب توافرها في هيكل التقارير الاقتصادية المزرعية: ينبع ون هيكل التقارير الاقتصادية المزرعية من إحدى عشر جزءاً هي: (١) مصفحة الغلاف، (٢)

صفحة المحتويات، (٣) فهرس الجداول، (٤) المقدمة، (٥) التمهيد، (٦) تسلسل أقسام محتويات التقرير، (٧) صفحات بداية الأقسام، (٨) الخاتمة والموجز، (٩) الملحق، (١٠) مراجع باللغة العربية، (١١) مراجع باللغة الإنجليزية.

صفحة الغلاف: يبتدئ التقرير بصفحة الغلاف وهذه تشتمل في ركناها الشمالي الأيمن الجهة المشرفة على إصدار التقرير ويبيّن في هذا التقرير المطلوب إسم الجامعة والكلية والقسم - ويتوسط مقدمة الصفحة إسم المزرعة المجرى البحث فيها وموقعها بالنسبة لقرية والناحية والمركز والمحافظة الواقع فيها ويليه إسم المزرعة إسم مقدمي التقرير - ويشار في وسط النهاية بالصفحة إلى القسم المقتم إليه التقرير ويسجل في أسفل الصفحة مكان ووقت تقديم التقرير.

صفحة المحتويات: تضم صفحة المحتويات جميع عناوين الأقسام والأبواب والفصوص والمواضيع التي يضمها التقرير بجانب المقدمة والتمهيد والخاتمة والملخص والملحق والمراجع ويقابل كل عنوان رقم الصفحة الموجود به ويلاحظ أن هناك أربع مستويات تكتب عليها تلك العناوين فيكون المستوى الخارجي لعنواين الأقسام ويتبعه للداخل مستوى عناوين الأبواب وهذا يتبعه وبالتالي للداخل مستوى عناوين المواضيع.

فهرس الجداول: يلى صفحة المحتويات فهرس الجداول وهذا الفهرس يضم الجداول الموجودة في أقسام وأبواب وفصوص ومواضيع التقرير ويشار إلى كل جدول من هذه الجداول برقم مسلسل يوضع بين قوسين ويسبق هذا الرقم بكلمة جدول ثم يلى ذلك عنوان الباب التابع له الجدول ثم يليه عنوان للجدول يوضح محتوياته والغرض منه ويقابل كل بيان عن جدول رقم الصفحة الموجود بها مثال ذلك:
جدول (١) - **النواحي الزراعية المزرعية:** متوسط الرقعة المنزرعة للزروع النباتية بالزراعة خلال السنوات . ١٩ - ١٩

المقدمة : تلى فهرس الجداول مقدمة للتقرير وهذه تتضمن عنصر التشويق للقارئ ليتابع قراءة التقرير موضحاً ميدان الدراسة العلمية فيها والذى يسير وفقاً له فى موضوعات التقرير المختلفة ويحاول الباحث أن يقدم عرضاً مختصراً لأقسام التقرير وأبوابه وفصوله وموضوعاته الرئيسية ويربط من خلال عرضه بين تلك الموضوعات بعضها ببعض مشيراً إلى أهميةتناول تلك النقاط مدعماً ذلك ببعض البيانات والإحصائيات.

التمهيد: يبين فيها أهمية التقرير وتأثير الحقائق والاستنتاجات والافتراضات والتوصيات المتوصل إليها في غيرها من المواضيع الاقتصادية والاجتماعية في البنيان الاقتصادي الزراعي القومي ويوضح بها أغراض البحث في تحديد واضح لمعالم كما يبين بها طريقة البحث، وما أستند إليه في إجرائه من مراجع هامة ومصادر أساسية موضحاً الخطوات والمراحل التي مر بها إعداد البحث. ويوضح الباحث الصعوبات والمشاكل التي قابلها في إعداد التقرير وما أمكنه التغلب عليه منها.

تسلسل أقسام محتويات التقرير: بعد مقدمة تقرير والتمهيد لموضوعه يبدأ الباحث قبل سرد محتويات تقريره أن يجمع أفكاره فيصيغ الموضوعات التي تختصر بدراسة ناحية من النواحي تحت بند واحد يطلق عليه الفصل ويحمل هذا الفصل عنواناً يدل على ما يحويه من أفكار وحقائق وإستنتاجات تدخل في موضوعاته وبعد هذا يحاور الباحث تجميع مجموعة الفصول ذات الصبغة المشتركة بند واحد أيضاً يطلق عليه البند ويحمل كذلك كل باب عنواناً يدل على ما يحويه ذلك الباب من الدراسة للأفكار والحقائق والإستنتاجات ثم يجمع الأبواب التي تختص بنوع معين من الدراسة تحت بند واحد يطلق عليه باسم القسم. وبذلك يقسم التقرير إلى مجموعة من الأقسام وهذا وبالتالي ينقسم إلى مجموعة فصول والتي بدورها تنقسم إلى مجموعة موضوعات . ويجب أن يتضمن الباحث في موضوعاته المختلفة بطريقة منطقية فيندرج من السبب إلى النتيجة ومن الحقائق إلى الإستنتاجات ومن الإستنتاجات إلى الخاتمة وبيانات في كل موضوع من موضوعات التقرير . ويراعى أن يكون كل موضوع مستوى لأدق التفاصيل مع الخرو من اللغو والخشو وألا يكون قد ترك شيئاً للتخمين وإن يكون قد جمع الحقائق وبياناتها مدونة بكاملها كما ينبغي أن يكون خالياً من الآراء غير المقطوع بصحتها على أن يقرن كل دليل بما يستند إليه من بيانات ومراجع.

صفحات بداية الأقسام: يوضع في بداية كل قسم من أقسام التقرير صفة يسجل فيها العنوان الذي يحمله هذا القسم ثم يوضح البونب الرئيسية التي يحوّلها ويكتب عنوان

الفصول التي يضمها كل باب وكذلك الموضوعات التي يضمها كل فصل على أن يكون ذلك بخط مميز (سميك) أو عريض عن خط بقية موضوعات التقرير.

الخاتمة والموجز: وهذه تأتي في نهاية التقرير بعد عرض الأقسام المختلفة لموضوعات التقرير وفيها يعرض الباحث بصورة واضحة القرارات والاستنتاجات والتوصيات التي وصل إليها مللاً لهذه المقترنات بالبيانات المختلفة التي إحتواها موضوعات التقرير ومدعماً قوله بأرقام من الجداول ويحسن مراعاة التسلسل المنطقي في الوصول إلى الحقائق والاستنتاجات حتى يتبع القارئ الأفكار في سهولة ويسر ويصل في النهاية إلى التوصيات التي وصل إليها الباحث وبذلك يكون قد وصل إلى نهاية الشوط الذي كان يسعى إليه عندما بدأ عمل هذا التقرير ويراعي في الخاتمة والموجز ألا تكون مختصرة جداً لأنها الجزء الذي يتضمن كل المعلومات التي خرج بها الباحث من دراسة الموضوعات أو إختباره.

الملاحق: توضع الملحق في نهاية التقرير بعد الخاتمة والتوصيات وتتضمن الملحق كافة الجداول التي جمعت من المصادر المختلفة لجمع البيانات والتي لم يشار إليها مباشرة في عرض أقسام محتويات التقرير في موضوعاته المختلفة إذ أن الجداول المجمعة التي يشار إليها مباشرة في موضوعات توضع ضمن الموضوع في الفصل الخاص بها كمان الجداول المحاسبية التي أجري على بياناتها عمليات حسابية توضع ضمن محتويات التقرير الرئيسية. وعلى هذا فإن الجداول (الخام) التي أخذت منها بعض البيانات للعرض والتحليل فإنها توضع في الملحق وتضم الملحق كذلك كافة الأشكال والرسوم البيانية الموضحة للبيانات كما تضم مجموعة الخرائط المزرعية من مباني ومنشآت بالحقول المزرعية. وتقسم الملحق إلى ثلاثة أقسام يضم أولاهما مجموعة الجداول ويضم ثانيتها مجموعة الأشكال والرسوم البيانية ويضم ثالثتها مجموعة الخرائط المساحية.

المراجع العربية والأجنبية: تتضمن التقارير الاقتصادية المزرعية عامة الكثير من المراجع الخاصة بالأراء والأفكار والنظريات والحقائق المختلفة عن النواحي الاقتصادية الزراعية عامة وعن إقتصاديات إدارة الأعمال المزرعية وإقتصاديات الأراضى

وإقتصاديات الزروع الحقلية خاصة كمان هناك الكثير من المراجع التي يستند إليها ويستمد منها مختلف البيانات الإحصائية لترسمة لإبراز الحقائق واستخلاص النتائج والوصول إلى القرارات ويجب الإشارة إلى ذلك المراجع في حالة استخدامها سواء ماستعمل منها في التدليل على الحقائق والأراء المعينة أو سواء ماستعمل منها في الحصول على ميلز من البيانات المختلفة ويشار إلى المراجع عادة في الحالة الأولى عن طريق وضع رقم أعلى نهاية الكلمة في عبارة التي استند إليها من ترجمة ثم يوضح نفس الرقم أسفل الصفحة في الحاشية وينظر المرجع الذي يتضمن الإشارة إليه:

(١) اسم المؤلف (٢) اسم الكتاب, (٣) اسم المطبعة, (٤) رقم الطبعة أو تحريره, (٥) مكان نشرها, (٦) تاريخ النشر, (٧) رقم الصفحة. وذلك في حالة النشرات الدورية والمجلات فيكتب اسم الجهة المصدرة للنشرة (الوزارة), (٨) المصلحة. (٩) اسم النشرة. (٤) العدد. (٥) السنة. (٦) إسم مطبعة. (٧) مكان نشر. (٨) تاريخ النشر.

(٩) رقم الصفحة. مثل:

المؤلفات:

- 1- زكي محمود شبانة (دكتور) - التسويق الزراعي - المعهد الزراعي في الاقتصاد التسويقي لل الاقتصاد الزراعي المصري - مطبعة دار المعرف - التحرير الثانية - الإسكندرية ١٩٥٩ - ص ٥-٢.
- 2- Schickele, R.N Agricultural Policy Farm Programs and National Welfare, Food and Agricultural Organization of the United Nations, Mc Raw Hill, New York, 1954.

الفصل الثامن: السجلات المزرعية

أهم خصائص النشاط الزراعي وتأثيرها على أهم أشكال الدفاتر والسجلات المزرعية: نظراً للدور الرئيسي الذي تلعبه الزراعة في البنيان الاقتصادي المصري، كان لزاماً أن تتسم المعالجة المحاسبية في منشآت الاستغلال الزراعي بصفات تاسب ذلك الدور المتعارض للقطاع الزراعي بالنسبة لبقية قطاعات البنيان الاقتصادي من ناحية، وكذا فإن طبيعة النشاط الزراعي المتميزة تميز المعالجة المحاسبية لذلك النشاط عن النظم المحاسبية لبقية القطاعات من ناحية أخرى.

ومن المعروف أن النشاط الزراعي تحكم فيه مجموعة من العوامل الطبيعية والفنية التي يؤثر بالضرورة في عملية اتخاذ قرارات الإدارة والتشغيل وكذا في التمظيم المحاسبي الذي يعكس ويقيس أثر هذه التأثيرات الاقتصادية على التكاليف والأرباح الناتجة من الاستغلال الزراعي.

- وفيما يلى بعض الخصائص الاقتصادية للنشاط الزراعي التي يتاثر بها تنظيمه المحاسبي:
 - ـ خصوص الإنتاج الزراعي ظاهرة تناقص الغلة وهذا يشكل عبأً على النظام المحاسبي يتمثل فيما يلى :
 - ـ أ- ضرورة الفصل في سجلات المنشأة بين كل من التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة.
 - ـ ب- إعداد تقارير معلومات توضح للإدارة مدى تأثير إضافة عناصر التكاليف المتغيرة على الناتج الإجمالي كـ تحول دون وصول المنشأة إلى مرحلة تناقص الغلة وتنقسم هذه التقارير دراسة العلاقة بين تكاليف النشاط الزراعي وحجم الإنتاج والأرباح التي تتحقق من بيع المنتجات.
 - ـ ج- ضرورة تقديم البيانات المحاسبية التي يمكن من دراسة البدائل المختلفة للإستغلال الأكفاء للمساحات المتاحة كالمقارنة بين الأرباح الحديثة للفدان نتيجة استخداماته المختلفة مع اعتبار عنصر التوفيق والفترة اللازمة للإستغلال وسائر العوامل الفنية الأخرى.

٢- الخضوع للعوامل الجوية:

أن الأنشطة الزراعية بصفة عامة تعتبر كائنات حية تولد وتنمو بشكل وحجم ودرجة جودة معينة ويكون تأثير الإنسان فيها محدوداً نسبياً والنظم المحاسبي السليم للمنشأة الزراعية لابد أن يتضمن توفير بيانات المناسبة لإعداد نخطط المستقبلية والتعبير عنها بما يعرف بالموازنات التخطيطية لخروع النشاط الزراعي مختلفه ومن هنا تتضح مدى الصعوبة في هذا المجال نظراً لأن هذه بيانات مستقبلية وترتبط بالإحتمالات المتوقعة خلال الفترات الزراعية المقبلة. وجدير بالذكر أن الانتاج الصناعي لا يخضع لمثل تلك الظروف ويكون التنبؤ وتحديد هيكل التكاليف والإيرادات المتوقعة فيه ممكناً وبدرجة كبيرة من الدقة.

٣- الطبيعة الموسمية للنشاط الزراعي . وهذا يستلزم مايلي :

أ- ضرورة إعداد جداول للتصرفات النقدية الداخلة والخارجية مع بيان توقيتات الحصول على الإيرادات ودفع النفقات الزراعية مختلفة وذلك لإحداث التوازن بينهما في ضوء عمل الموسمية الذي يؤثر في كل من جانب المدخلات والمخرجات في شكها النقدي.

ب- تنظيم مواعيد سداد القروض قصيرة الأجل بما يتفق ومواعيد جنى المحصول وبيعه.

ج- دراسة وتحليل تكاليف الخدمة التسويقية ، فالطبيعة الموسمية للنشاط تقتضي الاهتمام بعمليات التخزين ومواقع المخازن لأن طلب على معظم الحاصلات الزراعية لا يرتبط بفترات عرضها الموسمية بل يكون متوازناً على مدار العام. وفي حالة المنتجات القابلة للتلف تسريع تزداد الحاجة إلى دراسة العلاقة بين مناطق توزيع وأسواق الجملة وتحليل تكاليف النقل وعلاقتها بالأسعار.

كـ- أثر الموسمية على الموازنات التخطيطية للمنشأة وتوقيت إعدادها وبالتالي مواعيد إعداد التقارير المحاسبية الخاصة ببيان نتائج الأعمال والرقابة على تكاليف الإنتاج.

،- كثرة المنتجات العرضية، وذلك يؤثر في العمليات المحاسبية من زاويتين هما:

أ- معالجة إيرادات المنتج العرض داخل الحسابات وقوائم التكاليف وبالتالي يظهر السؤال التالي : هل تعتبر إيرادات مستقلة بذاتها ، أم تخفض بها تكاليف المنتج الرئيسي؟

ب- الفصل في السجلات بين التكاليف العامة التي أنفقت على المنتج الرئيسي والتي تسبب بشكل غير مباشر في ظهور المنتج العرضي ، وبين التكاليف التي دفعت خصيصاً لإعداد تلك المنتجات العرضية للبيع وتخزينها ونقلها وهي ماتعرف عادة بتكليف ما بعد الانفصال أو التكاليف الخاصة.

وأحياناً مайдج المحاسب صعوبة في التفرقة بين ما يمكن اعتباره منتج رئيسياً وبين مايندرج تحت بند المنتجات العرضية وهذه المشكلة يمكن علاجها في كل منشأة على حدة وفقاً لاعتبارين هما:

- تحديد الهدف الرئيسي من النشاط، وما يتختلف عن عملية الإنتاج الأساسية يعتبر منتجاً عرضياً . وفي حالة ما إذا كان الهدف من النشاط مزدوجاً أى أن المنتجات المشتركة (يتم إنتاجهما معاً بعمليات واحدة لايمكن تجزئتها) فأن مشكلة معالجة إيراداتها تنتهي وتصبح المشكلة هي فقط كيفية توزيع التكاليف المشتركة قبل نقطه انفصال المنتجات عن بعضها.

- تحديد الوزن النسبي لإيرادات المنتج داخل مجموعة المنتجات التي يتم إنتاجها فإذا كانت الإيرادات كبيرة نسبياً أصبح المنتج رئيسياً والعكس.

التنظيم المحاسبي وصعوبة رقابة الأنشطة الزراعية وذلك بسبب العوامل التالية:

(أ) اتساع الرقعة الزراعية التابعة للمنشأة، (ب) تحكم الطبيعة في الإنتاج وموسميته، (ج) تخلف البنية الزراعية وانتشار الأمية، (د) عدم افتتاح غالبية الزراعة بجدوى إمساك الدفاتر والسجلات، (هـ) تعدد المنتجات العرضية والمنتجات المشتركة كمخرجات للنشاط الزراعي.

ويمكن التغلب على هذه الصعوبات إذا ماتوافرت انتصارات التالية:

- ١- وجود أساليب محاسبية ومالية لقياس الأداء الفعلى للأنشطة الزراعية فى مواعيد محددة، ومن ثم إمكانية التعرف على نتائج الفعلية لتنفيذ لأهداف الإنتاجية .
- ٢- وجود نظام سليم لإعداد التقارير يمكن من خلاله مقارنة الأداء الفعلى بما كان مستهدفاً ومحدداً من قبل وبالتالي التعرف على أسباب القصور وإمكانية معالجته.
- ٣- وجود مقاييس ومؤشرات موضوعية تمكن من الحكم على مدى كفاءة التنفيذ، وترشيد الأداء وفقاً لأهداف قابلة للتحقيق.

التنظيم المحاسبي وظهور المؤسسات الزراعية:

يمكن القول بأن القطاع الزراعي في جمهورية مصر العربية قد مر بفترة إهمال نسبي من قبل الدولة إلا أنه بعد أن أكدت التجارب أن التنمية الاقتصادية في مصر يجب أن تتم من خلال زيادة الاهتمام بالقطاع الزراعي، بدأت الدولة في سنوات الأخيرة في إعادة النهضة والنشاط إلى القطاع الزراعي. ولقد صاحب ذلك اتجاه نحو إنشاء المؤسسات الزراعية المتخصصة مثل مؤسسات الإصلاح والإستزراع، ومؤسسات تنفيذ مشروعات الري والصرف، والمؤسسات التمويلية ... إلخ للقيام بدور المطلوب.

ولعل الاتجاه نحو إنشاء هذه المؤسسات المتخصصة يقى عيناً كبيراً على النظم المحاسبي وعلى أهمية الدور الذي يجب أن يقوم به لتسهيل مهمة هذه المؤسسات لكي يلحق القطاع الزراعي المصري بركب قمة الزراعي العالمي. ويمكن أن تتصدر أهم مهام النظام المحاسبي في هذه المجال فيما يلى:

- ١- قدرة النظام المحاسبي على إمداد الإدارات باليبيانات التي تساعدها في التعرف على نتائج الاستغلال الزراعي ومدى مطابقتها للخطط الموضوعة.
- ٢- المساهمة في بناء الموازنات التخطيطية التي تكفل تحقيق أهداف القطاع الزراعي.
- ٣- وجود نظام محاسبي سليم في كل مؤسسة من المؤسسات الزراعية يؤدي إلى إمكانية المقارنة بين كل منها من حيث نتائج الاستغلال الزراعي وتنمية الوحدة المنتجة وإنتاجية الفدان، إلخ وبالتالي معرفة موقف المؤسسة بالنسبة للمنافسين.
- ٤- توفير المعلومات والبيانات اللازمة لأجهزة التخطيطية نسمة عن وضع الأهداف والخطط طويلة المدى بالنسبة للقطاع الزراعي.

وفي ضوء ما تقدم سوف نستعرض فيما يلى أهم الدفاتر والسجلات المستعملة في بعض أوجه الاستقلال الزراعى ومتطلبه طبيعة هذا الاستقلال من تعويض أو تعديل السجلات والدفاتر بما يتلائم مع هذه الطبيعة.

أولاً: سجلات الحصر المزرعى:

وهي عبارة عن حصر شامل لجميع الأصول التي يمتلكها الزارع وذلك في جانب منها أما في الجانب الآخر فتظهر جميع الخصوم أو المطلوبات، والفرق بين جملة الأصول وجملة الخصوم هو صافي قيمة المزرعة، وبمقارنة صافي قيمة المزرعة في أول العام وفي نهاية العام يمكن تقدير صافي الزيادة أو النقص في قيمة المزرعة خلال العام، ولكن مثل هذه الطريقة تقسيس لنا مقدار التقدم فقط وذلك لأن زيادة أو نقص صافي القيمة فقط لا تظهر صافي الربح أو الخسارة في العمل المزرعى، فقد تكون الزيادة في صافي القيمة راجعة إلى إستثمار قام به الزارع من دخل أتى له بالميراث أو من شير خارج المزرعة، وبالمثل فقد يكون النقص في صافي القيمة راجعاً إلى ارتفاع النفقات المعيشية للزارع وأسرته، وهذه السجلات يتم عملها مرتبين في العام الزراعى مرتين في بداية العام ومرة ثانية في نهاية العام الزراعى.

تعريف قائمة الحصر أو الجرد المزرعى: هي عبارة عن تلك القوائم التي تعمل على فترات منتظمة خلال العام الزراعى والتي تشمل قيم وأنواع جميع الممتلكات الثابتة وغير الثابتة بالمزرعة ومخازنها والنقدية بالخزينة وبالبنوك والديون التي للملك قبل الغير وأيضاً الديون التي للغير قبل الملك.

ويلزم لتقدير صافي الدخل المزرعى القيام بعمل قائمة الحصر المزرعى في بداية العام ونهايته، ويتضمن إعداد قائمة الحصر خطوتين الأولى هي الحصر جميع الأصول في المزرعة وتسجيلها، أما الخطوة الثانية فهي تقدير هذه الصول ويجب أن يكون التقدير طبقاً لقيم الأصول وقت حصرها - جردها - إذ أنه لا يمكن أن يستخدم في التقدير الحالى للأصول نفس الأسعار التي دفعت في الماضي أو نفس أعداد وأوزان الزروع الحيوانية كما ظهرت في قائمة الحصر السابقة.

عُثُل قائمَة الحصر: لتسهيل عمل قائمة الحصر تقسم الأصول إلى مجموعات ويجزىء
حصر كل مجموعة منها في قائمة منفصلة تميّز لإعداد قائمة الحصر النهاية، وهذه
المجموعات تشمل مايلي:

١- قائمة حصر الزروع الحيوانية: وتشتمل على الخيول والبغال والبقر وانحصار والجاموس
والغنم والماعز وغيرها، ويجب أن تشمل سجلات أعداد وزان وعمر كل نوع
من الزروع الحيوانية على حدة مع ذكر أي بيانات أو تصريحات أخرى يحتاج إليها
المزارع، ويتم حصر الحيوانات الثمينة كمفردات، أما بقية الحيوانات فيتم حصرها
كمجموعات وهذه البيانات تتلخص بعد ذلك (سجل ١).

٢- قائمة حصر الأغذية والمستلزمات: وهذه تشمل كل الأغذية المستهلكة والناتجة من
المزرعة وكذلك التقاوى، أما التموينات فيقصد بها الزيت ونتر كائب والدوبار
والصناديق أو أقاضى الفاكهة والأسمدة وتجير والمخصوصات ... إلخ وهذه المجموعة
يجب وزنها أو عدتها بدقة عند الحصر، وإذا وجدت آية صعوبات تعوق الحصر
فيجب على المزارع أن يعمل على إزالتها لاستكمال الحصر وذلك لأن معظم الدخل
المزرعى يكون فى أغلب الأحوال فى صورة أغذية وتموينات إلخ وجدت آية زيادة
فى قيمة الأغذية أو التموينات فانها تعتبر كإيرادات وإذا وجد ان قيمتها فى أول العلم
ترى عن قيمتها فى نهاية العام فإن الفرق يعتبر كمصروفات (سجل رقم ٢).

٣- قائمة حصر الممتلكات الثابتة: وهذه تشمل الأرض والمباني وعند توصيد المباني
وتقوم كل وحدة منها على حدة، أما الأرض فترتدى هي وقيمتها وقيمة مأثيرها من
تحسينات رأسمالية (المصارف والمرزق والكبارى والطرق ... إلخ) على أساس
المساحة وتقوم أنواع الأرض المختلفة كل منها على حدة (أرض سنزرعة - مراعى
ثبابات - إلخ (سجل رقم ٣).

٤- قائمة حصر الآلات والأدوات المزرعية: وهذه المجموعة تحوى عادة عدد كبير من
الأشياء المختلفة الأنواع، وعند قيام المزارع بحصر هذه الأشياء يجب عليه ألا يغلى
في تقدير قيمتها، وإذا عمل لهذه المجموعة جداول حصر تصريحية دقيقة فإن حصر
كل فرع من فروعها قد يتضمن عدة صفحات ويستحسن أن تقدر قيمة الأدوات

المرتفعة القيمة في كل فرع من فروع المجموعة على حدة أما الأدوات الضئيلة القيمة فتقدر قيمتها إجمالاً. (سجل رقم ٤).

وهناك أشكال أخرى من قوائم الحصر تحتاج إلى معلومات خاصة ونماذج إضافية أخرى، فالأوراق المالية الدائنة والأوراق المالية المدينة ترصد كمفردات ثم تنقل القيمة الإجمالية لكل نوع منها إلى ملخص قوائم الحصر المزروعى مع ملاحظة أن الأوراق المالية الدائنة ترصد مع الأصول أما الأوراق المالية المدينة فترصد ضمن الخصوم في قائمة الحصر.

قائمة الحصر المقارنة:

هناك طرائق مختلفة يمكن أن تلخص بها الجمل أو المجموع المختلفة لقوائم الحصر المزرعية ومن أفضل هذه الطرق وأنفعها هو نموذج قائمة الحصر المقارنة المبين في سجل رقم (٥) ويلاحظ منه أن هناك مجموعتين من البيانات يمكن إستخلاصها من هذا الجدول الأولى وهي أن بيانات قائمة الحصر المقارنة الحصر المقارنة تسمح بأجراء المقارنات من عام لأخر بالنسبة لكل نوع من أنواع الأصول، والثانية هي أنها تسهل تحليل المركز المالى للمزرعة فكما هو مبين في الجدول نجد أن الأصول المشابهة ممكن أن تجمع مع بعضها وذلك للمساعدة على إستبيان التغيرات النسبية في مقاييس مختلف البرامج الاستثمارية المزرعية.

طرق تقدير قيمة أصول قوائم الحصر المزرعية:

يوجد العديد من الطرق التي يقتضى بها يمكن تقدير الأصول، ومن بين هذه الطرق مائلى:

١- سعر السوق: ويمكن بهذه الطريقة تقييم القمح الموجود في المخازن أو القطن المعد للبيع أو الخنازير والماشية التي تباع في وقت قريب في المستقبل، ويعتبر تقييم الأصول على أساس سعر السوق أسهل طرائق التقييم وأكثرها مرونة ولكن هذه الطريقة لا يمكن تطبيقها بنجاح بالنسبة لفرازات مختلفة أخرى من الأصول، فمن الواضح أنه لا يمكن بهذه الطريقة أن تقدر قيمة مواشى التربية أو الآلات التي استعملت لفترات مختلفة، هذا بالإضافة إلى أن بعض بالأصول لا يمكن تقدير قيمتها

السوقية على الإطلاق حتى مع ضروريتها تشغيل العمل المزروع وهذا الوصف ينطبق على البانى والأسرار والأراضى.

٢- نفقات او تكاليف الحصول على الأصول: وهذه الطريقة يمكن أن تطبقها بالنسبة للأغذية المشتراه والمخصصات الموجودة عند عمل الحصبر وهي تنطبق أيضاً على الآلات المزرعية المشتراه حديثاً والمبني المزرعية التي أشتقت وتمت وقت عمل الحصبر ولكن يلاحظ أن النفقة أو التكفة تكون غير معروفة تماماً أى بصعب تحديدها بدقة بالنسبة للزروع الحيوانية والزروع النباتية المنتجة بالزراعة وكذلك أيضاً المباني القديمة.

٣- الطريقة المفضلة في محاسبة الأعمال: وهي عبارة عن إستعمال نسب النفقات أو سعر السوق أيهما أقل ويشرط في هذه الطريقة إمكان تحديد كل من النفقات وسعر السوق للأصل المراد تدبير قيمته.

٤- تقدير تكاليف إعادة الإنتاج: وعلى ذلك فـ^{يـ} فرض وخفضت شركات إنتاج الآلات الزراعية أسعارها بمعدل ٢٠% فأـ^{نـ} جـ^{ارـ} الذـ^{ىـ} يـ^{تـكـافـ} ١٠٠٠ جـ^{نـ}يـه يجب أن يـ^{قـيـمـ} يـ^{مـاـ} يـ^{عـادـلـ} ٨٠٠ جـ^{نـ}يـه والعكس صحيح في حالة رفع أسعار الآلات الزراعية بمعدل ٢٠% فأـ^{نـ} قـ^{يـمـةـ} جـ^{رـارـ} تـ^{صـبـحـ} ١٢٠٠ جـ^{نـ}يـه.

ثانياً: السجلات النقدية المزرعية (التمويلية):

وهذه السجلات تمثل المستوى الشئي في السجلات المزرعية وهي توضح التغيرات التي تحدث في رأس المال المزرعى خلال العام ومقدار دخـ^{لـ} النقـ^{دـ} الذى حصل عليه من كل مورد، والتـ^{كـالـيـفـ} المـ^{مـنـفـعـةـ} بنسبة لكل بند من بنود الإنفاق مثل العمل بالأجر والوقود والغذـ^{يـةـ} المشـ^{تـراـهـ} والبذور ونـ^{فـوـتـ}ـندـ المـ^{دـفـوـعـةـ} والـ^{تـأـمـيـنـ} وـ^{نـسـرـائـبـ} كـ^{يـاـ تـبـيـنـ} تـ^{كـالـيـفـ} المـ^{زـارـعـ} المـ^{نـزـلـيـةـ} وـ^{الـشـخـصـيـةـ} له وـ^{نـعـتـهـ} المـ^{زـارـعـةـ}.

ويلاحظ أن السجلات النقدية بـ^{يـ}بيـ^{نـ}ـهاـ مـ^{قـدـارـ} الدـ^{خـلـ} النقـ^{دـ} من ثـ^{مـبـيـعـاتـ} الـ^{لـبـنـيـةـ} أو المنتجـ^{اتـ} الدـ^{اجـنـيـةـ} مـ^{ثـلـ}ـ تعـ^{طـيـنـاـ} فـ^{كـرـةـ} عن سـ^{وـكـ}ـ هـ^{ذـهـ}ـ المـ^{زـيـرـعـاتـ}ـ تـ^{كـبـ}ـ لـ^{تـبـيـنـ} صـ^{افـيـ}ـ الـ^{رـبـحـ}ـ إلاـ^ــ بـ^{دـخـالـ}ـ التـ^{كـالـيـفـ}ـ الفـ^{وـرـيـةـ}ـ وـ^{غـيـرـ}ـ الفـ^{وـرـيـةـ}ـ،ـ كماـ^ــ أـ^{نـ}ـ السـ^{جـلـاتـ}ـ نـ^{قـدـيـةـ}ـ لـ^{اـ}ـ تـ^{بـيـنـ}ـ إـ^{ذـاـ كـانـ}ـ إـ^{نـتـاجـ}ـ كـ^{لـ}ـ بـ^{قـرـةـ}ـ أـ^{وـ}ـ كـ^{لـ}ـ نـ^{جـاجـةـ}ـ قدـ^{وـصـلـ}ـ إـ^{لـىـ}ـ مـ^{عـدـنـ كـافـ}ـ كـافـ لـ^{اـ}ـ،ـ هـ^{ذـهـ}ـ بـ^{إـلـاضـافـةـ}ـ إـ^{لـىـ}ـ أـ^{نـ}ـ بـ^{عـضـ}ـ

عناصر التكاليف التي تتضمنها السجلات النقدية مثل تكاليف إستخدام القوى والآلات المزرعية لاتوضح ما إذا كانت قد استخدمت بطريقة إقتصادية أم لا.

سجل يومية الإيرادات والمصروفات: تعتبر يومية الإيرادات والمصروفات من أهم السجلات والمراجع النقدية في المزرعة كما أنها تعتبر أساس لكل السجلات النقدية الأخرى، ولبسط نموذج لها عبارة عن سجل يومي للمصروفات والإيرادات وتدون فيه كل المبيعات والمشتريات وسعر الوحدات المباعة أو المشتراء وقيمتها الكلية.

وتدون في هذه اليومية كل عملية عقب حصولها وترصد مبالغها إذا كانت إيرادات في خانة الإيرادات وإذا كانت مصروفات في خانة المصروفات، وهذه اليومية تبين للمزارع في النهاية جملة الإيرادات والمصروفات ولكن يعرف تكاليف أي زرع من زرعة أو إيراده يجب عليه أن ينقب على البيانات الخاصة به في اليومية من أولها لأخرها ولهذا فإنه من المستحسن دائمًا أن يفتح لكل زرع يومية إيرادات ومصروفات على حدة تسهل عليه معرفة مصروفات وإيرادات الزروع الفردية - (سجل رقم ٦).

وفي أحوال كثيرة يفضل جعل حسابات المشتريات لكل نوع من الزروع على حده وحسابات المبيعات لكل محصول من الزروع أيضًا على حدة وفيما يلى نماذج لبعض سجلات المبيعات المزرعية المختلفة.

نماذج سجلات المبيعات:

- | | |
|-----------------------------|--------------------------|
| ٦-مبيعات زروع مشتل | ١-مبيعات زروع الحقل |
| ٧-مبيعات نثريات | ٢-مبيعات زروع الفاكهة |
| ٨-مبيعات المصنوعات الغذائية | ٣-مبيعات زروع الخضر |
| ٩-مبيعات منتجات النحل. | ٤-مبيعات الأغنام والماعز |
| | ٥-مبيعات زروع الزينة |

ونذلك كما يتضح من سجل رقم (٧) وتشابه سجلات المبيعات السابقة جميعاً، كما تتشابه سجلات المبيعات من الأنتاج الحيوانية سواء الألبان أو البيض كما يوضح سجل رقم (٨)، وكذلك تشابه سجلات المبيعات من ماشية اللحم أو اللبن أو العمل (سجل رقم .٩).

نماذج سجل المصروفات:

- | | |
|------------------------|---------------------------------------|
| ٧- زراعة التربة | ١- إصلاح المنشآت المستديمة |
| ٨- المشتريات | ٢- إصلاح الماكينات والألات والأدوات |
| ٩- الحيوانات | ٣- وقود زيت وشحومات الماكينات والألات |
| ١٠- المنتجات اللبنية | والأدوات |
| ١١- التصنيعات الغذائية | ٤- الزراعة الفاكهة |
| ١٢- المنجز | ٥- الخضار |
| ١٣- التموينات التثوية. | ٦- زراعة الحقل |

وتشابه سجلات أنواع المصروفات السابق ذكرها كثيراً مع بعضها وذلك كما توضح السجلات أرقام (١٠، ١١، ١٢، ١٣).

وتشمل سجلات مصروفات الآلات المزرعية البند الآتية من المصروفات معاً:

- ١- تشغيل الجرارات، ٢- تسخير السيارات، ٣- طلبات الرى إذا كانت وحدات ذاتية.

٧- ثالثاً: سجلات تحليل الكفاءة المزرعية:

وهذا النوع من السجلات هو الخطوة الثالثة من المسجدات المزرعية وهي تتضمن سجلات أعداد وأوزان الحيوانات تباعاً وكثيارات اللبس ومنتجاته المباعة أو المستهلكة في الأغراض المنزلية الشخصية وإنتاج البيض ومقدار نورقة وإنتاج كل محصول وغيرها من سجلات تحليل الكفاءة المزرعية، كما يجب أن لا يحتفظ بسجلات أخرى لبيان مقدار الإنفاق على البند المختلفة خلال العام وهذه تشمل عدد شهور العمل بالأجر والعمل الذي الزارع وعائلته ومقدار الغذية التي أعطيت لكن نوع من الزراعة الحيوانية ومقدار المخصصات المضافة لكن حقل من حقول المزرعة وما أشبه وعن طريق سجلات وتحليل الكفاءة المزرعية يمكن أن يحمل على الكثير من التفاصيل فعن طريقها يمكن الحكم على مدى كفاءة الإجراءات التقنية المتتبعة في المزرعة فمثلاً تبين إذا ما كان هناك إسراف في استهلاك العلف أو في استخدام العمال أو الآلات في مختلف العمليات المزرعية، كما توضح سجلات غلات زراعة في قطع الأرض المختلفة في عدة سنين متتالية درجة خصوبة الأرض ومدى حاجتها إلى التميد بأنواعه المختلفة.

وتتضمن سجلات تحليل الكفاءة المزرعية كل من خريطة المزرعية وسجلات إنتاج الزروع النباتية والحيوانية وسجلات اختبار مواشى اللبن وسجل العلف وسجلات النسب والتربية وغيرها.

١- خريطة المزرعة: أن وجود خريطة للمزرعة بعد أمر ضروري جداً ويجب العناية وتوكى الحقة في قياس رقعة كل حوض فيها أو مايشمل من قطع أو ترايم، ولاخفي أهمية المساحة الفعلية وفائتها من النواحي المالية والإنتاجية والتعاقدية ولاتحدد تغييرات بخربيطة المزرعة إلا عند تشييد أسرار ومبانى جديدة أو شق الترع أو قنوات أو مصارف أوضم مساحات جديدة إليها أو بيع جزء منها.

ويسترشد بخربيطة المزرعة عند تقرير كمية الغلات المحتمل الحصول عليها عند إعداد خطة المزرعة في أول السنة الزراعية وهي سجل لمعالجة التربة ولغلات المحاصيل خصوصاً إن كانت من الإتساع الذي يسمح بتنوين بضعة أسطر داخل حدود كل حوض تتضمن كميات الأسمدة المستعملة فيه وغلات المحاصيل المنتجة منه لعدد من السنين وخرانط المزارع يزيد نفعها بعض الأعوام كما أنها تبين كفاءة الدورة الزراعية أو الحاجة إلى تغييرها ونوع الإصلاح اللازم فيها وطريقته.

٢- سجلات إنتاج الزروع النباتية: وهذه المجموعة تشمل إنتاج الزروع النباتية ومعالجة التربة وسجل ملخص إنتاج الزروع النباتية.

٣- سجلات إنتاج الزروع النباتية ومعالجة التربة: من المشاهد أن تربة بعض الحقول تحتاج إلى إصلاح لضعفها ، ولايسهل التعرف على الحقول الضعيفة إلا إذا احتفظ سجلات دائمة لغلالتها على مدى سنين عدة أى لو دونت كميات الأسمدة المستعملة بجانب الغلات أى إذا دونت هذه المعلومات بطريقة منظمة بترتيب تواريختها فمن المتيسر عند ذلك معرفة تأثير نوع معين من الأسمدة أو كمية معينة منها على غلات حقل معين ومدى استمرار هذا التأثير كما يمكن مقارنته بالنتائج التي حصل عليها المزارع من نفس هذا التطبيق على حقل آخر في المزرعة نفسها.

وهذا النوع من السجلات الخاصة بالغلال والتربيه يوصل بني سياسة معينة للإدارة بخصوص التربة ويعنده كثيراً من التخمينات والتقديرات التي تتفق الزارع فيما يتعلق بشراء الأسمدة واستعمالها، وإذا نوشت بهذا السجل مذكرات عن الطقس أثناء نمو المحصول بخصوص الجفاف أو نزول الأمطار أو الصقيع أو هبوب الرياح أو شدة الحرارة أو البرودة مما يؤثر على الغلة زيادة أو قلة فإن هذا يعني تكثير في تفسير سجل إنتاج المحاصيل ويساعد على تحليل ميئمه من معلومات مختلفة ويصور سجل رقم (١٢) صفحة من هذا السجل.

بـ- سجل ملخص إنتاج الزروع النباتية: يمكن بالاطلاع على النتائج التي يحصل عليها مدير المزرعة عن إنتاج زراعة في جميع الحقول بمتزرعه أن يعرف فكيف يستفاد من جميع أراضي المزرعة كما يستطيع المقارنة بينها وبين المزارع الأخرى وبينها وبين نفسها في سنة معينة وفي سنوات أخرى.

كما يمكن تقدير كمية كل زرع منتج وقيمة سهولة في نفس الصفحة بجانب بيان عدد الأفدنة المتزرعة بكل زرع وملخص لهذا يسهل تقدير قيمة الكلية لجميع الزروع المنتجة في المزرعة وتتكليف إنتاج الوحدة المنتجة من الزروع المختلفة بها ومتوسط إنتاج كل فدان وما إلى ذلك من البيانات التي تمت أثناء السنة لاستخلاص النتائج منها عن الربع المالي والكافأة الإنتاجية.

والأرقام التي تظهر بسجل الزروع يجب أن تدون عندما نحصل عليها مباشرة لضمان الدقة ولتحقيق الفائدة كما يجب بثبات رقة الأرض متزرعه بكل زرع بعد زراعة المحصول مباشرة كما يجب أيضاً أن تدون كميات الغلال مباشرة بعد جمع كل زرع وإذا زرعت الزرع الواحد أنواع متعددة فيجب تدوين أترقة والغلال الخامسة بكل نوع على حدة ويعتبر سجل رقم (١٤) نموذج لصفحة من سجل ملخص إنتاج الزروع النباتية.

٣- سجلات إنتاج الزروع الحيوانية: وهي مجموعة سجلات منها: (١) سجل اللبن اليومي، (٢) سجل اللبن السنوي، (٣) سجل النسب والتنمية، (٤) سجل الأوزان

الشهرية، (٥) سجل الدواجن، (٦) سجلات الأغنام، (٧) سجل التلقيح الشهري والسنوي،
(٨) النشرة اليومية.

والبيانات الخاصة بكميات إنتاج الحيوانات أو بأعداد وأوزان مايشترى أو يباع منها يمكن الحصول عليها بشكل أسهل وأرفق لو قورنت بالحسابات المالية وأندمجت معها فمثلاً في حساب الموارشى يقيد كمية اللبن أو الزيد المباعة في وقت البيع وفي نهاية السنة لا يستغرق جميع هذه الكمية وإستخراج جملة المبيعات اللبنية أو الزيد السنوى أكثر من عدة دقائق.

ومثل هذا العمل يمكن أن يجرى في حسابات الأغنام والدواجن وما إلى ذلك هنا إذا كانت المزرعة صغيرة وهذه الأرقام لاتوضح الناتج السنوى فقط ولكنها تقدم أيضاً الأساس الذى تبنى عليه عامل الجدارة الإنتاجية كمتوسط كمية إدرار اللبن بالنسبة للبقرة الواحدة أو متوسط إنتاج الدجاجة من البيض وما إلى ذلك.

٤- سجلات اختيار موادى اللبن: أن السجلات التي يمكن إستعمالها لتحسين قطعان موادى اللبن من بيع أفعى السجلات التي يتحتم إمساكها، فالأغراض التي تتحققها هذه السجلات باللغة القيمة ويقتضي نظام إمساكها بأن يكون لكل ماشية حروب من أفراد القطيع الموجودة بالمزرعة سجل خاص بمنتجها وبذلك تتوافر سجلات لجميع أفراد القطيع ونظام كهذا يمكن من معرفة الماشية غير المنتجة فيتسنى إقصاؤها في الوقت المناسب بذلك يتحسن القطيع تحسناً مستمراً.

ويتم فحص الماشية وإختيارها بواسطة شخص خبير بتربيه الحيوان وعلى هذا الخبر أن يقدر النسبة المئوية للدهن في اللبن كما يجب أن يرشد الزارع إلى الطريقة الخاصة بإمساك السجلات وأحسن الطرق لتعزيز الماشية وإدارتها كى يستفيد الزارع منها أكبر فائدة. ويقوم هذا الخبر أو من يحل محله بوزن اللبن الذي تدره كل ماشية في مدة ٢٤ ساعة ويأخذ عينة مختلفة وجهات الحليب ليختبر كمية الدهن فيها ويعتبر هذا اليوم متوسط للشهر ويقدر الإنتاج الشهري لكل ماشية بضرب المتوسط في عدد الأيام التي حلبت فيها طوال الشهر.

وهناك نوعان من السجلات التبנית أحدهما يومى وآخر سنوى وينحصر الغرض من النوع الأول فى معرفة مقدار إنتاج اللبن اليومى من الحيوانات المزرعية ويمكن منه أيضاً معرفة متوسط الإدرار تبنة الأسبوعى مما يكفل اختبار مواشى اللبن ويوضح سجل رقم (١٥) هذا النوع. أما النوع الثانى من السجلات التبנית فهو السجل السنوى والذى يبينه سجل رقم (١٦). وهو يستخدم فى عمليات الانتخاب وجمع البيانات الخاصة بتاريخ الميلاد الحيوان وطول نصل الحليب ومتوسط نسبة الدهون فى اللبن.

وبجانب سجل اللبن التخصص كل ماشية يوجد سجل آخر للعلف وفى كل يوم تفحص فيه مواشى اللبن يزن الفاحص مواد العلف المعطاة لكن ماشية يومياً وذلك بجانب إنتاجيتها اليومى ثم يثبت فيه هذا العلف وبمقارنتها بقيمة اللبن المنتج للحصول على فكرة صحيحة عما تأتى به كل ماشية من ربح فى مقابل ما يقدم لها من غذاء، ويستخرج متوسط إنتاج كل ماشية من أفراد القطيع من شهر من شهور السنة وبذلك تسهل مقارنة شهر معين بإنتاج أي شهر سابق ومعرفة مدى التقدم الذى حدث.

ويمكن عن طريق الإحتفاظ بسجل الإنتاج لكل ماشية التشخص من أفراد القطيع التى لا تبلغ مستوى معقول فى الإنتاج وبهذه الطريقة تتضمن استمرار تحسن القطيع تحسناً مستمراً. ولاشك لذلك اثراً بعيداً فى ضمان حسن الإدارة لأن تخلص من الماشية الرديئة القليلة الإدرار أولاً بأول والإبقاء على تماشية الغريرة الإدرار وحدها يمنع من انضمام نسلها الردىء مثلها إلى القطيع الموجود وبذلك يتحسن القطيع تحسناً مستمراً وترتفع كفاءته الإنتاجية.

٤- سجل العلف: توجد عدة نماذج لسجل العلف ولبسطها متنكر فيه كمية كل نوع من أنواع العلف التى يستهلكها كل نوع من أنواع الحيوانات المزرعية وهو يعمل على فترات كل منها شهر واحد وهذه الكيابات تجمع فى آخر السنة فى ملخص سجلات العلف واستعمال سجل العلف يستلزم وزن وكمية العلائق اليومية أو تحديد كميتها بالبكلة، وتقييد كمية العلائق اليومية التى تستعمل كل يوم فى سجل العلف فى أول الشهر وإذا حدث وتغيرت كمية العلائق أثناء الشهر فإن مقدار التغير يقيد فى يوم حدوث وفي نهاية الشهر تضرب كمية كل علائق من كل نوع من مواد العلف فى عدد أيام الشهر الذى غذى عليها

(أى في عدد الأيام التي استعملت فيها بغير تغيير) والمجموع الشهري المستهلك بالنسبة لكل مادة علف يوجد بجمع هذه المقاييس. وإذا كانت قيمة العلية اليومية لانتغير طوال الشهر فيعمل قيد واحد في خانة مادة العلية المستهلكة لنوع معين من أنواع الحيوان في أول يوم من أيام الشهر وفي نهاية الشهر يستخرج المجموع بالطريقة السابقة وإذا حدث تغيير في تغذية نوع معين من الحيوان وبدء في تغذية على نوع جديد فإن العلف الجديد يقيد في يوم البدء في استعماله. وإذا اشتريت كمية من العلف لنوع معين من الحيوان لكي تكفيه عدة أيام معينة فإن مقدار الكمية المشتراء تقييد مباشرةً مرة واحدة ولا يحتاج الأمر إلى تقييد آخر إلا عندما يشتري كمية أخرى كقطن من كسب مثلاً أو حمل من الدريمن، ويوضع سجل رقم (١٧) نموذج سجل العلف لشهر معين.

وتتشاً الصعوبات أحياناً في استعمال الحشائش أو التبن أو أي فضلات أخرى من فضلات الزروع لقليل من الزراع من يعرف تماماً الكمية التي تغذت بها الحيوانات في اليوم الواحد وواجب أن نعرف هذه الكمية وقد يكون من المتيسر أحياناً وزن طبقة من التبن أو قش الأرز ويمكن تكوين فكرة جيدة عن الوزن بلاحظة مدة حمل أو كومة معينة من ذات وزن معين المعطاة لبعض الحيوانات لتعرف الكمية التي تستهلك منه يومياً، ويحتم دائماً تقدير الكميات المعطاة من العلف لتغذية الأنواع المختلفة من الحيوان تدقيرًا مضبوطاً.

٦- تلخيص سجل العلف: في نهاية السنة تستخرج مجاميع سجلات العلف الشهورية وتظهر بقائمة تلخيصه يتبين منها مجموع ما يستهلكه كل نوع من أنواع الحيوانات من أنواع العلف المختلفة طوال السنة وتسطر قائمة الملخصات عدة كما تسطر سجلات العلف الشهورية وبدلًا من كتابة كل يوم من أيام الشهر تكتب أسماء الأشهر فإذا كانت سجلات العلف الشهورية منظمة ومسطرة كما يجب فإن الأمر لا يحتاج إلى عناء كبير لنقل المجموع الشهورية إلى القائمة التلخيصية وإستخراج مجموعها ويبيّن سجل رقم (١٨) نموذج سجل تلخيص العلف المستهلك في سنة معينة.

وبعد أن يلخص سجل العلف تسهل دراسة كفاءة تغذية في كل فرع من الفروع الإستغلال الحيواني ولتسهيل هذه الدراسة يجب أن يوضح منحص إستهلاك العلف بالنسبة لكل مجموعة من الحيوانات بالقرب ما يمكن إلى الداخل. ومن فوائد سجل العلف أنه يمكن من دراسة احتياجات الحيوانات في مختلف أوقات السنة من مواد العلف المختلفة كما يمكن دراسة الكفاءة الإنتاجية للأغذية التي تعطى لها ويستعين به في إجراء تجارب على تغذية مختلف أنواع الحيوان على مختلف أنواع مواد العلف.

٧- سجلات النسب والتربية: ومن بين السجلات الأخرى ذات الأهمية في المزرعة سجل النسب والتربية والمقصود به تتبع نسب الحيوان، ويشمل سجل تربية جميع البيانات التي تتعلق بتاريخ التلقيح وإسم الطلوقة وتاريخ الولادة وإسم جنس النتائج ويعتبر هذا النوع من السجلات على جانب كبير من الأهمية في محاولات تحسين تقطيع والمحافظة على تحقيق الجدار الإنتاجية الحيوانية مما يكفل زيادة الدخل الحيواني والمزرعى ، ويبيّن سجل رقم (١٩) سجلات النسب والتربية.

٨- مجموعة سجلات حيوانية أخرى: من بين السجلات ذات الأهمية في المزرعة سجل الأوزان الشهرية حيث أن تتبع مراحل النمو الحيواني لمختلف حيوانات المزرعة حتى يمكن تحديد أنساب ميعاد لإرسالها إلى الأسواق يستلزم تدوين وزن الحيوانات على فترات زمنية تختلف بإختلاف المزارع تبعاً لظروف الإنتاج والتربية ونوع وحجم القطيع ويوضح (سجل رقم ٢٠) سجل تسجيل الأوزان الشهرية.

وقد يكون بالمزرعة قطيع من الأغنام ويستدعي ذلك تسجيل جميع البيانات الخاصة به في سجل يسمى سجل الأغنام ويوضحه (سجل رقم ٢١) وتكون به بيانات خاصة بـنـسـبـ الـحـيـوانـ وأـوزـانـهـ ماـيـتـعـلـقـ بـالـإـنـتـاجـ الغـنـمـيـ منـ خـصـوفـ وـالـلـحـمـ وـالـنـاجـاتـ المـولـودـةـ.

وللعمل على تحسين القطيع والمحافظة على التركيب نسلي الجيد والعمل على إدخال صفحات وراثية جديدة في أفراد القطيع يستدعي ذلك الإحتفاظ بسجل التلقيح يسجل به مختلف البيانات ويوضح سجل رقم (٢٢) نموذج سجل التلقيح.

وأخيراً تتضمن سجلات الإنتاج الحيواني المزروعى النشرة اليومية ويدون بها جميع العمليات المزرعية التي تتم بالمزرعة من حيث كمية اللبن وأوزان الحيوانات والتلقيح والولادات وحالة الحيوانات الصحية وحالة حيوانات العمل كما فى (سجل رقم ٢٣).

سجل رقم (١) - قائمة حصر الزروع الحيوانية

سجل رقم (٢): قائمة حصر الأغذية و المستلزمات

الحصر في نهاية العام		الحصر في أول العام		البيان
القيمة بالجنيه	النكبة	القيمة بالجنيه	النكبة	
				أغذية ناتجة بالعزرعة: ذرة قمح . سلاج
				أغذية مشتراد: كسب بذرة القطن مخلفات حيوانية أغذية معدنية
				جملة
				المستلزمات (تموينات): أسدة تقاوي مبادات أجولة زيوت وشحيم
				جملة

سجل رقم (٣): قائمة حصر الممتلكات الثابتة والتحسينات المزرعية (عقارات)

القيمة الحالية	قسط الاستهلاك السنوي	الحياة الإنتاجية المقدرة	القيمة (جنيه)	سنة بدء الاستهلاك	بيان
					المباني المزرعية: المخازن الحظائر حظائر الآلات بيوت الدواجن إنشاءات المياه والمكاتب إن وجدت أسوار المزرعة
					جملة
					التحسينات المزرعية والمساكن: قوافل مصارف طرق المساكن
					جملة
					الأراضي: جملة
					جملة

سجل رقم (٤): قائمة حصر الآلات وآثواب المزرعية

القيمة الحالية بالجنيه	نحوة الإيجية بتسنين	قسط الاستهلاك السنوى	القيمة (جنيه)	سنة الشراء	بيان
					وحدات القوى المزرعية: الجرارات السيارات الموتورات
					جملة
					مهمات الزروع النباتية: محاريث آلات حصاد آلات تذرية آلات تعبئة
					جملة
					مهمات الزروع الحيوانية: آلات حليب آلات تبريد اللبن غذائيات أجهزة للشرب
					جملة

سجل رقم (٥): نموذج قائمة الحصر المقارنة

بيان	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
	% القيمة	% القيمة	% القيمة
الأصول			
الأصول الثابتة:			
الأرض			
المباني			
جملة الأصول:			
الجرار			
المهمات			
مواشى التربية			
الخيول			
جملة			
مواشى التسمين			
الخنازير			
الدواجن			
الأغذية والتموينات			
نقدية بالصندوق			
جملة			
جملة الأصول			
الخصوم			
قروض طويلة الأجل			
حسابات مدينة			
حسابات مدينة أقل من سنة			
جملة الخصوم			
صافي القيمة			
الجمـلة			

سجل رقم (٦): يومية الإيرادات والمصروفات سنة

بيان	الزروع	الكمية	نحوه : سعر الوحدة	الإيرادات	المصروفات
التاريخ					

سجل رقم (٧): سجلات المبيعات للأنتاج الزراعية بالمزرعة

السنة	بيانات عن الصفة	الوحدة	الكمية	السعر		المبلغ المتحصل عليه
				اليوم	شهر	
جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	

سجل رقم (٨): نموذج سجل المبيعات للأنتاج الحيوانية

المبلغ المتحصل عليه		السعر	الوحدة	الكمية	النوع	سنة	
جنيه	مليم					شهر	يوم

سجل رقم (٩): نموذج سجل المبيعات من الأنتاج الحيوانية والعمل المزرعى

المبيعات		بيانات عن الصفقة	سنة	
جنيه	مليم		شهر	يوم

سجل رقم (١٢) : سجل إنتاج الزروع نباتية ومعالجة التربة

الحقل رقم المساحة
الطايوغرافية نوع التربة

معالجة التربة	الغلة	المحصول	السنة
			١٩٨٩
			١٩٩٠
			١٩٩١
			١٩٩٢
			١٩٩٣
			.
			.
			.
			.
			.

بيان رقم (١٤) : سجل ملخص إنتاج الزراعة التجارية

سجل رقم (١٥) : سجل إنتاج الدين اليومي والأسوء عن

سجل رقم (١٦): سجل اللبن السنوى

اسم ورقم الحيوان *	
النوع	
تاريخ الميلاد	
أسم ورقم الأب	
أسم ورقم الأم	
تاريخ الولادة	
تاريخ التلقيح المخصص	
تاريخ الولادة المنتظرة	
عمر الحيوان في اليوم الذي تمت فيه الولادة	
عموميات:	
١-الإدرار في ٣٠٥	
٢-أعلى إدرار يومى	
٣-متوسط الإدرار اليومى	
٤-عدد مرات الحليب	
٥-كمية الإدرار المعدلة	
٦-كمية الدهن المعدلة	
تاريخ	
نرجة دهن لبن	
الحرارة	
أسبوعي جملة % أسبوعي جملة	

* يخصص لكل حيوان صفحة في السجل

سجل رقم (١٧) : نموذج سجل العلف العبوراني

* شهر يناير سنة ١٩٩٨

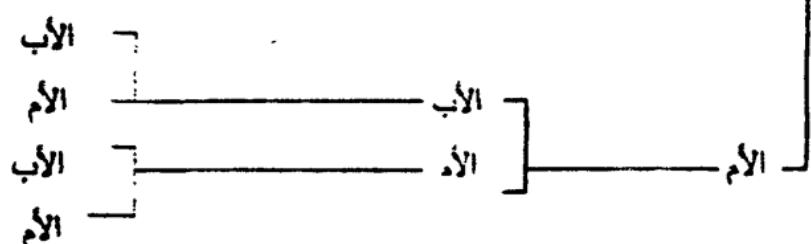
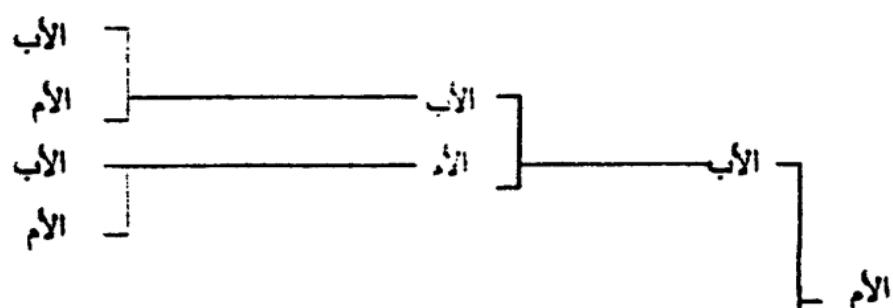
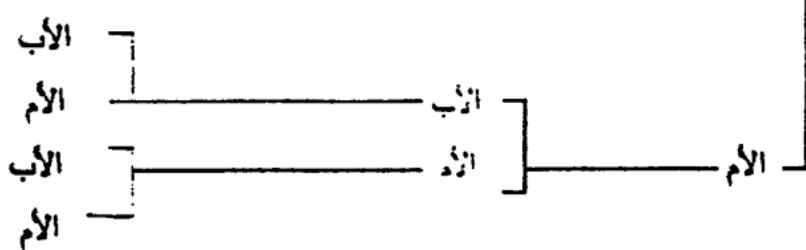
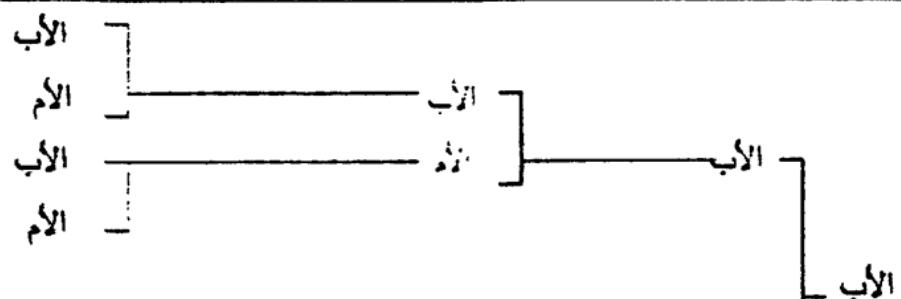
التاريخ	الموائمه	الأغذية	الخيول	الخياطة
	فول	فول	ذرة	ذرة
	برسيم	برسيم	ثعير	ثعير
١				
٢				
٣				
٤				
٥				
٦				
٧				
٨				
٩				
١٠				
١١				
١٢				
١٣				
١٤				
١٥				
١٦				
١٧				
١٨				
١٩				
٢٠				
٢١				
٢٢				
٢٣				
٢٤				
٢٥				
٢٦				
٢٧				
٢٨				
٢٩				
٣٠				
٣١				

* يخصص صنفحة لكل شهور من شهور السنة.

سجل رقم (١٩): سجل النسب والتربية

أ- سجل النسب

نوع	رقم الحيوان
تاريخ الميلاد	
باع إلى	اشتري من



-١٦٩-

سجل رقم (٤٢):

بـ سجل التربية

تاریخ التلقیح	رقم الطلوقة	تاریخ الولادة	رقم النتاج	جنس النتاج	ملاحظات
---------------	-------------	---------------	------------	------------	---------

ملاحظات

٢٠ سجل رقم (٤٣) : سجل الأوزان الشهرية للحيوانات

تاریخ التلقیع المخصوص

تاريخ الولادة المنتظرة

عمومیات:

بيع إلى _____
إلى _____
بمبلغ _____
ملقب _____
جنديه _____

٢١
سجل رقم (٢٦) : سجلات الأغنام

أ- سجل النسب والوزن للأغنام

رقم الحيوان تاريخ الميلاد
رقم الأب النوع
رقم الأم

الوزن كجم	الوزن كجم	الوزن كجم	الشهر
			١٩٩٠
			يناير
			فبراير
			مارس
			أبريل
			مايو
			يونيه
			يوليه
			أغسطس
			سبتمبر
			أكتوبر
			نوفمبر
			ديسمبر

سجل رقم (٤٢) : سجلات الأغنام

ب-سجل إنتاج الصوف

الوزن	دهون الصوف	الشعر الصلب	اللمعان	انتسموج	القطر	الطول	الوزن	تاريخ الفحص

سجل رقم (٤٢) : سجل التلقيح

تاريخ الوضع الفعلي	تاريخ الوضع الم المنتظر	تاريخ ثانية وثبة	تاريخ أول وثبة	تاريخ الوضع السابق	رقم الحيوان	الطلوقة

سجل رقم (٤) : سجل النشرة اليومية للمزرعة

كجم لبن % للدهن	بقرى	إنتاج
كجم لبن % للدهن	جاموسى	اللبن
كجم لبن % للدهن	جملة	اليومى
<hr/>		
ملاحظات	رقم الحيوان الملقح	رقم الطلوقة
_____	_____	_____
_____	_____	_____
_____	_____	_____
<hr/>		
رقم الحيوان الوليد وزنه	رقم الحيوان الأب	رقم الحيوان الأم
_____	_____	_____
_____	_____	_____
_____	_____	_____
<hr/>		
رقم الحيوان المريض	رقم الحيوان النافق	ملاحظات
_____	_____	_____
_____	_____	_____
_____	_____	_____
_____	_____	_____
<hr/>		

* يتم عمل هذه النشرة يومياً لبيان حالة المزرعة بسهولة.

الفصل التاسع: السجلات والدفاتر المستعملة في الجمعيات التعاونية الزراعية

سبق الإشارة في الفصل السابق إلى أنه ليست هناك خريطة واحدة أو محددة للمحاسبة الزراعية، وبالتالي لا يوجد نمط موحد للدفاتر أو السجلات يمكن تطبيقه على جميع أنواع المزارع وإنما يعتمد الأمر في مجموعة على المنطق أكثر مما يعتمد على قواعد محاسبية محددة الأمر الذي يجعل مهمة اختيار التنظيم المحاسبي المناسب للمزرعة تقع على عاتق مديرها. لذا فأننا سوف نتناول فيما يلى مختلف أنواع الدفاتر والسجلات المزرعية للتعرف عليها حتى يمكن إبسط نظام خاص بذلك السجلات والدفاتر يتلائم ويناسب مع ظروف وأوضاع وطبيعة كل منشأة.

ويقضى القرار الوزاري رقم ٦١ لسنة ١٩٥٦ الصادر في ٢٥ مايو ١٩٥٧
بشأن تنفيذ بعض أحكام القانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ الخاص بجمعيات التعاونية بأن تمسك
الجمعيات الدفاتر التالية:

- ١- الدفاتر التجارية: المنصوص عليه في المادة ١١ والمواء التي تليها من قانون التجارة.
- ٢- الدفاتر المحاسبية التي تتطلبها طبيعة العمل في الجمعيات التعاونية .
- ٣- دفتر الأعضاء والأسهم ويبين فيه أسماء الأعضاء ومحمل إقامتهم وصناعة كل منهم وتاريخ قبوله أو فصله أو استعماله أو وفاته إلخ وكذلك حساب المبالغ التي يدفعها أو يسحبها كل منهم وأيضاً عدد الأسهم وأرقامها وتوزيعها بين الأعضاء وما يطرأ عليها من نقل ملكية أو خدمة.
- ٤- دفتر محاضر الجلسات ويدون فيه محاضر جلسات مجلس الإدارة والجمعية العمومية.

وقد ظل يعمل بأحكام المواد ١١، ١٢، ١٣، ١٤ من قانون التجارة حتى صدر القانون ٣٨٨ لسنة ١٩٥٢ الصادرة في ٢ غيطس ١٩٥٢ المنفذ بالقانون رقم ٥٨ لسنة

١٩٥٤ الصادر في ٤ فبراير سنة ١٩٥٤. وينص هذا القرار على إلغاء المواد ١١، ١٤ من قانون التجارة وإستبدالها بأحكام أخرى ألمت بإمساك الدفاتر التي تساير التطور الاقتصادي وتتفق مع الأصول العلمية للمحاسبة.

وقد نص المشروع بمقتضى المادة الثانية من القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ على إمكان إستعمال دفاتر يومية مساعدة لإثبات تفاصيل الأنواع المختلفة من العمليات المالية على أن تعتبر دفاتر اليومية المساعدة في مجموعها بمثابة دفتر اليومية الأصلية. ونص على أن تتبع الإجراءات الخاصة بتسجيل الدفاتر بالنسبة لكل دفتر من دفاتر اليومية المساعدة.

تسجيل الدفاتر:

تنفيذاً لما ورد بالقرار الوزاري رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٧ السابق الإشارة إليه بشأن تنفيذ أحكام القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالجمعيات التعاونية فيما يتعلق بالدفاتر المحاسبية والإدارية الخاصة بالجمعيات التعاونية الزراعية، صدرت التعليمات إلى مديريات الزراعة بالمحافظات بشأن تعجيز هذه الدفاتر وفقاً للتعليمات التالية:

أ- ترقم جميع صفحات الدفاتر التي تمسكها الجمعيات التعاونية الزراعية بأرقام مسلسلة وذلك قبل بدء العمل بها ، كما يؤثر عليها في نهاية كل سنة مالية للجامعة ويتم ذلك بمعرفة مديرية الزراعة.

ب- تقوم مديرية الزراعة بتسجيل هذه الدفاتر التي تقدم إليها بوضع شعار الدولة على صفحات السجلات، ويتم ذلك بدون رسم.

ج- يؤشر على أولى الصفحات المرقمة وأخر هذه الصفحات من العيد/ مدير الزراعة أو من ينوب عنه مع إثبات واقعة التأثير وتاريخها.

د- تكون للدفاتر المسجلة الصفة الرسمية في المعاملات ويتمتع على الجمعية بـ استعمال أي دفتر قبل إستيفاء تسجيله بالطريقة المبينة بالبندين الولين.

هـ- يجوز للجمعيات أن تقوم بختم هذه الدفاتر من تفاصيل التزاماتها بالمراسيم على أساس أنها الجهات الإدارية المختصة التي تقع الجمعيات في دائرة عملها.

أولاً: دفاتر وسجلات الجمعيات التعاونية الزراعية:

سوف نتناول فيما يلى الدفاتر والسجلات التي تستخرج الجمعيات التعاونية الزراعية لإثبات أوجه نشاطها المختلفة.

السجلات والدفاتر الإدارية والتنظيمية:

ـ ١- سجل أسهم العضوية:

عبارة عن سجل يوضح مساهمة الأعضاء في رأس المال ، فيتضمن من أسمائهم وعدد الأسهم التي يملكها كل منهم ومايطرأ على هذه التكيبة من تعديلات بالإلغاء أو بالنقل وتخصيص لكل عضو صفحة من صفحات هذا دفتر وتقسم إلى أربعة

أقسام العناوين التالية:

ـ أ- الأسهم المكتتب فيها: وتدون في هذا القسم بيانات الأسهم التي تكتتب فيها العضو وخصصت له سواء عند التأسيس أو أثناء حياة الجمعية وكانت الأسهم التي تنازل له عنها عضو آخر.

ـ ب- الأسهم الملغاة: وتدون في هذا القسم بيانات الأسهم التي شفي بسبب وفاة العضو أو زوال العضوية لأى سبب من الأسباب.

ـ ـ سـ- الأسهم المتنازل عنه: وتدون في هذا القسم بيانات الأسهم التي يتنازل عنها العضو إلى عضو آخر.

د- الرصيد: وتدون في هذا القسم عدد الأسهم التي لا تزال مملوكة العضو، وجملة قيمها ويلاحظ أن مجموع قيم أرصدة مساهمة الأعضاء يساوى رقم رأس المال.

٢- سجل حاضر الجيليات:

عبارة عن سجل تدون به حاضر جلسات مجلس الإدارة والجمعية العمومية ويجب مراعاة ضرورة ترقيم صفحات هذا الدفتر والتأشير على كل منا قبل بدء استخدامه بمعرفة مديرية الشئون الاجتماعية.

٣- سجل الموجودات:

عبارة عن سجل تثبت به بيانات الأصول الثابتة والأسهم التي تملكها الجمعيات التعاونية الزراعية وبالتالي فهو ينقسم إلى قسمين هما:

أ- قسم يختص لإثبات الأصول: اسم الأصل ، ومواصفاته ، مكان وجوده ، تاريخ الشراء ، ثمن الشراء، قيمة الإضافات والتخفيفات الرأسمالية ، قسط الاستهلاك.

ب- قسم يخصص لإثبات بيانات أسهم الشركات أو الهيئات أو الجمعيات التعاونية، عدد السهم ، قيمها الإسمية ، تاريخ تملكها، تاريخ استحقاق الكوبون، تاريخ سرقة، ثمن و تاريخ البيع.

٤- سجل تشغيل الآلات:

تثبت به حركة تشغيل الآلات الزراعية، فتحصص صفحة أو أكثر من صفحاته لكل آلة ، توضح بها: إسم الآلة، تاريخ بدأ التشغيل، معدل التشغيل، بالإضافة إلى مصروفات وإيرادات التشغيل أولاً بأول.

٥- سجل الحيازة:

وهو سجل سنوي تثبت به أسماء الحائزين في كل قرية ومقدار حيازة كل منهم (ملكية أو إيجار) والمعاشرة الخاصة بكل نوع من الزراعات ولكل موسم بالإضافة إلى بيان الآلات والحيوانات الزراعية التي تكون في حيازة كل مزارع.

ويتم إثبات بيانات حيازة المزرعين - الأرض والحيوانات والآلات - من واقع إستثمارات حصر الحيازة التي يتقدم بها كل مزارع قبيل بدء السنة زراعية، وذلك بعد مراجعتها والتأكد من صحة البيانات توردة بها.

أما توزيع الحيازة على أنواع زراعات المحاصيل كـ موسم من المواسم الثلاث فيتم إثباته من واقع كشوف التركيب التصويني الدورة الزراعية التي تعد بمعرفة أجهزة وزارة الزراعة بالمحافظات والمراكز تحرى.

ويعتبر المشرف الزراعي بـ مستلزمات مع أعضاء مجلس إدارة مسؤولين عن صحة بيانات هذا السجل الذي يعتبر بحق من أهم سجلات الجمعية الذي يتم بناء عليه تجهيز وصرف مستلزمات الإنتاج اللازمة لكل عضو من أعضاء الجمعية.

٤- سجل مستلزمات الإنتاج:

تثبت وتبين به مستلزمات الإنتاج العينية والنقدية المطلوبة لزراعة المساحة المخصصة من حيازة كل مزارع لكن محصول ومن أجل ذلك تخصص مجموعة من صفحات هذا الدفتر للبيانات الخاصة بكل محصول ويضم هذا الجل بحيث يوضح مابليلى :

- إسم المزارع ومساحة حيازته الكلية - من سجل الحيازة.
- المساحة المخصصة لزراعة المحصول والكمية التي تلزمها من التقاوى والأسمدة وما يقرر لها من سلف الخدمة النقدية.
- المساحة التي يرغب الزارع فى تغيير زراعتها بما هو موضح بالتركيب المحصولى مع بيان ما تحتاجه من تقاوى وأسمدة وسلفة خدمة.
- مدى انتظام المزارع بالدورة الزراعية المحددة مقدماً ومعرفة ذلك من نتيجة الحصر الفعلى الذى تقدم به أجهزة وزارة زراعة.

- مقدار مدرونة المزارع من السلف النقدية والعينية والتي يتقرر في ضوئها السماح بصرف السلف العينية والنقدية الجديدة.

ويراعى أن يتم إستيفاء هذا الدفتر قبل بدء صرف مستلزمات الإنتاج ويعتبر رئيس حسابات الجمعية - المشرف التعاوني - مسؤولاً عن صحة بياناته ويوضع على كل صفحة من صفحاته مع إقرار بإعتماد مستلزمات الإنتاج التي يمكن صرفها لكل مزارع والتي توضع أمام إسمه.

ثانياً: الدفاتر المحاسبية:

١- دفتر اليومية العامة:

يتضمن البيانات المتعلقة بجميع نواحي نشاط الجمعية. وقد صمم هذا الدفتر على النظام الأمريكي، المزود بالأعدمة التحليلية التي يعبر كل منها عن أحد الحسابات الرئيسية المستخدمة في الجمعية. وينقسم كل عقود إلى جانبين يخصص أحدهما لإثبات المبالغ المدينة من الحسابات والأخر لإثبات المبالغ الدائنة منها. وتعنون كل من الأعدمة المذكورة باسم أحد حسابات الجمعية ويمكن القول بأن الأعدمة المستخدمة حالياً في دفاتر الجمعيات تعنون على سبيل حصر أهمها بأسماء الحسابات التالية الصندوق، بنك التسليف (جارود) قروض بنك التسليف، عبد بنك التسليف النقدية، ملف الأعضاء، بضائع الجمعية، بنك التسليف (بضاعة) المدينون والدائنين رأس المال، الأوراق المالية، الأصول الثابتة، الإيرادات، المصروفات، تشغيل الآلات، الحسابات الختامية، وغيرها.

٢- دفتر الأستاذ العام:

نظراً لأن يومية الجمعية مزودة بأعدمة تحليلية - كما سبق القول - فإنه يمكن القول بأنها بمثابة يومية وأستاذ في نفس الوقت لإمكانية أداء وظيفتي التبويب والتجميع في نفس الوقت. إلا أن الحاجة إلى مزيد من البيانات التفصيلية عن الحسابات الرئيسية تؤدي إلى ضرورة الإستعانة بدفتر أستاذ عام وعدة دفاتر فرعية ودفتر الأستاذ العام ما هو إلا دفتر تخصص صفحة أو أكثر من صفحاته لأحد الحسابات الرئيسية الموجوبة بدفتر

اليومية العامة، وتزود كل منها بعمود ونجمة بعده أعمدة تحصية يعش كل منها أحد الحسابات التي تتقسم إليها الحسابات الموجودة بهذه الصفحة.
وستتناول فيما يلى أهم الحسابات التي يتضمنها هذا المقرر بالتفصيل:

١- حساب الصندوق:

وتثبت في هذا الحساب حركة ثوارد والمنصرف من فئية الجمعية موزعة على بنودها الرئيسية ومن أجل ذلك يزود هذا الحساب في كلا جانبيه بأعمدة التحليلية على النحو التالي :

(أ) الجانب المدين: وهو الجنب الذي تثبت به المدحالت، ويزود بأعمدة ومنها: سلف تحت الصرف، مبيعات نقدية، ومحتربات مسددة، سلف مستديمة، أسمهم.

(ب) الجانب الدائن: وهو الجنب الذي تثبت به المنفوعات ، ويزود بأعمدة أهمها سلف منصرفة للأعضاء، مبيعات موردة تلك، مطلوبات موردة، مصروفات نثرية^(١) ، إيداع بتحساب الجاري.

٢- حساب بنك التسليف (جارى)

وتثبت في هذا الحساب المبالغ المدفوعة لمعاملات الجمعية مع الحساب الجاري بالبنك موزعة على بنودها الرئيسية. ومن أجل ذلك يزود الحساب في كلا جانبيه بأعمدة تحليلية على النحو التالي :

(أ) الجانب المدين: ويزود هذا الجانب بأعمدة تحصية أسمها : الخض فى أثمان المبيعات، عمولات الجمعية^(٢)، أسمهم رأس المال. إيداعات نقدية متعددة.

(١) استعاضة المنصرف من السلف المستديمة.

(٢) العمولات التي تحصل من الأعضاء مساهمة منهم في تحمل عباء الجمعية ومن أهمها عمولة الخدمات، عملات تسويق وغير ما يستجد فيما بعد.

(بـ) الجانب الدائن: ويزود هذا الجانب بأعدمة تحليلية أهمها: مسحوبات لصرف الأجر والمرتبات، مسحوبات لسداد سلف على الجمعية، مسحوبات لشواه مهمات، مسحوبات متنوعة.

٣- حساب قروض بنك التسليف.

وتشتت في هذا الحساب حركة السلف العينية والنقدية التي تقدمها الجمعية إلى أعضائها وذلك على النحو التالي:

(أ) في الجانب الدائن: تثبت به السلف العينية والنقدية التي تسلم إلى الأعضاء من واقع كشوف تفريغ إيصالات السلف العينية والنقدية.

(بـ) في الجانب المدين: تثبت المبالغ التي تحصل من الأعضاء سواء عـ طريق صيارة الأموال المقررة أو عن طريق خزينة الجمعية وخصمها من المحاصيل المسوقة وذلك من واقع حواضط التسوية التي يدهما كاتب الجمعية مرفقاً بها:

- كشف المتحصلات الذي يقدمه صراف الأموال المقررة.
- كشف تفريغ إيصالات إسلام النقدية الذي يدهم أمين الخزينة مرفقاً به حافظة الإيداع بفرع البنك.
- كشف المبالغ المخصومة من المحاصيل المسوقة.

ويزود هذا الحساب بالأعدمة التحليلية التالية:
سلف مقسطة ، الأقساط المستحقة، متاخرات من سنة ١٩٦٧، سلف العام الحالى ، سلف العام القائم^(١) ، تكاليف الإنتمان.

ويجدر الإشارة هنا إلى أن السلف التي تصرف خلال العام تنقسم إلى قسمين:
(أ) سلف يستحق سدادها خلال نفس السنة (وهي التي تثبت تحت عمود سلف العام الحالى) وهي تتمثل في:

(١) يوضع في الجانب الدائن فقط لأنها لا تستحق السداد أثناء العام الحالى .

- السلف الشتوية التي تصرف من أوائل يناير، السلف الصيفية، نصف النيلية.

(ب) سلف يستحق مدادها خلال العام التائلي، وهي عبارة عن السلف الشتوية التي تصرف خلال الفترة من بداية السنة الدراسية (أكتوبر) إلى نهاية ديسمبر وهي تثبت تحت عامود سلف العام القادم^(١).

٤- حساب عهد بنك التسليف:

وتشتمل في هذا الحساب المبالغ التي يسلمها بنك التسليف إلى الجمعيات التعاونية تحت حساب الصرف منها لسلف الأعضاء النقدية، وذلك على نحو التالي:

(أ) في الجانب الدائن: تثبت في هذا الجانب المبلغ الذي يسلمها إلى الجمعية مع جعل حساب الصندوق متقدماً تحت عامود سلف تحت الصرف.

(ب) في الجانب المدين: تثبت في هذا الجانب المبلغ الذي تقدمها الجمعية كسلف نقدية للأعضاء وذلك التي تعدها الجمعية إلى بنك عدم صرفها.

ويزود جانباً هذا الحساب بأعنة كل منها يخص زراعة معينة مع تخصيص عamود إضافي في الجانب المدين لإثبات تحويل الموردة إلى بنك.

٥- حساب سلف الأعضاء:

وهو عبارة عن حساب إجمالي حركة سلف الأعضاء، وهو يراقب حساباتهم الشخصية التي يضمها دفتر أستاذ الأعضاء (النقيشات) ولذلك فهو يزود بنفس الأعمدة

(١) السنة المالية للجمعيات تعتبر في ٣١ ديسمبر.

التحليلية التي تزود بها تلك الحسابات الشخصية للأعضاء، وهي تتمثل في نفس الوقت الأعدة التحليلية التي يزود بها حساب قروض بنك التسليف^(١).

٦- حساب بضائع الجمعية:

وهو عبارة عن حساب تدون به قيم البضائع التي تخزنها الجمعية لمساهميها في مباشرة نشطتها المختلفة (بخلاف السلف العينية) كالوقود والكمب والعلف ويزود في الحساب في كل جانب به أعدة تحليلية يمثل كل منها نوعاً من هذه البضائع، وتثبت بها المبالغ الممثلة لورود وصرف هذه البضائع على النحو التالي:

(أ) في الجانب المدين: تثبت به المبالغ الممثلة للبضائع الواردة.

(ب) في الجانب الدائن: تثبت به المبالغ الممثلة للبضائع المنصرفة.

٧- حساب بضاعة الأمانة الواردة.

٨- حساب بنك التسليف بضاعة أمانة:

وهما حسابان نظاميان يستخدمان لإثبات مستلزمات الإنتاج العينية (تقاوي، أسمدة، مبيدات حشرية) عند ورودها من البنك إذ يجعل الأول مديناً والثاني دائناً.

ويتم تخفيض هذين الحسابين بالمبالغ الممثلة للمستلزمات التي تصرفها الجمعية لأعضائها على شكل سلف عينية، أو مبيعات نقدية، ويتم ذلك على النحو التالي:

(١) هناك ارتباط وثيق بين حسابي إجمالي سلف الأعضاء وقروض بنك التسليف، مما يقيد بالجانب المدين من الحساب الأول يقيد بالجانب الدائن من الحساب الثاني، مما يسجل بالجانب الدائن من الحساب الأول يسجله بالجانب المدين من الحساب الثاني مع توسيط حساب عهد بنك التسليف النقدية بالنسبة للسلف النقدية وحساب بنك التسليف بضاعة أمانة “(بالنسبة للسلف العينية)”.

أ- في حالة البيع بالأجل

- يجعل حساب سلف الأعضاء مديناً وحساب بضاعة الأمانة نوراً دائناً.
- كما يجعل حساب بنك التسليف (بضعة أمانة) مديناً وحساب قروض بنك التسليف دائناً.

ب- في حالة البيع بالنقد:

- يجعل حساب الصندوق مديناً وحساب بضاعة الأمانة الواردة - دائناً.
- كما يجعل حساب بنك التسليف (بضعة أمانة) مدينة وحساب صندوق دائناً عند توريد قيمة هذه المبيعات لخزينة بنك التسليف.

وعلى ذلك فإن رصيد حساب بضاعة الأمانة الواردة في نهاية السنة يساوي رصيد حساب بنك التسليف بضاعة أمانة ويزدوج - في نفس الوقت - قيم مستلزمات الإنفاق المقدمة من البنك إلى الجمعية والتي لم يتم صرفها بعد لدى الأعضاء. ويمسك هذان الحسابان النظامين تحقيق مالي:

- (أ) تجنب اعتبار هذه المستلزمات قروضاً على الجمعية إلا بعد صرفها بالفعل للأعضاء.
- (ب) الرقابة على هذه البضائع عن طريق مقارنة الجرد الفعلي بترصيد الظاهر في كتب من هذين الحسابين.

ويزود كل من الحسابين في كل جلسيه بأعمدة تحليلية على النحو التالي:

- أسمدة - تقاوي - مبيدات حشرية

٩- حساب المدينين والدائنين:

وهو عبارة عن حساب إجمالي تثبت به علاقة الجمعية التعاونية مع غير الأعضاء وهبات وشركات وأشخاص ضيوف. ولما كان عددهم محدوداً في الوقت الحالي لذلك روى عدم ضرورة استخدام دفتر فرعى خاص لتسجيل معناته كل منهم مع الجمعية واكتفى بأن يخصص لكل متعامل عمود من الأعمدة المزود بـ «هذا الحساب بدفتر الأستاذ العام».

١٠ - حساب رأس المال:

وهو حساب تثبت به حركة رأس المال الجمعية (إضافة وتحفيض) ورصيده .
يمثل مجموع معاهمة الأعضاء في رأس المال والموضحة بفقر العضوية.

١١ - حساب الأوراق المالية:

وتثبت بهذا الحساب المبالغ التي دفعتها الجمعية في سبيل الحصول على الأسهم
والسندات التي تملأها، ويخصص لكل نوع منها أحد الأعمدة التحليلية التي يزود بها
الحساب يوضح تحته أعدادها وقيمتها .

١٢ - حساب الأصول الثابتة:

وهو حساب إجمالي يثبت به الثمن الذي دفعته الجمعية في سبيل شراء أو إنشاء
ما تملكه من أصول ثابتة كما يستنزل منه أقسام الاستهلاك، وثمن ما تم بيعه من هذه
الأصول. وعلى ذلك فإن رصيده يمثل قيم الأصول التي لا تزال ملكه للجمعية في تاريخ
استخراج الرصيد، ويزود هذا الحساب بأعمدة تحليلية حسب أنواع الأصول وأهمها:
مباني، أراضي، آلات، أدوات ومهام، وسائل نقل .

ويخصص لكل منها عمود مستقل من ضمن الأعمدة التحليلية المزود بها هذا
الحساب في فقر الستابد.

١٣ - حساب تشغيل الآلات:

وتثبت بهذا الحساب مصروفات وإيرادات تشغيل الآلات، ويزود في كل جانبيه
بأعمدة تحليلية لبيان المصروفات والإيرادات. وفي حالة الرغبة في تحديد كمصرفوفات
وإيرادات كل آلة على حدة يمكن إمساك دفتر أستاذ فرعى يتضمن حساباً تفصيلياً
لمصرفوفات وإيرادات كل على حدة آلة، ويكون كل منها مزوداً بالأعمدة التحليلية
المناسبة.

٤ - حساب المصاروفات:

١٥ - حساب الاعداد

وتشتبّه بهذا الحساب كافية إيرادات تجمعيّة فيما عدا يزداد تشغيل الآلات لأنّها
تشتبّه في حساب خاص هو "حساب تشغيل الآلات" السابق ذكره ويزود حساب الإيرادات
بأعمدة تحصيلية تبعاً لطبيعة الإيراد.

١٦ - الحسابات الختامية:

وهي تتضمن حسابات الأرباح ونخائر والإستهلاك والاحتياطي القانوني
ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة، والمعونة الاجتماعية والعائد وفوت الأسهم.

ثالثاً: الدفاتر الفرعية (المساعدة)

رسالة الجمعية التعاونية للزنوج: عيادة بعثة الدفاتر الفرعية المساعدة أهمها:

١- دفتر بعثة الخدمة:

يثبت في هذا الدفتر - تفصيلاً - جميع العمليات النقدية المتعلقة بنشاط الجمعية من واقع إيصالات صرف النقدية، ويرى على أن يكون تصميم الدفتر بحيث يمكّن من إستنتاج رصيد النقدية في نهاية كل يوم حتى يتيسر مطابقته على نقدية الموجودة فعلاً بالخزينة.

ونظراً لما تقتضيه طبيعة الأمور من ضرورة تخصيص سلفة مستدمرة لدى أمين الخزينة لتصرف منها على المصاروفات المعمروفات التثرية . كى لاتتجاوز قيمتها خمسة جنيهات مع الرغبة في عدم إمساك دفتر إضافي لتسجيل حركة هذه السلفة - روى بعد سماعه لشئعه تعليق يمكن من إنشاء توارد والمنصرف من السلفة على داخل دفتر

اليومية الصندوق، كما روعى أن يمكن تصميم الدفتر من تقديم بيانات تفصيلية عن نوع المتحصل والمنصرف.

ولذلك فإن دفتر يومية الصندوق يزود بالأعمدة التالية:

- (أ) الجانب المدين (الوارد): سلف تحت الصرف - متحصلات - ملف مستديمة.
- (ب) الجانب الدائن (المنصرف): السلف المنصرفه - توريدات البنك - المصاريف الثورية (التر تصرف من السلف المستديمة).

وفي نهاية كل يوم يقوم الصراف بجرد الخزينة، ويقارن نتيجة الجرد الفعلى مع مجموع (سلف تحت الصرف - سلف منصرفه) + (متحصلات - توريدات البنك) + (سلف مستديمة - مصاريف ثورية) وذلك للتأكد من صحة الرصيد.

٤- دفتر أستاذ المخازن:

وهو عبارة عن دفتر حسابات الأصناف المختلفة البضائع (صفحة أو أكثر لكل صنف) تسجل بها حركة الوارد والمنصرف - كمية وقيمة - وبكل منها.

ويتم دورياً جرد المخازن وموافقة نتيجة الجرد الفعلى على أرصدة حسابات الأصناف المختلفة، كما يطابق مجموع هذه الأرصدة مع رصيد الحساب الإجمالي بدفتر الأستاذ العام في نهاية كل شهر.

٥- دفتر أستاذ سلف الأعضاء (الفيشات)

وهو عبارة عن دفتر يضم الحسابات الشخصية للأعضاء تخصص منه أو أكثر لكل عضو تسجل بها معاملاته مع الجمعية التي تتمثل في السلف والخدمات التي تقدمها له، وفي المبالغ التي يسددها ، ومنه يمكن تحديد مركز أو علاقة (رصيد) كل عضو بالجمعية.

والحسابات التي يضمها هذا النقر على شكل أوراق سبعة تعرف باسم (فيشل) الأعضاء وتشتمل الفيشة الخاصة بالعضو على البيانات التالية: العضو وعنوانه، جدول يوضح حيازة العضو، شكل هذه الحيازة، (ملكية أو إيجار) جدول ثبت به السلف المقسطة^(١)، جدول ثبت به حركة منح وسداد السلف متوسطة الأجل والتي تقرر - نظراً لذرتها - أن تقييد مستقلة عن السلف قصيرة الأجل، جدول ثبت به تكميات الواردة من المحاصيل المسروقة وثمنها وما يخص منبه والصافي المنصرف تنتهي.

أما الجزء المخصص لإثبات قيود إعطاء وسداد السلف فإنه يشتمل على ثلاثة أقسام على النحو التالي:

القسم الأول: وثبتت به حركة منح وسداد والسلف الممنوحة للعضو ورصيدها وذلك بإستخدام ثلاثة أعمدة أحدهما يخصص لقيد السلف الممنوحة (جانب منه) والثاني يخصص لقيد المبالغ المسددة (جانب له) وتحتث يخصص لإثبات تزويدي عقب كل عملية.

القسم الثاني: ويتم فيه توزيع السلف الممنوحة للعضو إلى نوعها مع توزيع المبالغ المسددة منه على هذه السلف حتى يمكن التعرف على المتبقى من كل نوع منها دون سداد وحتى يمكن في ضوء ما يتضح من بياناتها تقرير منح السلف الجديدة للأعضاء إذ أصبح يعتمد منح السلف الجديدة - كما سبق أن وضخنا على مدى احترام الزراع للإلتزاماته.

(١) ثبت في الجدول حالياً مبالغ السلف التي تقرر تقسيطها على خمس سنوات والتي يستحق القسط الأول منها في أكتوبر ١٩٦٧ وهي عارضة على متاخرات العضو من السلف النيلية لسنة ١٩٦٦.

ويجب التبيه في هذا المقام إلى أنه عند تسوية المبالغ المسددة من العضو تراعى أولوية إستحقاق السلف، بمعنى أن أقساط المتأخرات المرحله من العام السابق تسدد قبل السلف الممنوعة خلال العام وهكذا.

ويزود هذا الجزء بالأعدمة التحليلية التي سبق أن أوضحناها بالنسبة لحساب قروض البنك وبالحسابات التفصيلية للأعضاء وهي على النحو التالي: السلف غير المستحقة - السلف المستحقة - المتأخرات من ١٩٦٧ - سلف العام الحالى - سلف العام القائم - تكاليف الإنتمان.

ويلاحظ أن السلف الممنوعة تتضاف إلى رصيد كل نوع في خانته، أما المبالغ المسددة فأنها تستنزل من الرصيد.

القسم الثالث: ويتم في هذا القسم إثبات السلف الممنوعة خلال العام الحالى موزعة على الزراعات المختلفة، حتى يمكن التعرف على مقدار ما صرف من سلف لكل زراعة - وحتى يمكن - في ضوء هذه البيانات - إعداد كشوف التحصيل التي تسلم إلى الصيارات لاتخاذ إجراءات التحصيل.

ـ ٤- البطاقات الزراعية:

نظراً لما ظهر من خلافات بين أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية وبين جمعياتهم فيما يتعلق بمقدار مدionياتهم والمسدد منهم تقرر أن يعد كل عضو "بطاقة زراعية" وتكون هذه البطاقة من عدة صفحات تستخدم على النحو التالي:

الصفحة الأولى: وهي تخصص لإثبات اسم العضو وعنوانه ومساحة حيازته، واسم الناحية والホوض، واسم المالك.

الصفحة الثانية: وهي تخصص لإثبات المستحقات الأميرية المربوطة على هذه الحيازة بحسب تكاليفها.

الصفحة الباقيَة: وتبث بها معاملات المزارع كل منها في صفة مستقلة على النحو التالي: صفة للأموال المسددة من المزروع، صفحات لإثبات حركة معاملاته مع الجمعية التي تتمثل في السلف الممنوحة له والمبلغ المسترد منه، صفة لإثبات مشتريات العنصر من مستلزمات الإنتاج العينية بالنقد، صفة لإثبات المحاصيل بسوق تعاونياً والرسوردها المنتج، وثمنها ومقدار مachsenم منه، والصافي المنصرف له وتاريخ صرفه.

ويتم إثبات هذه البيانات في دفتر بعضو بمعرفة موظف مسؤول في الجمعية مع التوقيع أعلاها حتى يكون مسؤولاً عن صحة البيانات التي يثبتها وتقسم مراجعة بيانات البطاقة مع بيانات البطاقة مع بيانات الفيصة الخاصة بالبعضو ولا بأيُّ شكل - كما تنص التعليمات على عدم تسليم أية سلف للعضو بدون البطاقة حتى يتم إثبات الحركة بها أولاً.

٥- دفتر الجرد:

وتسجل في هذا الدفتر بيانات نجود السنوى لموجودات الجمعية على اختلاف أنواعها.

للقواعد المنظمة لتوزيع الفائض (الأرباح) في الجمعيات التعاونية الزراعية: تضمن القانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ القواعد التي تتبع لتوزيع الأرباح في الجمعيات التعاونية، كما نص القرار الوزاري رقم ٩٧ الصادر في ٢٥ مايو ١٩٥٧ على القواعد الواجبة الإتباع في حالة صرف فوائد على أسهم رأس المال على النحو التالي:

ـ (١) تحصيص ٢٠٪ من صافي الربح (الفائض) على الأقل لتكوين الاحتياطي قانوني حتى يبلغ هذا الاحتياطي مثل رأس المال.

ـ (٢) تحصيص جزء من الأرباح (الفائض) لصرف فائدة لأصحاب الأسهم في حدود ٦٪ من قيمة أسهمهم، بحيث لايزيد ملحوظ عليهم كفائدة عن ٢٠٪ من صافي الربح، ويجوز عدم تحديد نسبة في تنظيم القواعد الأسهم.

(٢) تخصيص جزء من الأرباح (الفائض) لصرف ماتقرره الجمعية العمومية من مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة بشرط إلا يزيد مجموع المكافآت على ١٠٪ من صافي الربح والفائض وبالنسبة للجمعيات التي لاتحقق أرباحاً أجاز المشرع للجمعيات العمومية أن تحدد لأعضاء مجلس إدارتها أجوراً تتولى هي تحديد الموارد التي تدفع منها.

(٣) تخصيص جزء من الأرباح ينص عليه نظام الجمعية لتحسين شئون المنطقة القائمة من الناحيتين المادية والإجتماعية بحيث لا يقل عن ١٠٪ من الفائض.

(٤) تخصيص جزء من الأرباح للتوزيع على أعضاء الجمعية باعتباره عائد لكل نسبة تعامله مع الجمعية على أن يراعى في حالة الجمعيات التي تتناول معاملاتها الأعضاء وغير الأعضاء، الا يشمل العائد الموزع على الأعضاء شيئاً من الأرباح الناتجة عن تلك العمليات المبرمة مع غير الأعضاء وعلى الجمعية تخصيص هذه الأرباح لتحسين شئون المنطقة القائمة فيها الجمعية، وذلك وفقاً لما تقرره الجمعية العمومية.

خطوات التوزيع:

وتلخص خطوات التوزيع في: (١) إقرار مشروع توزيع الفائض، (٢) موعد صرف القوائد والعائد، (٣) المعالجة الفقيرية لتوزيع الفائض.

أولاً: إقرار مشروع توزيع الفائض:

يقوم مجلس الإدارة بإعداد مشروع توزيع الفائض، ويدعو الجمعية العمومية خلال مدة لا تزيد عن أربعة أشهر من تاريخ إنتهاء السنة المالية ولا يصبح مشروع التوزيع نهائياً إلا بعد التصديق عليه من الجمعية العمومية وتنتمي المصادقة على المشروع بموافقة الأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين.

ويشترط لصحة إنعقاد الجمعية العمومية السنوية التي تجمع لهذا الغرض توافر العدد القانوني وهو الأغلبية المطلقة للأعضاء فإذا لم يتتوفر هذا العدد في الإجتماع الأول

فأنه يلزم تأجيل الاجتماع إلى جلسة أخرى خلال الخمسة عشر يوماً تالية لهذا الاجتماع ويعتبر الاجتماع الثاني قانونياً إذا حضره عشر عدد الأعضاء بحيث لا يقل عن خمسة.

أما إذا لم يتوافق العدد القانوني فأنه يتحتم في هذه حالة ترحيل ما يخص الأعضاء من فائدة ومن عائد (في مشروع التوزيع) إلى مخصص تحسين شئون منطقة.

والجدير بالذكر أن المشروع ينجز إلى هذا الإجراء العنيف (حرمان الأعضاء من حقهم في الفائدة والعائد) في حالة الأخيرة نكى يحفز الأعضاء على حضور الجمعية السنوية لضمان ممارسة الأعضاء لحقهم في الرقابة على جمعيتهم.

ثانياً: موعد صرف الفوائد والعائد:

نص المشرع على أن يتم توزيع الفائدة على رئيس النسخة ونائبه على معاملات الأعضاء خلال شهرين من تاريخ تصديق الجمعية العمومية السنوية على الحسابات وعلى ذلك فأنه يتحتم على الجمعية التعاونية أن تتخذ الإجراءات الضرورية لتوفير رأس المال النقدية اللازمة لتنفيذ التوزيع في الميعاد القانوني إلا أن المشرع عد مرة أخرى وأجاز تأجيل صرف فوائد الأسهم أو العائد أو كليهما ولمدة تحددها الجمعية العمومية التي تقرر التأجيل.

ويلاحظ أن المشرع أراد أن يضمن صرف الفوائد والعائد في موعد مناسب من تاريخ إنتهاء السنة المالية، حتى لا يؤدي تأخير صرف الأرباح إلى قيام منازعات فيما بين الجمعية والأعضاء أو إلى إنسحاب الأعضاء من عضوية الجمعية من ناحية ومن ناحية أخرى أعطى المشرع للجمعية العمومية الحق في تأجيل صرف فوائد الأسهم ولنائبه إلى موعد تحدده في نفس القرار، وبطبيعة الحال لن تتخذ الجمعية العمومية هذا القرار إلا إذا وجدت ضرورة لذلك. ولذا نرى أن المشرع تدخل مرة أخرى وأوجب أن يكون قرار التأجيل الذي تصدره الجمعية العمومية شاملـاً المدة التي يؤجل فيها صرف.

ثالثاً: المعالجة الدفترية للتوزيع الفائض:

تقوم الجمعيات التعاونية أثناء السنة المالية بثبات عملياتها المختلفة حسب التاريخي لحدوثها وذلك بإستخدام دفتر أو عدة دفاتر لليومية تبعاً لحجم النشاط الذي تزاوله وتقوم بتبويب وتحليل القيود التي ترد في اليومية إلى الحسابات المكونة لها بالإستعارة بدفتر أستاذ واحد أو عدة دفاتر حسب الحاجة - وفي نهاية كل فترة مالية تقوم الجمعيات التعاونية بتلخيص نتيجة عملياته التي تمت أثناء تلك الفترة بإستخدام الحساب الختامية التي تناسب مع طبيعة النشاط الذي تزاوله وذلك بغرض الوصول إلى في النهاية إلى تحديد النتيجة الإجمالية - الفائض الإجمالي - والنتيجة الصافية - الفائض الصافي - لأعمالها عن تلك الفترة وتقوم الجمعية في سبيل ذلك باتباع القواعد المحاسبية المتعارف عليها فتضمن الحسابات الختامية الإيرادات والمصروفات والأعباء المتعلقة بالفترة التي تصور هذه الحسابات حتى يكون الناتج معبراً عن النشاط الفعلى للجمعية أثناء هذه الفترة في ظل تلك القواعد.

وتتحصر القيود المحاسبية الخاصة بالتوزيع فيما يلى:

(١) نقل الفائض لحساب التوزيع:

بعد أن توصل الجمعية إلى تحديد الفائض الصافي يتم ترحيله إلى حساب التوزيع توطئة لتقسيمه بين البنود المختلفة.
ويكون القيد بدفتر اليومية على النحو التالي:

- من ح/ الأرباح والخسائر (الإيرادات والمصروفات)
إلى ح/ التوزيع

(٢) توزيع الفائض:

بعد إقرار الجمعية العمومية لمشروع التوزيع المقدم من مجلس الإدارة يتم التصرف في الفائض تبعاً لذلك.

ويكون القيد بدفتر اليومية على النحو التالي:

- من ح/ التوزيع

إلى مذكورين:

- ح/ الاحتياطي القانوني

- ح/ فائدة رأس المال

- ح/ مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

- ح/ مخصص تحسين شئون المنطقة

- ح/ العائد على المعاملات

- ح/ إحتياطي تسوية العائد .

(٣) استخدام إحتياطي تسوية العائد:

قد تستخدم الجمعية إحتياطي تسوية العائد حتى تتمكن من توزيع عائد مناسب على الأعضاء وفي هذه الحالة يرحل الجزء المطلوب إلى حساب تربيع ويكون ذلك بالقيد التالي:

- من ح/ إحتياطي تسوية العائد

- إلى ح/ التوزيع

(٤) حساب التوزيع:

باستخدام القيد السابقة يظهر حسب التوزيع على النحو التالي:

من ح/ الأرباح والخسائر	-	إلى ح/ الاحتياطي القانوني	-
من ح/ إحتياطي تسوية العائد (الثنين)	-	إلى ح/ فائدة رأس المال	-
	-	إلى ح/ مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	-
	-	إلى ح/ مخصص تحسين شئون المنطقة	-
	-	إلى ح/ العائد على المعاملات	-
	-	إلى ح/ إحتياطي تسوية العائد (الثالث)	-

(٥) مشروع التوزيع في الميزانية:

سبقت الإشارة إلى أن مشروع التوزيع لا يصبح نهائياً إلا بعد مصادقة الجمعية العمومية ولذلك فإنه يلزم إظهار مشروع التوزيع في الميزانية التي تعرض على الجمعية العمومية في اجتماعها السنوي الذي يعقد التصديق عليه.

ويظهر التوزيع في جانب المطلوبات من الميزانية على النحو التالي:

الفائض	—
ويقترح توزيعه على النحو التالي:	—
احتياطي قانوني	—
فائدة رأس المال	—
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	—
مخصص تحسين شئون المنطقة	—
العائد على المعاملات	—
احتياطي تسوية العائد	—

توزيع الفائض في ضوء القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠:

يقصد بالفائض في تطبيق أحكام هذا القانون بالباقي المتحقق من الأعمال الجارية خلال السنة المالية وذلك بعد تخصيص احتياطي للمشروعات الإنتاجية التي تمتلكها أو تديرها الجمعية تحت إسم احتياطي مشروعات وبعد له حساب خاص للصرف منه في دعم هذه المشروعات وذلك بعد خصم ١٠% للإحتياطي القانوني للجمعية و ٢٥% تخصص للحصص النقدية والعينية المستثمرة في المشروعات وذلك بعد سداد كافة النفقات ومقابلة كافة الالتزامات وصرف العوافز الإنتاج لمن يعملون بالمشروعات.

ويتم توزيع الفائض على النحو التالي:

* ٢٠% على الأقل من صافي الفائض للإحتياطي القانوني

* ٥% للخدمات الخيرية والإجتماعية

- * ٥٥% للخدمات العامة ونشر الوعي انعدوني والثقافي بين أعضاء نجمية وتصرف في منطقة عمل الجمعية.
- * ٥٥% تودع في حساب خاص للتدريب تتعززني للصرف منها على مراكز وبرامج التدريب المختلفة.
- * ٥٥% تودع في حساب خاص لاستثماره وتوجيهه لرعاية الفقير الزراعيين العاملين بالجمعيات التعاونية الزراعية وينظم قواعد التصرف في هذه تحصيلة.

قرار يصدر من وزير الزراعة

- * ٣٥% تودع في حساب خاص لاستثماره وتخصيصه لتدعم خزير المالية الضعيفة للتعاونيات ولسداد الديون المستحقة تجاهها المصفاة عند نظر بهذا القانون .
- * ١٠% على الأكثر يخصص كحوافز إنتاج لأعضاء مجلس الإدارة عن الجهد الخاصة التي يظهر أثرها في أعمال الجمعية ومشروعاتها.
- * يوزع باقي الفائض على أعضاء الجمعية باعتباره عائد لكنه منه بنسبة تعامله معه الجمعية.

الفصل العاشر: السجلات والدفاتر المستعملة في بنوك القرى

يعد بنك القرية إمتداد لعمل البنك الرئيسي للتنمية والإلتامان الزراعي في توفير القروض العينية والنقدية الازمة لخدمة الإنتاج الزراعي على مستوى القرى ويقوم بالنشاط الإنثماني ببنك القرية عدة وحدات أو أقسام حسب نوعية النشاط وعدة وحدات تسمى مندوبيات بنك القرية ويتولى بنك القرية متابعة إنظام العمل بهذه المندوبيات وصرف السلف النقدية والعينية للزراعة فور تقديمهم للمندوبيات ومباسرة العمليات المصرفية إذ يتم التعامل مع بنك القرية من خلال هذه المندوبيات في القرى وتتبع مخزن الجمعيات التعاونية الزراعية بنك القرية إدارياً لمديرها عن طريق المندوبيه ويتولى العمل في كل مندوبيه مندوب يعاونه مساعد ويمكن إيجاز اختصاصات مندوبيه بنك القرية في ستة اختصاصات هي:

- ١-استلام أصناف مستلزمات الإنتاج الواردة من شون فروع البنك أو من مخازن مندوبيه أخرى تابعة لنفس البنك أو مخازن مندوبيه تابعة لبنك قرى آخر وكذلك تعليم أي مستلزمات إنتاج صادرة للجهات المنكورة ثم إثبات حركة مستلزمات الإنتاج هذه سواء استلام أو تصدير بسجل المخازن.
- ٢-صرف السلف النقدية للعملاء وإثبات ذلك في كل من سجل المندوبيه والبطاقة الزراعية الخاصة بالعمل.
- ٣-صرف السلف العينية للعملاء فور تقديمهم المندوبيه بالأجل أو بالتقديم وإثبات ذلك بسجلات المندوبيه والبطاقة الزراعية للعميل.
- ٤-تحصيل السلف المستحقة من العملاء وإثبات ذلك في سجلات المندوبيه.
- ٥-حصر المختلفين عن صرف السلف المقررة في نهاية كل موسم وإبلاغ بنك القرية بها.
- ٦-متابعة توقيع الحجوزات الإدارية على المختلفين من العملاء عن السداد من وقع كشف التحصيل التي من بنك القرية.

الوحدات التخصصية بينما القرية:

تشمل وحدات العمل التخصصية بـ القرية خمسة وحدات أو أقسام رئيسى هي وحدة الامتحان ووحدة البضائع ووحدة الحبوب والخزينة ووحدة الشئون الإدارية ووحدة التمويل والأعمال المصرفية وفيما يلى سنذكر تضييق على كل وحدة من هذه الوحدات.

٢- وحدة الإنعام: وتختص هذه الوحدة بوجه عام بالإعداد نصرف المقررات النقدية والعينية قبل حلول المواسم والتسجيل في حسابات الزراع وحفظ مستداتها وفتح ملف لكل مزارع واستخراج كشوف الحساب بصفة دورية وكشوف التحصيل في مواعيدها.

٣- وحدة الأعمال المصرفية: وتختص هذه الوحدة باليقاب بالأشعار المصرفية اليومية
كقبول الودائع بكافة أنواعها وفتح حسابات الجارية ودراسة مختلف المشروعات
التي يتقدم بها الأفراد أو المنشآت في غير الأغراض الزراعية المباشرة لتحديد صور
تحويلها كما تقوم هذه الوحدات بإصدار خطابات الضمان، ودراسة أسلوب تنفيذيتها
واحتساب عمولاتها واستردادها بعد انتهاء أجلها.

٤- وحدة الحسابات: وتختص هذه الوحدة بتسجيل في اليومية طبقاً لنظرية القيد المزدوج من واقع المستندات المؤيدة لعمليات المختلفة حتى يوم بها البنك والترحيل أو التبويض بدفعات الأستاذ واستخراج ميزان المراجعة اليومي للحسابات التي تأثرت بحركة اليوم، وإعداد ملف ميزان شرائحة بالأرصدة سواء الشهري أو السنوي تمهدأ لإجراء الجرد وإعداد الحسابات الختامية والميزانية العمومية.

٥-وحدة الشئون الإدارية: وتتولى هذه توحيد مهام العاملين وإعداد كشوف المرتبات
تمهيداً لاعتمادها من فرع البنك بالمركز الإداري ومتابعة حركة المطبوعات

والدفاتر ذات القيمة والعقد المستديمة وكذا شئون الخدمة الداخلية لبنك القرية والمندوبيات وإسلام البريد اليومي الوارد للبنك وتسليمها للوحدات المختصة.

٦- الجهاز الإداري الرئيسي: ويشمل كل من مدير البنك وهو المسئول عن إنتظام العمل وسلامته سواء في مقر البنك أو في مندوبياته، ورئيس الحسابات وهو المسئول الثاني بالبنك وهو يتحمل المسئولية المباشرة عن إنتظام وصحة العمل الحسابي والمالي والإئتماني والمصرفي وتسجيل حركة مستلزمات الإنتاج وإنضباطها وذلك عن طريق المراجعة اليومية الشاملة لكل العمليات المتعلقة بالأمور السابقة.

أنواع السجلات المستخدمة في بنك القرية:

يتم تسجيل النشاط الإئتماني الزراعي بينك القرية في سجلات أو دفاتر تغطي الجوانب التنظيمية والمحاسبة لحفظ على المستندات البنكية وضبط الحسابات وإثبات حقوق البنك لدى العملاء وحقوق العملاء لدى البنك واستمرار قيام البنك بنشاطه الإئتماني الزراعي بنجاح وإنفاق يكسبه الثقة والإحترام في نظر العملاء بالمقتصد الزراعي. ويمكن حصر أنواع السجلات أو الدفاتر المستخدمة في بنك القرية في أربعة أنواع رئيسية هي:

(١) السجلات التنظيمية، (٢) السجلات المحاسبية، (٣) سجلات الضبط الداخلي، (٤) سجلات حسابات العملاء وفيما يلى شرح تفصيلي لكل نوع من هذه السجلات مع عرض نموذج تخطيطي لكل منها.

(١) السجلات التنظيمية:

أ- سجل الحيازة (٢ بنك القرية).. ويتضمن هذا السجل العديد من الخانات الموضح بها أسماء المزارعين الحائزين بالقرية ومقدار وحيازة كل منهم سواء بالملك أو بالإيجار، ويعتبر أساس تحقيق العدالة في منح الإئتمان الزراعي فعلى ضوء حيازة كل مزارع يتم تحديد مستلزمات الإنتاج الازمة له.

ب- سجل مستلزمات الإنتاج (٣ بنك القرية).. ويفرد صفحة في هذا السجل لكل مزارع تحوى بيانات عن اسمه وحيازته ومساحة المخصصة لزراعة كل محصول حسب كشوف التركيب المحصولي التي يدها المشرف الزراعي ومساحة المنزرعة فعلاً

من كل محصول حسب كشوف الحصر انفعى ثم خانة مجزأة لختت مرعية لمقررات الإنتمان العيني والنقدى لكل محصول.

وفي حالة عدم ورود كشوف التركيب المحصولى لسبب أو آخر فإنه يتغير استيفاء بيانات الحيازة المنزرعة بالسجل وكذلك تحديد مستلزمات الإنتاج المقررة للزراعة وبالتالي يتغير إستخراج أذون صرف مستلزمات الإنتاج قبل بداية الموسم موافاة المندوبية بها.

ونظراً لأن من أهم ما يستهدفه المثروع هو حصول نزرع على احتياجاتهم من مستلزمات الإنتاج النقدية والعينية فور تقديم المندوبيات الموجودة بقراهم ورغبة في توفير مستلزمات الإنتاج والخدمات الزراعية في الوقت الملائم لاستخدامها وللتلاقي تأخير الصرف لعدم ورود كشوف التركيب المحصولى لبنك القرية يقوم مندوب بنك القرية بإستخدام بديل أو أكثر من البدائل الآتية لتحديد المساحة المنزرعة من كل محصول وبالتالي تحديد مستلزمات الإنتاج العينية والنقدية.

كشف المعابنات التي تعدّها الأجهزة الزراعية المختصة عن زراعات الخضر وغيرها وينبغي مراعاة الإتصال الدائم بهذه الأجهزة حتى يتيسر إعداد السلف للزراعة وصرفها دون تأخير.

البطاقة الزراعية التي قد يكون تم قيد المساحة ونوع نزرعه بمعرفة الأجهزة الزراعية فيها، ويقتضى الأمر هذه الحالة الحصول على إقرار من الزراع يوضح المساحة المثبتة في البطاقة ونوع المحصول والمساحة ويعتمد مندوب بنك القرية ويرفقه مع مستندات الصرف.

في حالة عدم ورود كشوف معابنات أو إثبات الزراعة بمساحتها في البطاقة مانع من الحصول من الزراع على إقرار بنك يعتمد المشرف الزراعي ويتخذ أساساً لتقرير صرف مستلزمات الإنتاج بالنقد أو بالأجل.

ج- فهرست الفيشات (١٣ بنك قرية) .. وهذا السجل هو عبارة عن فهرست لفيشات الزراعة، وعليه فهو يحوى حصر لأسماء العملاء من المزارعين ورقم فيشة كل منهم لسهولة الرجوع إليها.

(٢) السجلات المحاسبية:

(أ) دفتر اليومية .. ويتم في هذا السجل قيد العمليات التي يقوم بها البنك فولاً بأول سواء كانت نقدية أو آجلة وذلك من واقع المستندات المؤيدة لها وطبقاً لنظرية القيد المزدوج.

(ب) دفتر الأستاذ .. ويحتوى على عدد من الحسابات يطابق نوعية العمليات التي يقوم بها البنك ويفرد لكل حساب عدد من الصفحات حسب حجم عملياته وأهم هذه الحسابات:

- حساب جاري الفرع، وهو تجميع العمليات التي تحدث بين بنك القرية وفرع البنك بالمركز الإداري.

- حساب النقدية، وهو تجميع لمقبوضات الخزينة ومدفوئاتها.

- حسابات البضائع، ويخصص حساب لكل نوع من أنواع البضائع، كحساب للأسمدة وحساب للقاوى وحساب المبيدات وغيرها.

- حساب الإيرادات، ويخصص حساب لكل نوع من أنواع الإيرادات مثل الخفاض وعمولة تكاليف الإنتمان أو غرامة التأخير والعمولات المصرفية.

- حسابات المصاروفات، ويخصص حساب لكل نوع من أنواع المصاروفات مثل المرتبات والإيجار وغيرها.

(٣) سجلات الضبط الداخلي:

(أ) دفتر الخزينة .. وهو يبين حركة النقدية الواردة في الجانب المدين وحركة النقدية الصادرة في الجانب الدائن، ويرصد في نهاية اليوم لبيان الرصيد الدفترى للنقدية.

(ب) دفتر المخزن (١٧ بنك القرية) وهذا الدفتر عبارة عن سجل لحركة اللولد والمنصرف من المخزن بعد تعديله وقد روعى عند تصميمه أن تخصص الصحيفة الواحدة لحركة نوع واحد من البضاعة وبحيث يتم تجميع الوارد والمنصرف في نهاية كل صحيفة وترحيله إلى الصحيفة اللاحقة لها لإمكان ضبط الرصيد وحتى يمكن معرفة جملة الوارد والمنصرف في نهاية كل يوم. كما روعى أن تشمل بيانات المنصرف بالقدر الأخرى للمنصرف بالأجل والثالثة للمصدر لجهات أخرى. كما تم تقسيم خانة الوارد إلى ثلاثة أقسام حتى يمكن استعمالها في حركة المبيدات.

ويتم القيد في هذا السجل من وقوع نصائح الإسلام تكميلات الواردة للكميات المنصرفة بالأجل ولل الكميات المنصرفة بالأجل ومن وقوع أوامر التصدير بالنسبة للكميات المحصلة لجهات أخرى.

(٤) سجلات حسابات العملاء:

(أ) فيشات (١٤ بنك قرية).. وتخصص فيشة لكل عميل من عملاء الإنتمان الزراعي ويعطى لكل فيشة رقم يثبت بغير من الفيشات وتحفظ الفيشة في سجل خاص على شكل أوراق سائية - ويسجل بها انت الممنوعة للعميل وعوينة تكاليف الإنتمان وغرامة التأخير ويقيد بها تسديدات العميل. ويظهر بها الرصيد ولا ي أول تكون الفيشة من قسمين:

القسم الأول: وهو عبارة عن الجزء العوى من الصحفة الأولى للفيشة ويحتوى على جداول مخصصة لإثبات البيانات التالية:

بيانات عن بنك القرية: إسم البنك، إسم تفرع، إسم المحافظة

بيانات عن المزارع: الأسم، الناحية، رقم سجل (٣ بنك قرية) ورقم الفيشة.

بيانات عن الحيازة: ويمثلها جدول بيان من ملك أو إيجار أو وضع يد ودرج في بداية كل سنة من وقوع سج (٣ بنك قرية).

بيان مدینونیة المزارع بين بنوك القرى الأخرى.

جداول التراكمات والسلف المقسطة .. ويتكون هذا الجدول من الخوات التالية :

- بيانات أرصدة كل من التراكمات ونسباتين والتقييمات الأخرى في عام ابتداء من التقسيط ثم خانة لبيان أرصدقها في ١٢/٣١ من العام السابق تمام الجارى ثم خانة لعدد الأقساط الباقي وخانة أخرى لقسط السنوى نظرا لأن أقساط التراكمات كلها متساوية وخانة أخرى لقسط الأخير لإحتمال اختلافه عن تقسط السنوى.

- جدول يشمل أصل السلف متوسطة الأجل وتاريخ منها ومرة تقسيطها وتقسط السنوى مع ملاحظة أنه تم ترك ندوة سطور لإحتمال صرف أكثر من سنة متوسطة الأجل للألات والمواشي وما إلى ذلك.

- جدول يوضح رصيد المبالغ الموقوفة لصالح المزارعين والمبالغ التي تمت تسويتها وتاريخ التسوية والمبالغ التي لم تسوى وتظهر في خانة الرصيد.

أما القسم الثاني فينقسم إلى عدة أقسام يمثلها الحركة والرصيد وبيان المديونية مرتبة حسب أولويات السداد كالتالي:

عمولات تكاليف الإنتمان وغرامة التأخير وقد خصص لها المستحق من التراكمات السلف متوسطة الأجل ثم السلف عام (الشتوى والصيفى والنيلى) ثم عدة خانات بيضاء لسلف التصب أو الخيار أو غيرها، ثم خانة لمدينى فوارغ التسويق وخانة لسلف الثروة الحيوانية، وقد رووى نمج جميع أنواع سلف العام كله في ثلاثة خانات فرعية تعبّر عن مواسم العام الحالى الثلاثة (السلف الشتوية والصيفية والنيلية) ويعنى ذلك قيد السلف الشتوية جميعها بخانة واحدة وهكذا بالنسبة للمواسم الأخرى وتخصيص خانات السلف المستحقة خلال الأعوام القادمة مع ترتيب الخانات الخاصة بأنواع المديونيات بالفيشة طبقاً لأولويات السداد، أما الصحفة الثانية فهى تماثل الأولى لكنها بدون جداول.

ويتم القيد بالفيشة من واقع إيصالات بالنسبة للمنح ومن واقع إيصالات السدا
النقدى أو تسوية المخصوص من المحاصيل المسوقة.

(ب) الحسابات الجارية.. حيث يمسك لكل عميل من عملاء العمليات المصرفية سواء حسابات جارية أو التوفير أو الودائع حساب جارى يبين حركة تعامله والرصيد.

نِسْرَاجُ

- أحمد الخطيب، التنظيم المحاسبي في منشآت الإستغلال الزراعي. مكتبة عين شمس القاهرة، ١٩٧١.
- أحمد محمود سالم، بنوك القرى ودلائل العمل بها، ١٩٨٠.
- البنك الرئيسي للتنمية والإئتمان الزراعي. نظام بنك القرية. تدمر، أبريل، ١٩٧٧.
- حسن محمد كمال وأخرون، الجمعيات التعاونية الزراعية. بيت عين شمس، القاهرة.
- خيرت ضيف، الحسابات الختامية، لاسكندرية، ١٩٦١.
- خيرت ضيف، القيد والترحيل، الإسكندرية، ١٩٦١.
- خيرت ضيف، المحاسبة والتكاليف الزراعية، دار الجامعات التسريبية، الإسكندرية، ١٩٦٥.
- خيرت ضيف، تطبيقات عملية في مبادئ المحاسبة، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٦٥.
- عبد الحى مرعى وأخرون - فى النظم والمشاكل المحاسبية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٠.
- عبد الفتاح الصحن، محمد أحمد خليل. مبادئ المحاسبة المالية، مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٧٦.
- على يوسف خليفة وأخرون، محاضرات في السجلات والحسابات الزراعية، إستدلل، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٤/١٣.
- فؤاد السيد المليجي، المحاسبة في الأنشطة الزراعية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٥.
- مصطفى فكري وأخرون، الدروس العملية في الإدارة المزرعية، دار المطبوعات الجديدة، الإسكندرية، ١٩٧٦.
- Meigs R. F. & Meigs W.B, Accounting, The Basis For Business Decisions, Mc Graw-Hill, Inc. 1993.
 - Sydney C. James, Everett Stoneberg. Farm Accounting and Business Analysis. Iowa State University Press. 1970

Bibliotheca Alexandrina



0472736